

أوراق مالية

العدد ٦ | يونيو ٢٠١١

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

الهيئة تفوز بجائزتين ضمن برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي



الأوراق المالية تنظم ملتقى «إعادة
هيكلية النظام الرقابي للقطاع المالي»

المحتويات

كلمة العدد

تواصل هيئة الأوراق المالية والسلع إطلاق العديد من المبادرات التي تستهدف مد جسور التواصل البناء مع المستثمرين وكافة المتعاملين والشركاء الاستراتيجيين في مسعى مستمر لدعم ثقة المستثمرين بالأسواق المالية. وخلال العام الجاري، طورت الهيئة جهودها الاتصالية وسياساتها الإعلامية من خلال إطلاق عدد من حملات التوعية عبر الوسائل الإعلامية المختلفة، ومواصلة تطوير موقعها الإلكتروني بما يتيح مشاركة أوسع من جانب المتصفحين والمستثمرين.

ويأتي في هذا السياق، الارتقاء بالثشرة الإخبارية للهيئة لتتحول إلى مجلة متخصصة تغطي أهم التطورات في الأسواق المالية والقطاع المالي، ولتكون بمثابة همزة وصل ورافدا رئيسيا يعزز قنوات الاتصال الخارجي مع العديد من قطاعات المجتمع من إعلاميين ومتخصصين ومتعاملين، ويزودهم بالمعلومات والبيانات الضرورية حول أنشطة الهيئة وجهودها على كافة الأصعدة، وينقل صورة أمينة لما تقوم به من مبادرات تطوير ذاتي بغرض الارتقاء بالبنية التشريعية للأسواق، وتطوير كوارها البشرية الفنية والإدارية، وتعظيم قدرتها على تطبيق الأنظمة والتشريعات التي تكفل ترسيخ أسس التعامل السليم والعدل في الأسواق المالية.

إن صدور هذا العدد من مجلة «أوراق مالية» لا يعبر فقط عن إيمان برسالة الصحافة الاقتصادية، بعدما باتت تؤدي دوراً متنامياً في إحاطة القارئ بالمعلومات والبيانات، وتساهم في توجيه الرأي العام من خلال المقالات والتحليلات التي تعمل على تفسير القرارات والأنظمة والتعديلات وتمهد لها، وإنما يعبر كذلك عن تقدير الهيئة للقيمة المضافة للاتصال الفعال باعتباره أحد أهم العناصر المحورية في التعامل مع الأزمات والظروف الطارئة في ظل عصر الاتصال والمعلومات، وذلك فضلاً عن دورها الريادي في الارتقاء بمستوى الوعي الاستثماري للمتعاملين في الأسواق المالية وأسواق عقود السلع.

وقضلا عن ذلك، فإن مبادرة هيئة الأوراق المالية والسلع بتعزيز وسائل الاتصال مع المجتمع، إنما تأتي تناغماً مع الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية في تطوير وبناء نظام متكامل للاتصال الداخلي والخارجي يواكب التطورات العالمية في هذا المجال، وذلك من أجل ضمان تحقيق أعلى معايير الشفافية ودقة المعلومات في الهيئات والمؤسسات الحكومية، عبر تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال الاتصال الحكومي بما يدعم الأهداف الاستراتيجية والخطط الموضوعية.

أسرة التحرير

أوراق مالية

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

التحرير والإخراج:

القسم الإعلامي بالهيئة

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الهيئة ولا تتحمل ادارة المجلة أو الهيئة أي مسؤولية ترتب عليها



شهادة الايزو 9001:2008
ISO 9001:2008 certified

جائزتي برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي
Sheikh Khalifa Government Excellence Awards



المنصوري: الهيئة تعمل على دراسة وتطوير عدد من الأنظمة لحماية المستثمرين

١٤

المطالبة بتحفيز الشركات على إدراج أسهمها في الأسواق المالية

٣٣

الهيئة توقع ٦ مذكرات تفاهم محلية ودولية خلال ٦ أشهر

٣٦

«الأوراق المالية» .. مسيرة الانجازات في حوكمة أداء الشركات

٣٨

عودة نشاط الاككتابات الأولية في أسواق المال المحلية

٤٠

مؤشر جديد لسوق الإمارات للأوراق المالية وفقاً للتصنيف القطاعي الموحد للشركات المدرجة

٤٤

اعتماد آلية خاصة بعقود وخيارات الذهب الآجلة في بورصة دبي للذهب والسلع

٤٨





إجتمع برئاسة سلطان المنصوري

مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية يعدل عدداً من الأنظمة

كما أقر المجلس كذلك تعديل نص المادة (١٨) من "النظام الخاص بالوسطاء" لإحداث توافق مع تعديل آلية توزيع الأرباح من خلال الحسابات المصرفية للمساهمين و بحيث يصبح تطبيق الآلية اختيارياً بدلاً من الإلزام بها." وينص التعديل الجديد على "الحصول من العميل الذي يرغب في تحويل التوزيعات النقدية لأرباح أسهمه إلى حسابه المصرفي، على بيان برقم حسابه المصرفي موقعاً عليه من العميل بما يفيد موافقته على تحويل الأرباح النقدية إليه، وعلى الوسيط التحقق من استيفاء هذا البيان من العملاء، وموافاة السوق بقائمة تضم كافة أسماء عملائه مؤيدة بصورة من البيان المقدم والموقع منهم". ووافق المجلس أيضاً على تعديل المادة (٣٥) من "نظام عمل السوق" لتتفق مع تعديل آلية توزيع الأرباح من خلال الحسابات المصرفية للمساهمين لتصبح "ويتعين على السوق أن يحصل من المستثمر الذي يرغب في تحويل أرباحه إلى حسابه المصرفي على بيان برقم هذا الحساب، موقعاً عليه من المستثمر بما يفيد قبوله بذلك، وفي حال قيام الشركة بإيداع الأرباح النقدية في الحساب المصرفي للسوق يلتزم السوق بإيداع الأرباح النقدية في الحسابات المصرفية للمساهمين، أو إرسال تلك الأرباح بموجب شيكات مصرفية بالبريد المسجل إلى العناوين المدونة بالسوق، وذلك في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الجمعية العمومية بتوزيع تلك الأرباح."

الأوراق المالية والبت فيها، ووافق على إجراء تعديل على آلية توزيع الأرباح من خلال الحسابات المصرفية.

وأقر المجلس تعديل آلية توزيع الأرباح، ليصبح توزيع الأرباح من خلال الحسابات المصرفية للمساهمين اختيارياً بدلاً من الإلزام به، وفي هذا السياق، اعتمد المجلس إدخال تعديلات على المادة (٢/٢٣) من "النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية" بحيث يكون صاحب الحق في تجزئة القيمة الاسمية للسهم أو الأرباح سواء كانت "نقدية أو أسهم منحة" هو مالك السهم المسجل في اليوم العاشر بدءاً من اليوم التالي لتاريخ انعقاد الجمعية العمومية التي تقرر فيها توزيع تلك الأرباح أو التجزئة، ويجب على الشركة إيداع الأرباح النقدية في الحساب المصرفي للمساهم المستحق لتلك الأرباح أو إرسالها بموجب شيك مصرفي بالبريد المسجل إلى العنوان المدون بالسوق في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الجمعية العمومية بتوزيع تلك الأرباح، ويجوز للشركة إيداع تلك الأرباح في الحساب المصرفي للسوق، وذلك خلال المدة وبالآلية التي يحددها السوق بالتنسيق مع الهيئة، وعلى السوق إيداع الأرباح النقدية في الحسابات المصرفية للمساهمين في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الجمعية العمومية بتوزيع تلك الأرباح.

أقر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في الاجتماع الذي عقد برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، إجراء تعديلات على كل من نظام "التداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية"، ونظام "الوسطاء"، ونظام "عمل السوق". وأكد أهمية تطبيق الشركات المساهمة العامة المدرجة لضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي، وتكثيف ودعم برامج توعية المستثمرين في الأسواق المالية.

وكان المجلس قد عقد اجتماعه الرابع (من الدورة الرابعة للمجلس) في أبوظبي. وضم الاجتماع، الذي حضره كافة أعضاء المجلس، كل من سعادة محمد بن علي بن زايد الفلاسي (نائب رئيس مجلس الإدارة)، وسعادة عبد الله سالم الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة، وسعادة مبارك راشد المنصوري، وسعادة محمد علي أحمد الظاهري، وسعادة عبد الله بن علي الهاملي، وسعادة بطي خليفة بن درويش الفلاسي.

كما حضر الاجتماع أيضاً من الهيئة سعادة إبراهيم الزعابي نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الترخيص والرقابة والتنفيذ (مقرر المجلس)، وسعادة مريم السويدي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث (منسق المجلس).

وقد ناقش المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع

لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية في دول «التعاون» تناقش مشاريع قواعد موحدة للإدراج



عقدت في أبوظبي فعاليات الاجتماع الرابع للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس الدورة الحالية للجنة.

وترأس الاجتماع سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع.

وناقش الاجتماع توصيات فريق عمل الإصدارات الأولية والاكتتابات في الأسواق المالية وتوصيات فريق عمل الإدراج والإفصاح والحوكمة والتطورات في الأسواق المالية في دول المجلس.

كما تم مناقشة عدد من المقترحات والمواضيع المتعلقة بتكامل الأسواق المالية، وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية في دول مجلس التعاون.

وتناول الاجتماع، بالإضافة إلى ذلك، أهم وآخر المستجدات والتطورات في الأسواق المالية بدول المجلس.

واستعرض الاجتماع أيضاً، الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية.

وأشار الطريقي خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية، إلى أن السعي لتحقيق تكامل الاسواق المالية بدول المجلس، وما يقتضيه ذلك من توحيد للأنظمة والسياسات المتعلقة بها، يتطلب من المشاركين مضاعفة الجهود والعمل الدؤوب وصولاً إلى تحقيق التكامل المنشود.

وأضاف أنه في إطار ذلك، قامت لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) في الاجتماعات السابقة بإنجاز عدد من الموضوعات التي تستهدف تحقيق تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، ويأتي في مقدمتها صياغة مشاريع لقواعد موحدة لإدراج الأسهم، والسندات والصكوك، و وحدات صناديق الاستثمار

في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون، والتي قام بإعادها فريق عمل الإدراج والإفصاح والحوكمة، كما تمت دراستها وإقرارها من قبل لجنة رؤساء الهيئات، وذلك تمهيداً لرفعها إلى اللجنة الوزارية لاعتمادها، واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وبحث الاجتماع أيضاً، توصيات فريق عمل الإصدارات الأولية والاكتتابات في الأسواق المالية، فيما يتعلق بمسودة القواعد الموحدة لطرح الأسهم في الأسواق المالية بدول المجلس، ومسودة قواعد لطرح وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية بدول المجلس، كما بحث توصيات فريق عمل الإدراج والإفصاح والحوكمة بشأن مسودة القواعد الموحدة للإفصاح والشفافية لدول مجلس التعاون، ومسودة القواعد الموحدة لحوكمة الشركات.

وتم استعراض الموضوعات المعروضة على جدول أعمال الاجتماع الثاني لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس.

وتناول الاجتماع كذلك مذكرة الأمانة العامة بخصوص المستجدات والتطورات في الأسواق المالية بدول المجلس، وذلك في ضوء ما اتفقت عليه اللجنة في اجتماعها الثالث في أبريل الماضي بشأن إعداد تقرير

**الاجتماع يناقش
تكامل وتوحيد
السياسات والأنظمة
في الأسواق المالية
بدول مجلس التعاون
الخليجي**

نصف سنوي وفق نموذج موحد، وقد تم استعراض مقترحات الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وتضمن المقترح إصدار تقرير يستعرض أبرز الإنجازات التي حققتها الجهة الرقابية خلال الفترة، وأهم التطورات والمستجدات، خلال فترة إعداده، في تنظيم السوق المالية وتطويرها والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية. وترأس سعادة الدكتور عبد الرحمن محمد البراك عضو مجلس هيئة السوق المالية وفد المملكة العربية السعودية، كما ترأس وفد دولة قطر سعادة ناصر أحمد الشيباني الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية، ووفد دولة الكويت الدكتور مهدي إسماعيل الجزاف نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، وترأس وفد سلطنة عمان سعادة عبدالله

بن سالم السالمي نائب الرئيس التنفيذي من الهيئة العامة لسوق المال بالسلطنة، والسيد علي سلمان ثامر مدير إدارة مراقبة الأسواق المالية من مصرف البحرين المركزي بمملكة البحرين، ووفد دولة الإمارات سعادة إبراهيم الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث بهيئة الأوراق المالية والسلع. كما ترأس وفد الأمانة العامة لمجلس التعاون سعادة عبدالله بن جمعة الشبلي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية.

وكان الاجتماع الثالث للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، عقد في وقت سابق في ابوظبي، وناقش المشروع المقدم من دولة الإمارات بشأن "إعادة هيكله النظم الرقابية المالية"، ومقترح دولة قطر بتوقيع مذكرة تفاهم بين الهيئات الرقابية في دول مجلس التعاون، ومقترح دولة الكويت بشأن إنشاء مركز للمعلومات المتعلقة بالأسواق المالية بدول مجلس التعاون.



خلال افتتاحه «القمة الخامسة لهيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون»

المنصوري يدعو إلى تبني مزيد من آليات التحديث في الأسواق

على أثارها. واشتملت فعاليات المؤتمر على عدة جلسات، حيث ناقشت الجلسة الأولى التي عقدت برئاسة جين ديبلوك موضوع "التحديات الناشئة التي تواجه هيئات الرقابة المالية"، تحدث فيها كل من سعادة إبراهيم الزعابي نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الترخيص والرقابة والتنفيذ بهيئة الأوراق المالية والسلع، وفليب ثورب رئيس والمدير التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر المالي، وبرايان ستريوالث مدير قسم الرقابة بسلطة دبي للخدمات المالية، وإيدي وبميرج الرئيس السابق للجنة هيئات الرقابة المالية الأوروبية. وتعرض الزعابي لمسببات الأزمة المالية العالمية، مبيناً أنها تكمن في الإفراط في استخدام أدوات الرفع والاقتراض والتعرض للمخاطر، حيث أسهم فيها التسابق على تحقيق أرباح مبالغ فيها، بينما تم إساءة تقدير المخاطر المترتبة على هذه المنتجات في مثل هذه الظروف".

بدوره، قال السيد فليب ثورب: "إن الدروس المستفادة من الأزمة كشفت أن سوء الإدارة المالية في أي دولة من الممكن أن ينسحب اثره السلبي على بقية الدول، ومهمتنا الآن هي إيجاد نظام رقابي جديد يسهم

المنصوري، وبحضور ممثلي المنظمة الدولية لهيئات الرقابية "أيوسكو" ولغيف من الشخصيات البارزة في مجال الهيئات الرقابية والأسواق المالية وشركات الوساطة والخدمات المالية والمصارف بدول مجلس التعاون ودول العالم.

وقال سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة إن الهدف من تنظيم المؤتمر، بالتعاون مع طومسون رويتر، هو توفير منصة للحوار بين هيئات الرقابة في دول مجلس التعاون الخليجي لغرض مناقشة تطورات مابعد الإزمة المالية العالمية في ضوء التجاوب الملموس فيما بينها لتفادي آثار الإزمة المالية، واستعداد هيئات الرقابة العالمية كافة لتبني تغيرات جوهرية جديدة تقود نحو تفادي تكرار أثارها في المستقبل. ووجه الشكر لمعالي سلطان المنصوري على رعاية المؤتمر وللشركاء المشاركين في فعاليات المؤتمر.

وتطرقت جين ديبلوك رئيسة اللجنة التنفيذية بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو" خلال الجلسة الافتتاحية إلى مشكلات الأزمة المالية العالمية، ودور مجلس التعاون الخليجي في السيطرة

دعا معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، إلى تبني المزيد من آليات التحديث بما يتناسب مع حاجات الأسواق والمستثمرين.

وأشاد معاليه، خلال افتتاحه فعاليات مؤتمر القمة الخامس لهيئات الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، الذي عقد في أبوظبي مؤخراً، بالدور الرقابي المبذول لهيئات الرقابية الخليجية قائلاً: "يكتسب المؤتمر أهمية خاصة بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به الهيئات الرقابية في اقتصادات دول العالم عامة وفي دول مجلس التعاون خاصة، لاسيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وهو دور يمثل، بلا شك، الركيزة الأساسية لصناعة الخدمات المالية".

وبيّن معاليه "أهمية تفعيل دور حوكمة الشركات، وتعزيز الشفافية، ودعم آليات الإفصاح، فضلاً عن الالتزام بمعايير المطابقة وإنفاذ القوانين". وعقدت في العاصمة أبوظبي فعاليات المؤتمر، الذي أقيم برعاية هيئة الأوراق المالية والسلع. وافتتح فعاليات المؤتمر معالي المهندس سلطان بن سعيد

إبراهيم الزعابي نائباً للرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث ومريم السويدي نائباً للرئيس التنفيذي للترخيص والرقابة والتنفيذ



مريم السويدي



إبراهيم الزعابي

في إطار خطة هيئة الأوراق المالية والسلع وسياستها الرامية إلى تنويع خبرات القيادات وفريق العمل بها، قامت الهيئة بإجراء تدوير بين بعض المراكز القيادية؛ حيث انتقل كل من سعادة إبراهيم الزعابي لتولي مهام نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث، وسعادة مريم السويدي لتولي مهام نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الترخيص والرقابة والتنفيذ.

وأشاد سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة بالجهود المتميزة التي بذلها الزعابي خلال فترة توليه مهام نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الترخيص والرقابة والتنفيذ، كما أثنى على الأداء المتميز للسويدي خلال الفترة التي تولت فيها مهام نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث، وقام بتكريم كل منهما على ما قدماه من جهود أسهمت في الارتقاء بالأداء بكل من القطاعين.

في التقليل من الوقوع في المخاطر إلى أقصى حد ممكن منعاً من الوقوع في الأزمات".

وتناول برايان ستريوالت مدير قسم الرقابة لسلطة دبي للخدمات المالية الدروس المستفادة من الازمة والتحديات المستقبلية. إلى ذلك، ترأس جمال الجسمي المدير العام لمعهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية الجلسة الخاصة بالتدريب والموارد البشرية التي تحدث فيها سعادة محمد الحضري نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الخدمات المؤسسية والمساندة بهيئة الأوراق المالية والسلع.

وتناول الحضري في العرض الذي قدمه الجهود التي تبذلها الهيئة لدعم قضية التوطين كنموذج للقطاع المالي، وأشار الى عدد من البرامج والمبادرات التي تبنتها الهيئة لجعلها بيئة جاذبة لاستقطاب الكفاءات المواطنة عبر ٧ برامج منها: برنامج "شير" لتمكين الكفاءات المواطنة، وبرنامج "براعم" لاستقطاب طلبة الجامعة المتفوقين ورعايتهم تمهيداً لضمهم إلى كوادر الهيئة، وبرنامج "اعارة" لانتاحة الفرصة لموظفي الهيئة لتطوير مهاراتهم من خلال ممارسة العمل مع جهات مثيلة في دول أخرى، وأضاف الحضري: "أن البرامج الأخرى التي تصب في مبادرات الهيئة لتحقيق اهداف التوطين برنامج "الشهادات المهنية"، الذي تقوم بموجبه بتدريب وتأهيل الموظفين للحصول على شهادات مهنية مثل شهادة التحليل المالي سي اي اي، و سي ام اي، والتدقيق سي اي أي، أما البرنامج الخامس فهو برنامج القيادات التنفيذية، ويتعلق البرنامج السادس بالقيادات الواعدة، كما بدأت الهيئة في اعتماد برنامج الماجستير بالتعاون مع جامعات عالمية.

وكانت جلسة الحوكمة التي، عقدت برئاسة د. عبيد الزعابي، مستشار البحوث ومدير إدارة البحوث والتطوير بالهيئة، قد تناولت موضوع "نشأة حوكمة الشركات في الشرق الاوسط والتحديات والفرص المتاحة"، وضمت ٥ متحدثين هم: د. ناصر السعيد كبير الاقتصاديين ورئيس العلاقات الخارجية لمركز دبي المالي العالمي والمدير التنفيذي لمعهد "حوكمة"، وهمفري هوتن وتاتنيا فابيان، وجيمس ماكفيرسن، وجريجوري جولدن. وتناولت الجلسة الثالثة موضوع "كفاءة مجالس الادارات ... الحاجة للتطوير" برئاسة بول جونسن مدير التسويق في شركة تومسون رويترز، وتحدث فيها برايان ستريوالت مدير قسم الإشراف في سلطة دبي للخدمات المالية ومايكل ريان نائب المدير التنفيذي والدكتور عبدالله عبدالقادر المدير التنفيذي لمعهد مديري مجالس الإدارات لدول مجلس التعاون الخليجي وايدي ويميرج الرئيس السابق للجنة الأوروبية لهيئات الأوراق المالية وسايمون كويلستون نائب الرئيس ومقرر مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري

٩٨٪ نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية عن البيانات المالية للربع الأول من العام

بلغت نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية عن البيانات المالية في الربع الأول من العام الحالي ٩٨,١٪. وبلغ إجمالي عدد الشركات المحلية التي أعلنت عن بياناتها المالية ربع السنوية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس من العام الجاري ١٠٣ شركة، من أصل ١٠٥ شركة مساهمة عامة محلية مدرجة في أسواق الأوراق المالية بالدولة، مطالبة بتقديم بياناتها المالية ربع السنوية.

كما بلغ إجمالي الشركات المساهمة العامة المدرجة (المحلية والأجنبية) التي زودت الهيئة بالبيانات المالية المذكورة خلال المهلة المحددة قانونياً ١١٦ شركة، من أصل ١٢٧ شركة مدرجة في الأسواق، ومقيدة لدى الهيئة، وبنسبة إفصاح إجمالية ٩١,٣٪ بعد استبعاد شركة الفردوس القابضة التي تنتهي سنتها المالية في ٣١/٣ من كل عام. وفي المقابل بلغ عدد الشركات التي لم تفصح عن بياناتها المالية ربع السنوية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس من العام الجاري خلال المهلة القانونية المحددة ١١ شركة، منها شركتان محليتان فقط والباقي شركات أجنبية. على الصعيد ذاته، بلغت نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية عن البيانات المالية السنوية المدققة عن العام المالي المنتهي في العام الماضي ٩٨,١٪. بلغ عدد الشركات المدرجة التي زودت الهيئة بالبيانات المذكورة خلال المهلة المحددة قانونياً ١١٦ شركة من أصل ١٢٨ شركة مدرجة في الأسواق ومقيدة لدى الهيئة، حيث تكون نسبة الإفصاح الإجمالية ٩١٪. وأضافت الهيئة أن إجمالي عدد الشركات المحلية التي أعلنت عن بياناتها المالية السنوية للعام المالي المنتهي في ٣١/١٢/٢٠١٤ قد بلغ ١٠٤ شركة من أصل ١٠٦ شركة مساهمة عامة محلية مدرجة في أسواق الأوراق المالية بالدولة مطالبة بتقديم بياناتها المالية السنوية. وأشادت الهيئة بالشركات التي بادرت بإعلان إفصاحاتها خلال المهلة القانونية المحددة، مشيرة إلى الأهمية البالغة للإفصاح في تعزيز الثقة في أسواق الأوراق المالية في الدولة وفي توضيح البيانات والمعلومات للمستثمرين.

برعاية وحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية

جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات تكرم هيئة الأوراق المالية والسلع



معالي مريم الرومي خلال تكريم الهيئة

المتعلقة بمجال المحاسبة والمراجعة المالية، ورفع معايير أداء موظفي الهيئة وتحقيق أهدافها المنسجمة مع متطلبات التطور السريع في مجالات عمل إدارات الأسواق المالية.

كرمت معالي مريم محمد خلفان الرومي وزيرة الشؤون الاجتماعية هيئة الأوراق المالية والسلع؛ حيث قامت بمنحها درعاً من جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات الإماراتية وشهادة تقدير، وذلك خلال الحفل الذي أقامته الجمعية في دبي.

تسلم درع التكريم سعادة محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المؤسسية والمساندة بالهيئة.

يأتي تكريم وزيرة الشؤون الاجتماعية للهيئة على خلفية دورها في دعم وإنجاح برامج الجمعية وتحقيق أهدافها، وكذلك الدور الذي لعبته الهيئة في دعم جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات في الإمارات، من خلال التعاون في تنفيذ مؤتمرات ودورات وبرامج تدريبية مشتركة، والتوجه نحو التعاون في الآليات تبادل الخبرات وإعداد الدراسات والتقارير، والموافقة على قيام الجمعية بإعداد وتنفيذ الدورات والبرامج التدريبية والتأهيلية التي يحتاج إليها موظفو الهيئة في مجال المحاسبة والمراجعة المالية وفق الآليات والأطر التي تحددها الهيئة سنوياً. يشار إلى أن هيئة الأوراق المالية والسلع وقعت مذكرة تعاون مع جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بهدف تعزيز وتسهيل تبادل المعلومات والإمكانات

تقديراً لمكانة دولة الإمارات ودورها المحوري في تأسيس الاتحاد

صلاح الحليان أميناً عاماً لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

تأمين وطيران لدى محاكم دبي ووزارة العدل فضلاً عن كونه محكماً لدى مركز دبي للتحكيم الدولي وغرفة التحكيم المصرية وخبيراً لدى غرفة تجارة وصناعة الشارقة، ويحمل رخصة الاستثمار من ولايتي كاليفورنيا وفلوريدا بالولايات المتحدة، كما يكتب في المجال المالي في عدد من الصحف، ولديه برامج متخصصة في بعض الإذاعات والفضائيات. ويشار إلى أن اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية قد تأسس في بداية العام ٢٠٠٧ كمنظمة غير ربحية تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة للتنسيق والتعاون بين الأعضاء فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة لتحقيق أكبر قدر من الموائمة والتوافق بينها والسعي من أجل تذليل الصعوبات التي تعترض الاستثمار العربي وتوسيع قاعدته وتنويع أدواته.



كما تتضمن مهامه السعي لتطوير أعمال هيئات الأوراق المالية العربية وتفعيل دورها على المستويات الرقابية والتشريعية والتنظيمية إلى جانب العمل على تطوير الأسواق العربية من حيث الكفاءة والشفافية والسيولة وتشجيع وإنشاء وتطوير المؤسسات والشركات المالية مثل بنوك الاستثمار المتخصصة في تغطية وتسويق الإصدارات الجديدة.

مرحلة التأسيس، كما أثنى على ترقية الأعضاء لمرشح الإمارات. في الوقت نفسه، أشادت الهيئات الأعضاء في الاتحاد بالأمين العام الجديد، الذي تم ترشيحه من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، نظراً لما يتمتع به من خبرات ومؤهلات عدة من بينها العمل كعضو مجلس إدارة هيئة التأمين بدولة الإمارات ونائب الرئيس، وكذلك عمله كمدير عام شركة جلف أنشورانس كونسلتنج، وممارسة العمل كخبير

أقر أعضاء "اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية" اختيار مرشح دولة الإمارات المستشار صلاح الحليان لمنصب الأمين العام للاتحاد، وذلك خلال الاجتماع الذي عقد في العاصمة العمانية مسقط. يأتي اختيار الحليان لهذا المنصب تقديراً لمكانة دولة الإمارات والدور البارز الذي قامت به في تأسيس "اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية".

ويخلف الحليان بذلك سعادة عبد الله الطريقي الذي شغل منصب الأمين العام للاتحاد لمدة ٤ سنوات، تم خلالها إرساء القواعد الأساسية لعمل الاتحاد ووضع الهياكل التنظيمية له، والإلمتئان إلى أن إنجاز مرحلة التأسيس تم على الوجه الأكمل بما يساهم في انطلاقة جديدة، تتطلب أميناً عاماً متفرغاً. وكان الطريقي قد سبق أن طالب الهيئات أعضاء الاتحاد بالبحث في اختيار أمين عام جديد متفرغ، نظراً لحاجته للتفرغ لأداء مهام عمله كرئيس تنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع.

وخلال الاجتماع، وجه سعادة عبد الله الطريقي الشكر لأعضاء الاتحاد على التعاون والدعم الذي قدموه له خلال فترة توليه مسؤولية الأمانة العامة للاتحاد مما كان له أثر كبير في تحقيق الكثير من المهام الموضوعة وتخطي الصعوبات التي واجهت



خلال حفل التكريم

«الأوراق المالية والسلع» تكرم ٤١ منتسباً أنجزوا برنامج التأهيل المهني للوسطاء

وسيط، و٢٢ مدير تداول ومدير عمليات ومراقب داخلي، ومحلل مالي واحد. ويمتضى البرنامج، الذي تم تصميمه وفقاً للمعايير العالمية، يقوم مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب بإجراء ٦ اختبارات للتخصيص المهني تتضمن (مقدمة في الاستثمار - المنهج الدولي، والقوانين والأنظمة المالية في الإمارات، والأوراق المالية - المنهج الدولي، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الخدمات المالية، وإدارة الاستثمار الدولي)، علماً بأن البرنامج يتوجه للفئات العاملة في شركات الوساطة بالدولة، والتي تتضمن (ممثلي الوسطاء، ومديري التداول، ومديري العمليات، والمراقبين الداخليين، والمحليين الماليين).

يجعلهم على قدم المساواة مع نظرائهم في الأسواق المالية المتطورة. من جانبها، عبرت السيدة روث مارتن مديرة معهد الأوراق المالية والاستثمار البريطاني عن سعادتها، ووجهت تهنئتها للذين تسلموا شهادات إنجاز البرنامج، منوهة إلى أنهم تعاملوا مع البرنامج بحرفية، حيث اضطر عدد كبير منهم إلى الجمع بين العمل ومتطلبات البرنامج، وكان عليهم اجتياز ثلاثة امتحانات على الأقل، وهذا ما جعلهم يستحقون هذه الشهادة لمزاولة مهنتهم، متوقعة أن يكون هذا الإنجاز عاملاً محفزاً لمزائهم والأخرين في مجال الخدمات المالية بالدولة. وبلغ عدد الأشخاص الذين أنجزوا البرنامج ٤١ شخصاً موزعين كالتالي: ١٨ ممثلي

التأهيلي، وتقدم بالشكر لإدارة معهد الأوراق المالية والاستثمار بالملكة المتحدة لتعاونهم المتواصل كشريك استراتيجي مهم للهيئة في مجال التدريب والتأهيل. وأكد أن المربود الإيجابي المتحقق من استحداث الهيئة برنامج التأهيل المهني للوسطاء والعاملين في مجال الخدمات المالية سيظهر أثره جلياً عما قريب في الأسواق المحلية؛ ذلك أن اشتراط الهيئة لاجتياز هذه الاختبارات كان يستهدف تحقيق إحدى المبادرات المهمة التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية للهيئة، والتي تتركز في تطوير أسواق الدولة والارتقاء بمستوى أداء الكوادر العاملة بها، ودعمهم مهنيًا وفنيًا وفق أفضل الممارسات العالمية بما احتفلت هيئة الأوراق المالية والسلع بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالملكة المتحدة، بتخريج (٤١) من الوسطاء والعاملين بصناعة الخدمات المالية.

وقام سعادة عبد الله الطريقي الرئيس التنفيذي للهيئة بتوزيع شهادات اجتياز برنامج التأهيل المهني للوسطاء على ٤١ من منتسبي البرنامج الذين تم تأهيلهم من خلال مركز الهيئة للتدريب، وذلك خلال حفل تكريم أقيم في أبوظبي. شارك في حفل التكريم السيدة روث مارتن مديرة المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالملكة المتحدة. ووجه الرئيس التنفيذي للهيئة في افتتاح الحفل التهنئة لمن أتموا البرنامج

بحث تعزيز التعاون مع الأسواق المالية الفرنسية

بحثت هيئة الأوراق المالية والسلع سبل دعم وتعزيز التعاون مع هيئة الأسواق المالية الفرنسية، وذلك خلال لقاء مع إدوار فيايغو نائب الرئيس التنفيذي لهيئة الأسواق المالية الفرنسية، الذي زار مقر الهيئة بأبوظبي على رأس وفد من هيئة الأسواق الفرنسية. وتناول اللقاء العلاقات بين الجانبين وأفاق التعاون المشترك بينهما في مجال الأوراق المالية، كما جرى خلال اللقاء التطرق إلى أوضاع الأسواق المالية عامة، وملامح النماذج الجديدة للعمل الرقابي المطروحة عالمياً للبحث والدراسة، وسبل تطوير مستوى الاستثمار الأجنبي بين الجانبين. وأكد الجانبان أهمية تبادل الخبرات بينهما في المجالات المتعلقة بالأسواق المالية الأمر الذي يساهم في الارتقاء بالتعاملات التي تجري في السوق المالي. وأشار سعادة عبد الله الطريقي إلى أن التعاون القائم بين الطرفين يتم وفق مذكرة التفاهم الموقعة بينهما في العام ٢٠٠٩، التي نصت على القيام بزيارات عمل وبرامج تدريب بين الطرفين، بهدف تبادل المعلومات والخبرات الفنية والإطلاع على التجارب المتميزة في مجال الرقابة المالية. ونوه إلى أن زيارة الوفد الفرنسي استهدفت التعرف عن كثب على فرص الاستثمار في مجالات الأوراق المالية والاستثمار، والإطلاع على أساليب العمل بإدارات الهيئة المختلفة والأنظمة والتشريعات التي تنظم عمل أسواق الدولة، لافتاً إلى حاجة كل من الطرفين لجذب الاستثمارات للمساهمة في دعم الأسواق المالية بالبلدين.

شركة الوسيط العربي الألماني الدولي للوساطة المالية تستوفي شروط هيئة الأوراق المالية الخاصة بمزاولة أعمال التداول بالهامش

في إطار سعي هيئة الأوراق المالية والسلع إلى الارتقاء بكفاءة سوق رأس-المال بالدولة وتلبية احتياجات المستثمرين بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص، وتقديم خدمات مالية جديدة في الأسواق المالية المرخصة في الدولة وفق أفضل الممارسات الدولية، منحت الهيئة شركة الوسيط العربي الألماني الدولي للوساطة المالية رخصة مزاولة أعمال التداول بالهامش.

وبذلك تكون الشركة أول جهة تحصل على هذا الترخيص الحيوي للأسواق المالية، وذلك بعد استكمالها كافة المتطلبات التي نص عليها قرار مجلس إدارة الهيئة بهذا الصدد.

ووفقاً لنصوص نظام التداول بالهامش الذي سبق أن أقره مجلس إدارة الهيئة قبل ذلك، يعرف التداول بالهامش على أنه تمويل شركة الوساطة لنسبة من القيمة السوقية للأوراق المالية المسموح بتداولها بالهامش، وذلك بضمان ذات الأوراق المالية أو أي ضمانات أخرى في الحالات الواردة حصراً في هذا القرار.



ناقش تشجيع الاندماج بينها وتخفيض رسوم خطوط الربط

الهيئة تنظم اجتماعاً للارتقاء بأداء شركات الوساطة

بحق شركات الوساطة، أوضحت الهيئة أنه يتم فرض الجزاءات وفقاً لنوع المخالفة، وذلك بشكل متدرج، وبما يتفق مع أنظمة الهيئة وتشريعاتها، ووفق معايير موضوعية ويتم مراجعتها من قبل لجنة مختصة تقوم بمراجعة المخالفات وتقدير الجزاءات، وأن الهيئة تضع في اعتبارها مدى تكرار المخالفات من عدمه ومدى خلو السجل المهني للشركة منها.

وطرح بعض الوسطاء تخفيض الرسوم الخاصة باختبارات تأهيل الوسطاء، وأشارت الهيئة إلى أن الهدف من هذه الاختبارات التي يتم تنظيمها بالتعاون مع معهد الأوراق المالية والاستثمار بالملكة المتحدة هو الارتقاء بأداء العاملين بشركات الوساطة مع التأكيد على أن هذه الاختبارات مطبقة في العديد من دول العالم، وأن الشهادة التي يحصل عليها من اجتازوا هذه الاختبارات معتمدة في عدد كبير من دول العالم، كما أن الرسوم تحدد من قبل المعهد، وقد سعت الهيئة إلى جعلها مخفضة لأدنى قدر ممكن، وقد تم إعفاء المواطنين الراغبين في اجتياز الاختبار من هذه الرسوم. وأشارت الهيئة إلى أنه سبق في العام الماضي تمديد مهلة اجتياز الاختبارات لمدة عام، كما أنه يجري حالياً ترجمة بعض الاختبارات إلى اللغة العربية علماً بأن بعضها يقدم أصلاً باللغة العربية. وقد طلبت الهيئة من الوسطاء تقديم مقترحاتهم بخصوص الدورات التدريبية التي يحتاج إليها العاملون في حقل الوساطة في قطاع الأوراق المالية، وكذلك بالنسبة لمبادرات وخطط التوطين في القطاع.

كما تطرق الاجتماع إلى مسألة مدى قبول الضمانات البنكية التي تقدمها شركات الوساطة والتي تكون صادرة عن بنوك خليجية، وإلى مسألة السماح لشركات الوساطة باختيار بنك التسوية. كذلك ناقش الاجتماع مدى الحاجة إلى تواجده المراقب الداخلي لشركات الوساطة،

جديدة في السوق المحلية، وكذلك تخفيض الرسوم الخاصة باختبارات تأهيل الوسطاء.

وطرح الوسطاء عدة بدائل بخصوص تخفيض العمولة، فيما أوضحت الهيئة والأسواق أن حصتها من العمولات تعتبر من بين الأقل بالنسبة لنظيراتها في أسواق المنطقة وكذلك الأسواق المالية في عدد من دول العالم وفق دراسة لأفضل الممارسات العالمية في هذا الصدد، كما أكدت على أنها تشجع قيام اندماجات واستحوادات بين شركات الوساطة بما يمكن من ظهور كيانات قوية تستطيع المنافسة مع التأكيد على أن إصدار تراخيص لشركات وساطة جديدة يتوقف على مدى ما

الهيئة تشجع على قيام اندماجات واستحوادات بين شركات الوساطة بما يمكن من ظهور كيانات قوية تستطيع المنافسة

تمثله هذه الشركات من إضافة نوعية للسوق، وأنه يمكن تخفيض قيمة الرسوم التي تحصلها الأسواق من خلال حدوث اندماجات بين عدد من الشركات.

وبالنسبة لمتطلبات خطوط الربط والاتصال الخاصة بنقل البيانات بين شركات الوساطة والأسواق، تم التأكيد على أن هناك فريق عمل من قبل الهيئة والأسواق يقوم بدراسة السعة المناسبة لخطوط الربط بما يؤدي إلى خفض الأعباء المالية على شركات الوساطة، وأن هناك إمكانية في الفترة القادمة لتخفيض التكاليف التي تتحملها شركات الوساطة لهذا الغرض تبعاً لذلك. وبالنسبة للغرامات المالية والجزاءات التي تتخذ

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع مؤخراً في أبوظبي لقاءً مفتوحاً مع ممثلي شركات الوساطة العاملة في الدولة بحضور ممثلين عن الأسواق المالية لمناقشة عدد من الموضوعات التي تستهدف الارتقاء بأداء الشركات العاملة بالأسواق وتطوير أساليب العمل لدى الوسطاء، ودعم وتطوير شركات الوساطة وسبل تحسين أدائها، ورفع قدرتها وكفاءتها في خدمة أسواق الأوراق المالية بالدولة وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.

وأشارت سعادة مريم السويدي نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الترخيص والرقابة والتنفيذ في بداية اللقاء إلى أن الاجتماع يأتي ضمن استراتيجية الهيئة لتعزيز كفاءة أسواق الأوراق المالية بالدولة، وفي إطار ترسيخ مبدأ التعاون والتنسيق بين الهيئة والأسواق والوسطاء وتعزيز قنوات التواصل بما يحقق التكامل والتطوير المنشود.

وأضافت أن الهيئة تسعى لتطوير الأدوات الرقابية والتي من ضمنها أداة التفتيش ليصبح التفتيش أداة للتعرف على نتائج التطبيق الفعلي للتشريعات ودراسة هذه النتائج وتحليلها بهدف مساعدة الشركات على تحسين أدائها ورفع درجة امتثالها للقوانين، وكذلك تطوير مفهوم حماية المستثمرين ليصبح حماية المتعاملين، وبذلك يتسع المفهوم ليشمل كل من المستثمر وشركة الوساطة، ويكون ذلك من خلال التطبيق السليم للضوابط الذي يحمي كلاهما. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن سوق أبوظبي للأوراق المالية ومستشاري الهيئة وبعض مديري القطاع.

وتطرق الاجتماع مع شركات الوساطة إلى عدد من القضايا من بينها العمولة التي تحصلها الهيئة والأسواق على الصفقات، ووقف إصدار تراخيص لشركات وساطة

الهيئة تشارك في المؤتمر السنوي لمنظمة الإفصاح الإلكتروني ببروكسل والهند



أعضاء وفد الهيئة المشارك في المؤتمر بالهند

شاركت هيئة الأوراق المالية والسلع في مؤتمر "الإفصاح الإلكتروني"، الذي عقد بروكسل في بلجيكا مايو ٢٠١١. وقدم وفد الهيئة خلال المؤتمر عرضاً مرئياً عن مشروع تطوير الإفصاح الإلكتروني في الإمارات. وشارك وفد الهيئة في جلسات المؤتمر كافة واجتماعات اللجان الفرعية. وتم الاعلان خلال المؤتمر عن استضافة هيئة الأوراق المالية والسلع لفعاليات المؤتمر في الربع الثاني من ٢٠١٢.

على الصعيد ذاته، شاركت الهيئة في مؤتمر الإفصاح الإلكتروني الذي عقد مؤخراً في بومباي بالهند. تم خلال المؤتمر الاعلان رسمياً عن نقل اختصاصات صلاحيات المنظمة العالمية للغة الإفصاح الإلكتروني XBRL إلى الهيئة. شارك في المؤتمر مسؤولون وممثلون عن جهات رقابية وأسواق مالية ومنظمات عالمية مختلفة من اليابان وسنغافورة وبلجيكا، والمملكة المتحدة، وجلس الأوراق المالية والبورصات الهندية (الجهة الرقابية بالهند)، والرئيس التنفيذي للمنظمة العالمية للإفصاح الإلكتروني، ومنظمة المعايير الدولية للإفصاح IFRS، ووزارة شؤون الشركات الهندية، والبنك المركزي الهندي. وتم خلال المؤتمر استعراض أهم ما توصلت إليه تطبيقات الإفصاح الإلكتروني حول العالم، وذلك من خلال عرض تجارب بعض الدول المشاركة بالمؤتمر

وسوق دبي المالي، لأجل تعزيز شفافية عرض البيانات، وعقب ذلك تم الاعلان رسمياً عن انتقال اختصاصات صلاحيات منظمة لغة الإفصاح الإلكتروني المرنة إلى الهيئة. واستعرضت الهيئة كافة جوانب تنفيذ نظام الإفصاح الإلكتروني في الإمارات وتحديد مراحل تعميم المشروع مستقبلاً على مستوى الدولة، واستعرض وفد الهيئة كذلك مع الرئيس التنفيذي لشركة IRIS مراحل تنفيذ مشروع الإفصاح الإلكتروني في الدولة، واطلع على عرض مرئي لما تقوم الشركة بأدائه في هذا الصدد.

في تطبيق الإفصاح الإلكتروني. وقام ممثلو الشركات العالمية بتقديم عروض توضيحية لأحدث تقنيات الإفصاح الإلكتروني والحلول التقنية لتحسين عملية الإفصاح، وسبل تحسين عملية نشر البيانات المالية في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، والحاجة إلى المزيد من تعزيز الشفافية في الأسواق المالية. وقدمت الهيئة عرضاً توضيحياً للخطوات التي قامت بها هيئة الأوراق المالية لتطوير الإفصاح الإلكتروني، بالتعاون مع سوق أبوظبي للأوراق المالية

تكريم الشركات السبّاقة بتطبيق ضوابط الحوكمة في الأسواق المحلية

المزيد من الدعم والدفع باتجاه تعزيز ثقافة الحوكمة والإفصاح والشفافية وفق أفضل الممارسات العالمية. وطبقاً لأحدث الإحصائيات، فقد بلغ عدد الشركات التي التزمت بتزويد هيئة الأوراق المالية والسلع بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة مع نهاية العام ٢٠١٠ نحو (٧١) شركة وبنسبة ٨٨٪ من إجمالي الشركات المعنية بالتطبيق.

وبلغ عدد الشركات التي لم تلتزم بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة (١٠) شركة بنسبة ١٢٪. وبذلك، فإن إجمالي عدد الشركات التي أصبحت ملتزمة بأحكام القرار وصل إلى (٨١) شركة فيما يبلغ عدد الشركات غير المعنية بتطبيقه (٤٨) شركة وهي شركات الاستثمار والبنوك والمصارف وشركات التمويل، وذلك نظراً لكون عمل الشركات السابقة خاضعة لتعليمات المصرف المركزي. كما يستثنى من القرار الشركات الأجنبية المدرجة في الأسواق المالية بالدولة.

تحت رعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة، كرمت هيئة الأوراق المالية والسلع عشرين شركة مساهمة عامة بادرت بتطبيق ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي وفق الإطار الزمني المحدد.

وقدمت الهيئة الدروع التذكارية لممثلي الشركات المساهمة العامة المكرمة السبّاقة بتطبيق متطلبات الحوكمة، وذلك بحضور لفييف من مسؤولي وممثلي الشركات المساهمة العامة بالدولة.

وأشادت الهيئة بالشركات التي سارعت بتطبيق ضوابط الحوكمة، مؤكدة أنها تسعى من خلال هذا التكريم إلى إرساء تقليد جديد، وذلك في مبادرة غير مسبوقة بين أسواق المال بالمنطقة، تهدف إلى تحفيز الشركات على الالتزام بهذه الضوابط وتعزيز إدراكها لأهميتها في دعم الانضباط المؤسسي. وأكدت أن هذا التكريم يعكس حرصها على تقديم

قائمة المكرمين

شركة طيران أبوظبي
شركة رأس الخيمة العقارية
الشركة الإسلامية العربية للتأمين (سلامة)
شركة الإمارات لتعليم قيادة السيارات
شركة الوثبة الوطنية للتأمين
شركة إسمنت الخليج
شركة سيراميك رأس الخيمة
شركة دبي الوطنية للتأمين وإعادة التأمين
شركة إعمار العقارية
شركة أبو ظبي الوطنية لمواد البناء (بلدكو)
شركة العين الأهلية للتأمين
شركة العربية للطيران
شركة سوق دبي المالي
فودكو القابضة
شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار)
مجموعة أغذية
شركة صناعات اسمنت الفجيرة
الشركة العربية للصناعات الثقيلة
شركة كابيرا المتحدّة للألبان
شركة الخليج للملاحة القابضة



ضمن انجازاتها في ٢٠١٠ والتي تضمنها التقرير السنوي:

الهيئة تفوز بجائزتين من برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي أسواق الإمارات ضمن مؤشرات فوتسي للأسواق الثانوية الناشئة

واصلت هيئة الأوراق المالية والسلع تحقيق المزيد من الانجازات على النحو الذي ينسجم مع خططها الاستراتيجية، وضمن انجازاتها التي تضمنها التقرير السنوي ٢٠١٠، نالت الهيئة عن جدارة تكريم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، لها في حفل برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، حيث فازت بجائزتين من جوائز الإمارات للأداء الحكومي المتميز، وهما جائزة الجهة الاتحادية المتميزة (أقل من ٩٠٠ موظف)، وجائزة الجهة الاتحادية في مجال إدارة الأداء.

وقالت اللجنة المانحة للجائزة إن الهيئة استحققت جائزة الهيئة الاتحادية المتميزة لأنها تفوقت في منهجيات عملها ونتائج أدائها وفق معايير تقييم نموذج التميز لفئة الهيئات التي تضم أقل من ٩٠٠ موظف. وأشارت اللجنة إلى أن فوز الهيئة بجائزة الجهة الحكومية المتميزة في مجال إدارة الأداء يأتي لتميزها في إنشاء وإدارة نظام إلكتروني لمتابعة وإدارة الأداء. تم تصميمه داخلياً.

المثال لا الحصر، نظام الحفظ الأمين، والتشريعات التي من شأنها حماية مصالح الأقلية في أسهم الشركات، كما أنها تعمل في الوقت الحالي على إنجاز عدد من الموضوعات التي تتعلق بالمستثمرين الدوليين وهيئات التصنيف الدولية، مثل نظام صانع السوق. ويتوقع أن يشهد العام الجاري دخول أسواق الإمارات إلى هذه المؤشرات ضمن الأسواق الناشئة، ليكتمل بذلك وضع أسواق الإمارات على أبرز المؤشرات الدولية.

الإفصاح والشفافية

نظراً لأهمية التقارير الأولية من الناحية العملية وما توفره من معلومات ضرورية حول وضع الشركة، والتي تسهم في منع استغلال المعلومات الداخلية والحد من الشائعات بين المتداولين، فقد دعت الحاجة إلى تعديل نص المادة (٣٦) من نظام الحوكمة بما من شأنه إلزام الشركات بإخطار الهيئة والسوق بالتقارير الأولية وعدم ترك الخيار للجهات والشركات في ضرورة الإخطار من عدمه.

وفي هذا الإطار، وافق المجلس على تعديل المادة المذكورة بحيث يلزم الشركات والجهات المدرجة

تمهد للانتقال فيما بعد إلى "الناشئة المتطورة"، وذلك كنتيجة لما يجري حالياً من الجهود والاتصالات، واعترافاً من هذه المؤسسات بالتقدم المضطرد الذي حققته الهيئة بين مثيلاتها من الهيئات التنظيمية في الأسواق العالمية، ليس فقط في مجال الرقابة الفعالة لأسواق الأوراق المالية، ولكن أيضاً في توفير إطار تنظيمي متكامل لأسواق المال في الدولة والمستثمرين، وهو ما يؤدي إلى تعزيز فرص الاستثمار الأجنبي عموماً، ويجذب المستثمر المؤسسي للدخول في أسواق الدولة كنتيجة مباشرة لانضمام الأسهم القيادية بأسواق الدولة إلى مؤشرات أسهم عالمية مثل مؤشر فوتسي، ويساهم بالتالي في زيادة أحجام التداول اليومية.

وتواصل هيئة الأوراق المالية والسلع اتصالها الدائم مع هيئات التصنيفات الدولية مثل (FTSE) و (MSCI) و (S&P)؛ حيث تقوم الهيئة بتزويد هذه الهيئات بالمعلومات والبيانات الصحيحة الخاصة بأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ووضعت الهيئة، وفقاً لاستراتيجيتها وسياساتها التطويرية، الأنظمة التي تلي طلبات المستثمرين في مختلف دول العالم، وتشمل تلك الأنظمة، على سبيل

كما تضمن التقرير السنوي تحقيق الهيئة عدداً آخر من الانجازات في إطار خططها الاستراتيجية، وخطتها التشغيلية الهادفة إلى الارتقاء بأسواق المال المحلية إلى مصاف الأسواق العالمية.

وقد أثمرت الجهود التي قامت بها هيئة الأوراق المالية والسلع خلال العام الماضي عن وضع أسواق الإمارات ضمن مؤشرات فوتسي للأسواق الثانوية الناشئة، إلى جانب اتصالها الدائم مع هيئات تصنيف دولية أخرى مثل مورجان ستانلي وستاندرد أند بورز.

وتعكف هيئة الأوراق المالية والسلع بشكل متواصل على الارتقاء بأداء أسواق المال المحلية إلى مصاف الأسواق المتقدمة، وهو ما يدفعها إلى تحديث الأنظمة والقوانين وإصدار الأنظمة والقرارات التي تنظم الأسواق، وذلك في إطار دورها الرقابي والتنظيمي المنوط بها بموجب أحكام القانون وسعيها الدائم لتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال الأوراق المالية.

وساهم الجهد المتواصل والعمل الدؤوب الذي تقوم به الهيئة في قيام (FTSE) برفع مستوى تصنيف أسواق الدولة إلى "الناشئة الثانوية"، في خطوة





صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يسلم الجائزة إلى معالي سلطان المنصوري وسعادة عبد الله الطريفي وفريق التميز في الهيئة



١٠ سنوات على التأسيس

احتفلت الهيئة في بداية العام الماضي بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسها حيث قامت بإصدار طابع تذكاري وعملة فضية فئة ٥٠ درهماً بهذه المناسبة، ونظمت احتفالية حضرها شخصيات بارزة تم خلالها تكريم رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة السابقين وذلك على هامش ملتقى مهني متخصص تم خلال جلساته مناقشة الأدوار المنوطة بكل من الهيئات الرقابية والأسواق المالية وحدود وصلاحيات كل منهما.

الدولة برقم دولي موحد ISIN، حيث تهدف هذه العملية إلى إعطاء كل ورقة مالية رقم دولي واحد يتم التعامل به في التداولات المحلية والأجنبية. وإصدرت الهيئة القرار الإداري الخاص بضرورة تسليم المستثمرين أرقام حساباتهم المصرفية لأسواق المال المحلية، وذلك لإضفاء الإلزامية على توفير بيانات الحسابات المصرفية للمستثمرين لتلافي الصعوبات العملية التي ثارت بشأن تسليم الأرباح التي يتم توزيعها على المساهمين إلى مستحقيها لدواعي عدم معرفة العنوان المدون لدى السوق أو عدم صحته وارتداد الشيكات المرسلة والتكلفة المادية المصاحبة لعملية الإرسال بالبريد، فضلاً عن سرعة وسهولة دخول الأرباح في حساب المساهم وهو ما يحقق مصلحته، ومن ثم فقد قامت بإجراء تعديل قانوني على أنظمتها ذات العلاقة مثل نظام التداول ونظام الوسطاء ونظام عمل السوق، وبدأ العمل بهذه التعديلات اعتباراً من ٢٠١١/١/١ لإعطاء مهلة للمتعاملين في الأوراق المالية لترتيب أوضاعهم. وتتولى الهيئة حالياً مهام التشريع والترخيص لإنشاء صناديق الاستثمار المحلية والترويج

أوراقها المالية في أحد الأسواق المرخصة بالدولة بتقديم التقارير المالية الأولية، وبالتنسيق مع المصرف المركزي بالنسبة للبنوك والمصارف والشركات المرخصة منه، وذلك لأهمية هذه التقارير في الإفصاح عن المراكز المالية للشركات المدرجة. واعتمدت الهيئة نظاماً حديثاً لتجديد تسجيل قيد شركات المساهمة العامة المسجلة لديها، وذلك في إطار الجهود المتواصلة التي تقوم بها الهيئة لتقديم أفضل الخدمات للمتعاملين بما يضمن توفير الوقت والمجهود. كما اعتمدت الهيئة نظاماً دولياً لترقيم الأوراق المالية، فقد انجزت بنهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٠، كافة التفاصيل المتعلقة بترقيم جميع أسهم الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث تم إصدار (١٠٩) رقم لإجمالي الشركات المدرجة. وانضمت الهيئة إلى منظمة الترقيم الدولية كعضو في بدايات العام ٢٠١٠ وهذه العضوية خولتها بأن تكون مسؤولة بشكل كامل عن ترقيم كافة الأوراق المالية والسلع المحلية المصدرة في

لشركات الوساطة في الأوراق المالية عقود السلع، والذي يشكل أساساً ومنتجاً ضرورياً يمكن البناء عليه لتقديم المزيد من الخدمات المالية والأنظمة الضرورية لارتفاع أداء السوق المالي.

كما أصدر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة القرار الوزاري رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠١٠ بشأن تخصيص الأوراق المالية للمكتبتين والعوائد الناجمة عن الاكتتاب، وذلك في إطار سعي الهيئة لتحفيز المستثمرين والشركات الراغبة في طرح أسهمها للاكتتاب العام، والعمل على إيجاد قدر أكبر من التنافس بين جهات تلقي الاكتتاب.

وبموجب هذا القرار، ستقوم بنوك الاكتتاب باحتساب العائد وفقاً للقواعد المصرفية المطبقة على حصة الاكتتاب في الفترة من تاريخ غلق باب الاكتتاب وحتى اليوم السابق لرد الأموال الفائضة للمكتبتين.

كما أصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً يحمل الرقم ٤٦ لسنة ٢٠١٠ بشأن تعديل النظام الخاص بالإفصاح والشفافية والنظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية.

ورخصت الهيئة لإحدى شركات الوساطة الوطنية العاملة في مجال الأوراق المالية لمزاولة نشاط الاستشارات المالية والتحليل المالي بعد استيفائها لكافة متطلبات الترخيص لهذا النشاط، وبذلك تكون هذه الشركة أول جهة تحصل على هذا الترخيص الحيوي للأسواق المالية، وكان قد سبق للهيئة الترخيص لأحد البنوك الرائدة العاملة ليكون أول جهة بالدولة تحصل على ترخيص لمزاولة نشاط الحفظ الأمين. وقامت الهيئة بإعداد العديد من العقود ومن أهمها عقد مع شركة (BainXco) بشأن نظام صانع السوق.

الرقابة والتنظيم

وعلى الصعيدين الرقابي والتنظيمي، قامت الهيئة بتعليق إدراج ورفقتين ماليتين لشركتين مدرجتين لدى سوق دبي المالي، وذلك لعدم التزامهما بسداد الغرامات السابق فرضها بحقهما، على أن يسري التعليق إلى حين وفاء الشركتين المذكورتين بتلك الالتزامات، كما أُلغيت ترخيص شركتي وساطة لعدم تمكنهما من توفيق أوضاعهما. وأصدرت الهيئة دراسة توضح تطبيقها لمعايير عالية للإفصاح وفق أفضل الممارسات الدولية، أظهرت الدراسة أن معايير الإفصاح المطبقة لدى أسواق الأوراق المالية في الدولة والمتعلقة بالإفصاح عن التقارير المالية المرحلية والسوية تعتبر من أكثر المعايير تطوراً حيث تضيء تلك المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وماليزيا.

المتعلقة بالتداولات غير القانونية لأسهم الشركات المساهمة الخاصة والمؤسسة حديثاً، أصدرت في نهاية عام ٢٠٠٩ نظاماً لترخيص أسماء سجل شركات المساهمة الخاصة حيث تم خلال عام ٢٠١٠ الترخيص لعدد (٤) شركات لمزاولة هذا النشاط.

وضمن المساعي لدعم قطاع الوساطة المالية، أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٠ المتعلق بتعديل النظام الخاص بالوساطة، والذي شمل العديد من النصوص وإضافة نصوص جديدة، ومن أهمها تلك الخاصة بفتح فروع لشركات الوساطة والاندماج بينها.

وضمن خططها لتطبيق أفضل المعايير والممارسات العالمية، بدأت الهيئة بتطبيق قرار معايير الملاءة المالية على الشركات العاملة في القطاع اعتباراً من تاريخ ١٣ مايو ٢٠١٠ استناداً إلى القرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ الخاص بمعايير الملاءة المالية

لصناديق الاستثمار الأجنبية داخل الدولة، وذلك وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، وبموجب قرار المصرف المركزي الصادر بتاريخ ٢٩/٧/٢٠١٠ بشأن تشكيل اللجنة المشتركة، تتلقى الهيئة الطلبات وفقاً للنماذج المعدة بها لهذا الغرض، وتقوم بدراسة تلك الطلبات للتحقق من استيفائها جميع المستندات اللازمة، ثم عرض الموضوع على اللجنة المشتركة بين المصرف المركزي والهيئة للنظر في الموافقة على الطلبات المقدمة إلى الهيئة، ومن ثم إصدار التراخيص والموافقات اللازمة.

وفعلت الهيئة التطبيق الإلزامي للقرار الوزاري رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي، وكذلك متابعة مدى التزام الشركات بهذا القرار. وفي إطار سعي الهيئة للقضاء على الظواهر السلبية

برامج تدريبية للمواطنين



في إطار حرص الهيئة على تأهيل الكوادر الوطنية، أقر مجلس إدارة الهيئة تأسيس برنامج يعني بتدريب المواطنين العاملين بشركات الوساطة وتأهيل المواطنين الراغبين بالعمل في هذا المجال.

ويتضمن المشروع تكليف مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب بوضع برامج تدريبية للمواطنين العاملين بشركات الوساطة وللراغبين في العمل في هذا المجال بما يكفل تأهيلهم للاختبارات المعدة من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) بالمملكة المتحدة، وتحتمل الهيئة تكلفة رسوم الاختبار المعد من قبل المعهد سواء للمواطنين العاملين بالفعل في شركات الوساطة أو الراغبين بالعمل مستقبلاً في هذا المجال. ومنحت الهيئة شهادات لـ ٧٢ متدرباً اجتازوا بنجاح متطلبات إنجاز ثلاثة برامج هي: القيادات التنفيذية، والقيادات الواعدة، وبرنامج "شير".

وتستهدف كل من هذه البرامج تحقيق استراتيجية الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بتأهيل وتمكين الكفاءات الوطنية وإعداد الصف الأول والثاني من القيادات المؤهلة.

إعداد قواعد بيانات مالية للشركات المدرجة بالأسواق المالية بالدولة ومؤشرات اقتصادية لمجموعة من الدول الخليجية والعربية لخدمة أغراض البحوث والدراسات

والعربية، بما يخدم أغراض البحوث والدراسات. وتم تدشين خطة لأعمال التحليل المالي بالهيئة، والتي بدأت بالفعل في عمل تقارير تحليل مالي لشركات منتقاة، وكذلك تقارير تحليل مالي دورية للشركات المدرجة بالأسواق المالية بالدولة، بما يساعد متخذي القرار في الهيئة على متابعة أداء الشركات ووضعها المالي. وفي إطار المشاركة في عمليات التوعية للفتات المختلفة بسوق المال، تم إعداد ثلاث كتيبات توعية وهي: مفاهيم أساسية في أسواق المال، مدخل إلى أسواق المال، وصناديق المؤشرات المتداولة.

تحديث الأطر القانونية

وضمن خططها التشغيلية، تسعى الهيئة إلى تحديث الأطر القانونية المنظمة لعمل أسواق رأس المال بالدولة، حيث ستعد الأنظمة القانونية اللازمة لتنفيذ قانون الهيئة الجديد وقانون الشركات الجديد، إضافة إلى مراجعة الأنظمة القانونية الحالية وإعداد التعديلات اللازمة أو المقترحة.

وستواصل الهيئة سياستها بتوثيق تعاونها الدولي مع المؤسسات ذات العلاقة والهيئات والأطراف المناظرة، وتفعيل مذكرات التفاهم الموقعة، إضافة إلى المشاركة الفعالة في نشاطات المنظمات الدولية وستسعى الهيئة إلى تعزيز الاستثمار المؤسسي بأسواق رأس المال بالدولة من خلال الإشراف والرقابة على صناديق الاستثمار بالدولة، والإشراف والرقابة على الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط صانع السوق.

وقامت بتطبيق نظام (طلبى) الذي يتم من خلاله تطبيق كل المعاملات الإدارية الداخلية بانسيابية، وذلك بهدف التقليل من الأوراق المكتبية وتوفير الوقت والجهد، في الوقت الذي طبقت فيه ال (Web Filtering) - لحظر المواقع الإلكترونية، إضافة إلى تحديث شاشة التداول الحي عبر الموقع الإلكتروني، وتطبيق الرقم الدولي الموحد للأوراق المالية.

البحوث والتحليل

وأعدت الهيئة نحو ١٠٠ دراسة وتقرير وبحث عن موضوعات متعلقة بأسواق المال والتي تدعم جهود الهيئة في تحديث أنظمتها وكذا استحداث أنظمة وقوانين جديدة. وفي المجال الإحصائي، تم إعداد قواعد بيانات مالية للشركات المدرجة بالأسواق المالية بالدولة، فضلاً عن المؤشرات الاقتصادية لمجموعة من الدول الخليجية

إلى ذلك، وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع ١٣ مذكرة تفاهم على المستوى المحلي والدولي في ٢٠١٠، ليرتفع بذلك عدد المذكرات التي وقعتها الهيئة منذ انشائها وحتى نهاية العام الماضي ٤٩ مذكرة تفاهم. وتم توقيع مذكرة تفاهم مع دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي وأخرى مع دائرة التنمية الاقتصادية في دبي تهدف إلى تنمية وتطوير البيئة الاستثمارية في الدولة. وتم توقيع مذكرات مع "مركز حوكمة" التابع لغرفة صناعة وتجارة أبوظبي وجامعة حمدان بن محمد الإلكترونية والجامعة الأميركية في الشارقة ومع كليات التقنية العليا والمركز الوطني للإحصاء.

وعلى المستوى الدولي، تم توقيع مذكرات تعاون مع المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم، ومذكرة تفاهم مع المركز الدولي للأنظمة المالية ICFR بالملكة المتحدة.

وتهدف المذكرة إلى وضع الأسس والقواعد اللازمة لإيجاد إطار للعمل والتعاون المشترك بينهما، ومذكرات تفاهم مع كل من مجلس أسواق المال التركي، والهيئة الأيرلندية للرقابة على الخدمات المالية، وهيئة الأسواق المالية بمقاطعة كويبيك (كندا)، ونظيرتها في إسبانيا.

وعززت الهيئة من مشاركتها في المؤتمرات الدولية والخليجية والعربية حيث شاركت في اجتماعات منظمة "الأيوسكو" بمونتريال برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية.

وشهد العام ٢٠١٠ ارتفاعاً في وتيرة نشاط الهيئة التثقيفي والتوعوي، حيث نظمت ٤١ ندوة ومحاضرة تناولت مختلف القضايا التي تهم المستثمرين ومنها وظائف هيئات الرقابة على الأسواق المالية وتأسيس وتداول الصناديق الاستثمارية ودور الهيئة في حماية المستثمرين بالإضافة إلى تنظيم ندوات خاصة بإدارة المحافظ الاستثمارية وأسواق المال الإسلامية والتحليل الفني وأخلاقيات المهنة في القطاع المالي وغيرها من المواضيع الأخرى ذات العلاقة بقطاع أسواق المال في الدولة.

كما قامت الهيئة بتقييم أنظمة إدارة المخاطر لدى كبرى شركات الوساطة للسيطرة على المخاطر النظامية، إضافة لإعداد تقارير يومية، أسبوعية، شهرية وفصلية تتضمن تحليلات مالية وفنية للأسواق والشركات المدرجة.

وأطلقت الهيئة موقعها الإلكتروني الجديد، وموقع سوق الإمارات - Share website - التعليم الإلكتروني.

كما اتاحت الهيئة إمكانية متابعة تشريعاتها عبر كل من جهاز ال iPhone, iPad, BlackBerry.

أنظمة وقرارات

وضمن مساعيها لزيادة عمق الأسواق والحفاظ على حقوق جميع أطراف السوق، أصدرت الهيئة عدداً من القرارات والأنظمة، كما عدلت بعض الأنظمة والقرارات، أبرزها الترخيص لشركات التحليل المالي، واعتماد المحللين الماليين، وذلك وفق الضوابط والشروط المنصوص عليها في نظامي التداول بالهامش، والاستشارات المالية والتحليل المالي، وفتح باب الترخيص للشركات التي ترغب في التداول بالهامش.

وأقر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في الاجتماع الذي عقده في أبوظبي برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، إجراء تعديل على بعض أحكام النظام الخاص بالوسطاء، وتعديل آخر على المادة (٣٦) من النظام الخاص بالإفصاح والشفافية، كما أجرى تعديلاً لبعض أحكام نظام التداول بالهامش.

ووافق المجلس على إجراء تعديل على نص المادة (٢٣) من النظام الخاص بالوسطاء فيما يتعلق بصلاحيات الهيئة بالتصرف في الكفالة المصرفية.

ويجيز التعديل الجديد للهيئة أو لمجلس إدارة السوق التصرف في الكفالة المصرفية المقدمة من الوسيط كلياً أو جزئياً للوفاء بالالتزامات المستحقة على الوسيط للمستثمرين أو الأسواق، أو تنفيذاً لقرارات الهيئة الصادرة في هذا الشأن، في حال تأخر الوسيط في الوفاء بالتزاماته الناشئة عن صفقة تمت من خلاله. ويجوز للوسيط الطعن أمام المحكمة المختصة في قرار المجلس أو مجلس إدارة السوق، حسب الأحوال، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم بالقرار.

المنصوري: الهيئ من النظم ل

النتائج المحلي
الاجمالي
للإمارات يتوقع
أن ينمو بنسبة
تتراوح بين
(٣-٣,٥) في
المئة خلال
العام ٢٠١١



تعمل على دراسة وتطوير عدد حماية المستثمرين وعدالة التعاملات

- وزارة الاقتصاد تعمل حالياً على إصدار مجموعة من ١٤ قانوناً جديداً ومعدلاً
- من المتوقع أن تشهد الأسواق في الفترة القادمة طرح أسهم شركات مساهمة عامة قيد التأسيس للاكتتاب العام

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع أن الهيئة تعمل على دراسة وتطوير عدد من النظم منها نظام صناديق الاستثمار ونظام ادارة الاستثمار وصانع السوق ونظام البيع على المكشوف وغيرها . وتوقع معاليه في لقاء مع مجلة "أوراق مالية" أن تشهد الفترة المقبلة طرح مزيد من الشركات للاكتتاب العام، مشيراً إلى ان الفترة المقبلة يتوقع ان تشهد تحسناً في احجام التداول في أسواق المال المحلية. وأضاف تعمل وزارة الاقتصاد حالياً على إصدار مجموعة من ١٤ قانوناً، البعض منها سيكون جديداً، في حين يعد البعض الآخر نسخاً معدلة عن القوانين الموجودة. وتهدف هذه الخطوة إلى تنظيم وتنسيق الاستثمارات، وممارسات الأعمال، وحوكمة الشركات في الإمارات. وستغطي هذه القوانين الجديدة التي معظمها في مراحلها النهائية الاستثمارات الأجنبية، والصناعات، والملكية الفكرية، والمنافسة، والتحكيم، وحوكمة الشركات، فضلاً عن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتابع ان معظم القطاعات الاقتصادية في الدولة حققت نمواً جيداً، فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية قفزة مهمة من حيث زيادة عدد المنشآت الصناعية في الدولة إلى ٤٩٦٠ منشأة، استوعبت أكثر من ٢٨٢ ألف عامل، وتعمل برأسمال مستثمر فاق ١١٥ مليار درهم. وبين أن الوزارة تحرص من خلال خطتها الإستراتيجية تحرص على زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة ٢٥ بالمئة في غضون الأعوام الخمسة المقبلة، بدلاً من ١٦ بالمئة حالياً. وأشار إلى أن التضخم سيكون تحت السيطرة ومن المتوقع أن يبلغ التضخم بين واحد و١٥ في المئة. وتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي للإمارات بين ٣ و٣٥ في المئة خلال ٢٠١١. وفيما يلي نص الحوار:

القادمة طرح أسهم شركات مساهمة عامة قيد التأسيس للاكتتاب العام، بالإضافة إلى أن هناك ثلاث شركات تقدمت بالفعل للطرح في سوق الإصدار الأولي هي: "دار التأمين" و"وطنية للتكافل" -الذي شهد إقبالا تجاوز حدود الإصدار بسبعة أضعاف- وذلك بالإضافة إلى اكتتاب شركة "إشراق العقارية". وأعتقد أن نجاح اكتتاب هذه الشركات يمثل بداية عودة عملية الاكتتابات، من شأنها تشجيع الشركات الأخرى على التحول للمساهمة العامة والطرح للاكتتاب العام. وبالنسبة لحجم تغطية الاكتتاب فمن غير المرجح أن تشهد الاكتتابات تغطية بمئات المرات كما كان سائداً، غير أن نجاح اكتتاب الشركات الثلاث يعد علامة مهمة على قدرة الشركات المحلية على تغطية اكتتابات أسهمها بالكامل، ولذلك سيكون على الشركات استثمار المزيد من الوقت والموارد في سياق تحضيراتها لطرح أسهمها بما يمكنها من تحقيق النجاح في جمع الأموال، وستكون بالتالي أكثر قدرة على الاستفادة من صفقات الاكتتاب. وهذا ما يدفعنا للإشارة إلى بعض الجوانب الهامة التي يلزم توفرها لطرح اكتتابات أولية ناجحة،

أو على مجموعة من الأوراق المالية وفقاً للترخيص الممنوح له، ويقوم في الوقت نفسه بالعمل على حفظ التوازن في السوق. * رغم استمرار ضغوط السيولة، إلا أن هناك عدداً من الشركات لجأت إلى طرح أسهمها للاكتتاب العام، ما توقعاتكم لمستقبل الاكتتابات في ظل استمرار ضعف السيولة وصعوبة الاقتراض من البنوك؟ من الملاحظ أن أسواق المال العالمية اتجهت في عام ٢٠١٠ إلى المزيد من الاستقرار، وعلى المستوى المحلي هناك مؤشرات على أن القطاع المالي بصفة خاصة والأنشطة الاقتصادية في الدولة بصفة عامة تشهد حالة من الاستقرار والتعافي في الوقت الحالي، إضافة إلى نجاح الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتخفيف آثار الأزمة العالمية؛ حيث قامت بعدة خطوات لدعم السيولة في قطاع الائتمان من خلال ضخ سيولة في القطاع المالي وتمويل رؤوس الأموال، وقد بدأت آثار تلك الإجراءات تؤتي ثمارها مما كان له أثر كبير في تزايد الثقة لدى المستثمرين في الأسواق المالية، ولذلك يعد الوقت الحالي مناسباً لطرح اكتتابات أولية جديدة. ومن المتوقع أن تشهد الأسواق المحلية في الفترة

* يطالب بعض المستثمرين والوسطاء هيئة الأوراق المالية والسلع بالتدخل من أجل دعم الأسواق المالية، وقد سبق أن أصدرت الهيئة عدداً من التشريعات والأنظمة لتحقيق ذلك، ما أبرز الأنظمة المتوقعة صدورهما خلال العام الجاري بهدف دعم الأسواق؟ تقوم هيئة الأوراق المالية والسلع حالياً بدراسة مجموعة من الأنظمة، وقد تم الانتهاء من نظام صناديق الاستثمار ونظام إدارة الاستثمارات، كما تم مؤخراً إطلاق آلية جديدة للتسوية في الأسواق المالية.. هي التسليم مقابل السداد DvP. وهناك أنظمة مازالت تحت الدراسة مثل نظام صانع السوق والأنظمة المرافقة له، وهي: نظام البيع على المكشوف Short selling ونظام إقراض واقتراض الأوراق المالية ونظام المشتقات، وسيتم إصدار كافة الأنظمة كحزمة واحدة مع نظام صانع السوق، وتتضمن الأنظمة المذكورة: شروط الترخيص وكيفية التقدم بالطلبات والمستندات المطلوبة ومتطلبات مباشرة النشاط والتزامات الأطراف المختلفة والمخالفات والجزاءات المقابلة لها. وترجع أهمية نظام صانع السوق إلى أنه يساعد على إيجاد سوق مستمر للتداول على ورقة مالية معينة

والتي منها الجانب التسويقي وفعالية الإجراءات الترويجية مثل حسن اختيار توقيت الطرح، وشرح مزايا وجدوى الاستثمار وتوضيح الخطط المستقبلية للإدارة للمستثمرين المرتقبين، وكذلك استهداف شرائح واسعة من المستثمرين، وبالطبع يجب أن تكون أنشطة الشركة جاذبة للاستثمار من حيث العائد على الاستثمار والمخاطر المتدنية نسبياً، وبخاصة خلال تلك الفترة التي تكون فيها بعض القطاعات الاقتصادية ذات جاذبية منخفضة لدى المستثمرين.

* تمكنت الهيئة خلال العام الماضي من إحراز مرتبة الصدارة بين الهيئات والجهات الاتحادية على صعيد التميز الحكومي.. ظهر ذلك جلياً في حصولها على جائزتين من جوائز برنامج الشيخ خليفة للتميز. ماهي أهم المبادرات التي تنوي الهيئة اتخاذها مستقبلاً للحفاظ على هذه المكانة المتقدمة التي حققتها؟

تسعى الهيئة إلى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة عملياتها الرئيسية من خلال عدة محاور، وهي كالتالي:

• تطوير منظومة العمل الرقابي:

حيث تعمل الهيئة على زيادة الكوادر المتخصصة في مجال الرقابة ورفع كفاءة فرق التفتيش للتعامل مع الخدمات المالية المستحدثة، وكذلك تحديث الأدوات الرقابية المستخدمة بما فيها الأنظمة الإلكترونية لمراقبة التداولات وأنظمة قواعد البيانات الداعمة لاتخاذ القرارات بالإضافة إلى تطوير برامج وإجراءات التفتيش على الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة. كما ستعمل الهيئة على تنفيذ برنامج يضمن التزام الشركات بتطبيق كامل لنظام إدارة المخاطر وفق جدول زمني محدد؛ حيث سيؤدي ذلك إلى تعزيز الثقة في أسواق رأس المال وبناء ثقافة "الالتزام بالمعايير" بين الوسطاء والأسواق مما سيساهم في تقليل نسبة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون كما سيعزز قدرة وفعالية الرقابة في اكتشاف المخالفات لأنظمة المعمول بها.

• تطوير التشريعات التي تنظم عمل أسواق رأس المال بالذولة:

تعمل الهيئة على تطوير نظم حماية المستثمرين وعدالة التعاملات ومتابعة مستجدات الأنشطة في مجال أسواق الأوراق المالية والسلع وتنظيم ما يناسب الدولة منها باستحداث أدوات وممارسات ومنتجات استثمارية متطورة، بالإضافة إلى إصدار حزمة من التشريعات لتطوير بنية الأسواق المالية ومعالجة أي ثغرات ظهرت أثناء تطبيق التشريعات القائمة وتلافي عيوبها وصولاً إلى تنظيم تشريعي دقيق يضبط الأسواق ويحقق كفاءتها وفعاليتها ويكفل الثقة في أمنها وحياديتها؛ حيث أن مردود عملية تطوير التشريعات سيسهم في توفير بيئة

«الاقتصاد» تسعى لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة ٢٥ بالمئة في غضون الأعوام الخمسة المقبلة بدلاً من ١٦ بالمئة حالياً

ونلك من خلال تطبيق أحدث الوسائل في تقديم الخدمات وتبني وتفعيل ثقافة التميز ودمجها في العمل اليومي للموظفين، بالإضافة إلى تفعيل نظام مراكز الاتصال وإعادة تصميم العمليات المرتبطة بالخدمات لضمان جودتها؛ حيث سيؤدي ذلك إلى رفع كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة وبالتالي زيادة رضا المتعاملين عن مستوى تقديم الخدمات بالهيئة.

* شهدت الهيئات الرقابية عالمياً العديد من التعديلات وسن أنظمة جديدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، في الوقت الذي تمت فيه إضافة بنود جديدة لميثاق المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية " الأيوسكو IOSCO" في هذا الإطار. كيف تنسقون مع الهيئات العالمية الأخرى في هذا الصدد؟

يكشف استعراض التجارب السابقة عن أن الأزمات المالية العالمية يعقبها في العادة إجراء إصلاحات هيكلية في النظم الرقابية والإشرافية على القطاعات المالية.

وقد يأتي بعض هذه الإصلاحات في إطار تحسين وزيادة فاعلية النظم الرقابية القائمة، بينما يأتي بعضها الآخر بأنماط مغايرة تماماً بحيث تمثل إصلاحات كلية وشاملة للنظم الرقابية واعتماد نماذج جديدة في الرقابة. وكنيجة لازمة المالية العالمية الأخيرة قامت بعض الدول بإجراء إصلاحات في نظامها الرقابي والإشرافي وخير مثال على ذلك الإصلاحات التي تتم في الوقت الحالي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وقد أظهرت التجارب العالمية أن الوصول إلى نظام رقابي وإشرافي فعال على الأسواق المالية وعلى المؤسسات المالية العاملة في القطاع المالي يتطلب وجود تنسيق بين الجهات الرقابية والإشرافية، وذلك بغض النظر عن النموذج المتبع في الرقابة والإشراف، وبالتالي يجب وضع آليات فعالة للتعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية.

وفي هذا الإطار، قامت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الأيوسكو" بإجراء تعديلات على عدد من المبادئ التي تبنتها المنظمة لتنظيم كافة الجوانب المتعلقة بالأوراق المالية بهدف استيعاب التغيرات التي شهدتها الأسواق المالية العالمية في السنوات الأخيرة، حيث تمت زيادة هذه المبادئ إلى ٣٨ بدلاً من ٣٠ مبدأ حالياً، وأضيفت مبادئ تتعلق بمخاطر السوق ودور الجهات التشريعية في التقليل منها، كذلك إضافة مبدأ يتعلق بالأدوات المالية المعقدة، ومبادئ تتعلق بشركات تدقيق الحسابات ووكالات التصنيف الائتماني.

وتسعى هيئة الأوراق المالية والسلع إلى تعزيز علاقاتها مع الهيئات المناظرة من خلال توقيع مذكرات التفاهم التي تهدف إلى زيادة التعاون المشترك وتبادل المعلومات والخبرات بين الهيئات. كما تقوم الهيئة

استثمارية تواكب المعايير العالمية، وترسخ ثقة المستثمرين في كفاءة الأسواق، كما سيعزز مقومات جذب الاستثمارات المحلية والعالمية، مما سيؤدي بالتالي إلى زيادة تصنيف التنافسية لدولة الإمارات على الصعيد الدولي في مجال تطبيق تشريعات الأوراق المالية وهو التوجه العام للدولة.

• تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية والحوكمة:

تسعى الهيئة للتوسع في نظام الحوكمة ليشمل كافة الجهات والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والاستثمار والخدمات المالية وصناديق الاستثمار مما سينتج عنه تزويد المستثمرين بالمعلومات الملائمة لترشيد قراراتهم الاستثمارية، وكذلك زيادة تصنيف التنافسية لدولة الإمارات على الصعيد الدولي في مجال تطبيق حوكمة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

وفضلاً عن ذلك ستركز الهيئة على:

تنمية الوعي لدى المستثمرين والجهات المعنية بأسواق رأس المال:

ونلك من خلال العمل على زيادة قنوات الاتصال مع المستثمرين والجهات المعنية بالتعامل في مجال الأوراق المالية، وزيادة ودعم برامج تحسين مستوى الوعي القانوني والثقافة الاستثمارية لديهم مما سيسهم في ترسيخ أسس التعامل السليم والسلوك المهني والأخلاقي للمتعاملين في مجال الأوراق المالية.

التمييز والإبداع في تقديم الخدمات للمتعاملين،





معالي سلطان النصوري يستمع إلى شرح خلال زيارته لأحد المصانع خارج الدولة

بتعزيز حضورها على المستويين الإقليمي والدولي من خلال دورها الفاعل في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ومنظمة "الأيوسكو" بالإضافة إلى عضويتها في لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون.

* ينتقد بعض الوسطاء والمستثمرين طول المهلة الممنوحة للشركات للإفصاح عن نتائجها المالية، هل هناك نية لتقليص فترة الإفصاح؟

تؤكد هيئة الأوراق المالية والسلع على أن معايير الإفصاح المطبقة لدى أسواق الأوراق المالية في الدولة والمتعلقة بالإفصاح عن التقارير المالية المرحلية والسنوية تعتبر من أكثر المعايير تطوراً وإحكاماً؛ إذ تضاهي مثيلاتها المطبقة في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وماليزيا والعديد من الأسواق المالية العالمية، كما أن تحديد المهلة الزمنية للإفصاح عن البيانات المالية للشركات لا يعني بالضرورة أن تنتظر الشركة حتى نهاية هذه المهلة للإفصاح عن بياناتها المالية، حيث تقوم العديد من الشركات بالإفصاح عن بياناتها المالية قبل نهاية المهلة المحددة، كما توجد العديد من الشركات المحلية التي لها استثمارات كبيرة وشركات تابعة وشقيقة وحليفة داخل وخارج الدولة تحتاج إلى مدة أطول لانتهاء من إعداد بياناتها المالية ومراجعتها.

وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة الهيئة بشكل عام ونظام الإفصاح والشفافية بشكل خاص تخضع

* تشهد أسواق المال في الدولة انخفاضاً في أحجام التداولات منذ اندلاع الأزمة المالية، ما توقعاتكم لأداء الأسواق خلال المرحلة المقبلة؟

الواقع أن غالبية أسواق الأسهم في أنحاء العالم قد عانت من انخفاض أحجام التداول اليومية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وكان هذا التأثير ملحوظاً في أسواق الأسهم المتقدمة والناشئة وما دون الناشئة. وعادة ما تنخفض أحجام التداول في أسواق الأسهم خلال الأزمات المالية لابتعاد المستثمرين عن الأسهم وقيامهم بالاحتفاظ بالسيولة أو الاستثمار بالسندات الحكومية لكونها منخفضة المخاطر وأسعارها قليلة التذبذب، وقد كان لانخفاض السيولة في الأسواق الخليجية نتيجة تسهيل المستثمرين الأجانب لمراكزهم المالية فيها، تغطية لخسائرهم في أسواق الدول المتقدمة وابتعاد المستثمرين المحليين، دور مهم في انخفاض قيم الأسهم.

وعلى الصعيد ذاته، فإن تقارير المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تشير إلى أن أساسيات الاقتصاد الإماراتي جيدة جداً وأن البنية التحتية ملائمة جداً للأعمال، كما أن تقارير التحليل المالي للشركات المدرجة تكشف عن وتيرة إيجابية

٤٩٦.٤ منشأة

صناعية في الدولة
تستوعب أكثر
من ٣٨٢ ألف عامل
وتعمل برأس مال
مستثمر يفوق
١١ مليار درهم

في أداء هذه الشركات. وبما أنه تم تسوية الأمور المتعلقة بسداد ديون بعض الشركات فإن هذه القضايا تنعكس إيجابياً على أسواق المال في الإمارات. بالإضافة إلى ذلك تقوم الجهات الرقابية في الدولة بالتعاون مع المؤسسات المالية بتحديث التشريعات وتقديم تشريعات جديدة تنظم آليات السوق مثل التسليم مقابل الدفع التي من شأنها دفع إعادة تصنيف إيجابي للأسواق من أسواق مبدئته إلى أسواق ناشئة وهو أمر من شأنه أن يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للدولة.

وكتيجة لحدوث تحسن في المناخ الاستثماري في معظم الدول الغربية منذ بداية العام الحالي وصاحب ذلك عودة السيولة إلى أسواق الأسهم المحلية، يفضل عودة المستثمرين المحليين إلى الاستثمار في هذه الأسواق لكثرة الفرص الاستثمارية الموجودة بها حالياً وعودة المستثمرين الأجانب كذلك إلى شراء أسهم الشركات الإماراتية مع تحسن الوضع المالي في الخليج عموماً والإمارات خاصة، ولذلك نتوقع أن يستمر تحسن أحجام التداول في أسواق الأسهم الإماراتية، ففي نهاية العام الماضي لم يتخط معدل حجم التداول اليومي مبلغ ٢٠٠ مليون درهم فيما نشهد حالياً أحجام تداول يومية تتخطى ٤٠٠ مليون درهم كنتيجة لتحسن الأوضاع.

* تأثرت الأسواق بتراجع الاستثمارات الأجنبية مع بداية الأزمة المالية، فيما ساهمت الأوضاع السياسية في بعض الدول العربية في خروج بعض الاستثمارات الأجنبية من الأسواق حالياً، هل هناك اتجاه لتقنين استثمارات الأجانب في أسواق المال؟
- يعد تشجيع الاستثمار الأجنبي في طليعة الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وهناك عدد من الإجراءات التي تقوم بها الهيئة في هذا المجال؛ حيث تتركز جهودها على محورين أساسيين هما العمل على تطوير البنية الأساسية لتشريعات أسواق رأس المال في الدولة بحيث يتم رفع تقييمها من قبل كبرى شركات المؤشرات العالمية، وقد بدأت نتائج هذه الجهود تظهر منذ فترة، وفي سبتمبر ٢٠١٠ رفعت مؤسسة FTSE تقييم أسواق الأسهم في الدولة إلى أسواق ناشئة ثانوية، وفي الوقت ذاته تعمل الهيئة حالياً مع مؤسسة MSCI من أجل رفع تقييم الأسواق المحلية من قبلها كذلك، ومن شأن رفع تقييم الأسواق جذب الاستثمار المؤسسي الأجنبي مثل صناديق الاستثمار وتعزيز تنافسية هذه الأسواق مقارنة بأسواق ناشئة أخرى في المنطقة.

المحور الأخر هو العمل على إصدار أنظمة صناديق الاستثمار وإدارة المحافظ التي من شأنها أن تنظم عمل هذه الاستثمارات المحترفة ووضع إطار تنظيمي متكامل لها، ومن المعروف أن تطور الاستثمار

المؤسسي عبر الصناديق والمحافظ يساعد على استقرار الأسواق من جهة وتوفير فرص استثمارية من جهة أخرى، الأمر الذي يشجع بدوره المستثمرين الخارجيين على الاستثمار في أسواق الأسهم في الدولة.

* قلتم معاليكم سابقاً أن وزارة الاقتصاد تعمل على إصدار ١٤ قانوناً جديداً، أين وصلتكم في عملية إعداد هذه القوانين؟ ومتى يتوقع صدورهما؟

إن الوزارة تعمل على تطوير وتحديث المنظومة التشريعية بهدف الارتقاء بالأداء الاقتصادي في الدولة، وذلك تطبيقاً لإستراتيجية الحكومة الاتحادية التي ترمي في مجملها إلى ضمان تنمية مستدامة متوازنة وانسجاماً مع رؤية الإمارات ٢٠٢١.

وتعمل الوزارة حالياً على إصدار مجموعة من ١٤ قانوناً، البعض منها سيكون جديداً، في حين يعد البعض الأخر نسخاً معدلة عن القوانين الموجودة. وتهدف هذه الخطوة إلى تنظيم وتنسيق الاستثمارات، وممارسات الأعمال، وحوكمة الشركات في الإمارات. وستغطي هذه القوانين الجديدة التي معظمها في مراحلها النهائية الاستثمارات الأجنبية، والصناعات، والملكية الفكرية، والمنافسة، والتحكيم، وحوكمة الشركات، فضلاً عن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

* تسعى دولة الإمارات إلى تنويع استثماراتها، وتتنج حالياً إلى الاستثمار بشكل قوي في مجال الصناعة؟ كيف تقيمون حركة الاستثمار في هذا القطاع بالدولة؟ وما حجم الاستثمارات المحلية

رغم ارتفاع أسعار
المواد الغذائية
إلا أن التضخم
سيكون تحت
السيطرة ومن
المتوقع أن يبلغ
بين (١- ٥،١)
في المئة

والأجنبية في هذا القطاع؟

تتباين دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً المرتبة الثانية على صعيد استقطاب الاستثمارات الأجنبية في العالم العربي. وخلال السنوات الأربع الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨، استطعنا اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة تفوق قيمتها ٥١ مليار دولار (١٨٧ مليار درهم) للحفاظ على مكانتنا ك ثاني أضخم وجهة للاستثمارات الأجنبية في العالم العربي.

وتواصل دولة الإمارات توفير المزيد من الفرص الاستثمارية بفضل بنيتنا التحتية المتطورة، والمستوى العالي الذي تتمتع به على صعيد تنافسية الأعمال، والترويج لريادة الأعمال، وذلك كله من أجل تعزيز مكانتنا كوجهة استثمارية قوية. وتتكامل هذه المزايا مع موقعنا الجغرافي الاستراتيجي ومكانتنا كمركز مالي، مما سيساعدنا على استقطاب مزيد من الاستثمارات مستقبلاً.

كما شكل عام ٢٠١٠م نقلة نوعية أخرى لاقتصاد الدولة في اتجاه التعافي من تداعيات الأزمة المالية، حيث حققت معظم القطاعات الاقتصادية نمواً جيداً، فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية قفزة مهمة من حيث زيادة عدد المنشآت الصناعية في الدولة إلى ٤٩٦٠ منشأة، استوعبت أكثر من ٣٨٢ ألف عامل، وتعمل برأسمال مستثمر فاق ١١٥ مليار درهم. كما حقق هذا القطاع قفزة نوعية من حيث إنتاج سلسلة من السلع النهائية والوسيلة التي ساهمت في سد جزء من الطلب المحلي، كما أن العديد منها أخذت طريقها إلى الأسواق العالمية بفضل تجاوب نوعيتها ومواصفاتها مع متطلبات السوق العالمية واحتياجاته.

* يتتبع قانون الشركات الجديد المنتظر صدوره نسب تمك للمستثمرين الأجانب بنسبة قد تصل الي مئة في المئة، متى يتوقع صدور القانون؟ وهل نسب التملك للأجانب متساوية في كل القطاعات؟ ما هي القطاعات المتاح فيها التملك بنسبة كاملة؟

انتهت الوزارة من إعداد مشروع قانون الشركات في يونيو الماضي، حيث تم رفعه إلى الحكومة الاتحادية، ومتوقع صدوره في العام الجاري حيث أن هناك تسلسلاً زمنياً يمر به القانون لإقراره بصورة نهائية، وأن مشروع القانون خرج من الوزارة إلى اللجان الوزارية والتشريعية المختصة.

* بالنسبة لقانون الاستثمار الأجنبي... متى يتوقع صدوره؟ وما أبرز ملامحه؟

يساهم قانون الاستثمار الأجنبي في تهيئة الإطار التشريعي الذي يسمح بالاستثمار الأجنبي ويحفزه ويوفر له الامتيازات والضمانات اللازمة كما يسهم بالوقت ذاته بإزالة جانب كبير من المعوقات التنظيمية والإدارية بحيث يعكس القناعة الحكومية المترسخة بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي كما أن الاستفادة



القوى من رأس المال الأجنبي يستدعي تحديداً أكثر للمجالات والأنشطة الاقتصادية المطلوب استثمار رأس المال الأجنبي فيها والسياسات والحوافز المرافقة لكل نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي المطلوب.

وقامت الوزارة بمناقشة مشروع القانون مع الجهات المحلية ذات العلاقة ومن ثم رفعه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه ومتابعة الإجراءات الدستورية اللازمة لإقراره.

* ما هي تقديراتكم لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي المحلي للدولة خلال العام الحالي؟
إن الوزارة تحرص من خلال خطتها الإستراتيجية على زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة ٢٥ بالمئة في غضون الأعوام الخمسة المقبلة، بدلاً من ١٦ بالمئة حالياً، وذلك من خلال تعزيز فرص القطاع الصناعي في الداخل، وترويج الإمارات خارجياً كبيئة استثمارية جاذبة، لاسيما في ظل البنية التحتية القوية التي تتمتع بها.

* يقول البعض إن الحمائية تشكل تهديداً للاقتصاد العالمي، ماهي وجهة نظر معاليكم في هذا الصدد؟ وكيف يمكن دعم الصناعات المحلية في هذا المجال؟

من المعروف أن اقتصاد دولة الامارات من أكثر الاقتصادات المفتوحة على العالم ولا يمكن اتباع مفهوم الحمائية بالشكل الذي تتبعه بعض الدولة للمحافظة على خصوصيتها الاقتصادية وتجنب التعرض الى المتغيرات الاقتصادية العالمية، ولكن دولة الامارات بالاضافة الى حرصها على تعزيز سياسة الانفتاح الاقتصادي ولكنها تحافظ على خصوصيتها الاقتصادية وتتبع الحمائية في إطار يحمي صناعاتنا المحلية واقتصادنا الوطني بصورة تنسجم مع سياسة الانفتاح.

* يعاني العالم من موجة ارتفاع في أسعار المواد الغذائية خاصة في ظل الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، وتتجه دولة الامارات للاستثمار في القطاع الزراعي لتعزيز أمنها الغذائي، ما أبرز خططكم في هذا الإطار محلياً وخارجياً؟

تبنت دولة الامارات استراتيجية واضحة لتعزيز الأمن الغذائي، تتضمن توفير مخزون استراتيجي يكفي لتغطية احتياجات البلاد من السلع الغذائية الرئيسية وتوجيه بعض الاستثمارات الحكومية لقطاع الزراعة في عدد من البلدان مثل السودان وأذربيجان ومصر وباكستان واستراليا وأميركا وكندا ودول أخرى بهدف توفير المواد الغذائية والمحافظة على استقرار السوق.

ولا شك أن توفير مخزون احتياطي من السلع الاستراتيجية والتي تشمل الأرز والطحين والزيوت والسكر واللحوم والدواجن، يأتي في إطار تأمين

الاحتياجات الأساسية للسكان وخلق نوع من الاستقرار في أسعار هذه السلع في أسواق الدولة.

* رغم الجهود المموسسة لوزارة الاقتصاد ومساعدكم للجم الارتفاعات في أسعار السلع وأنشطة التوعية ومتابعة الأسواق التي تنفذها دائرة حماية المستهلك، فإن البعض يقول أن الأسعار في الامارات تتصاعد، ما هي خططكم للسيطرة على ارتفاع الاسعار؟

تحرص الحكومة ممثلة بوزارة الاقتصاد بصورة دائمة على حماية المستهلك من التأثيرات السلبية لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، خاصة في ضوء ارتفاعات الأسعار في الأسواق العالمية خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مع تحسن الاقتصاد العالمي ونمو معدلات الاستهلاك بشكل كبير مرة أخرى.

وفي هذا الإطار، أطلقت الوزارة مشروع الإنذار المبكر الذي تم إعداده وفق معايير قادرة على التنبؤ بما يحدث في السلع الغذائية والأزمات المتوقعة ويساهم في تعزيز التوازن في الأسواق وتم المباشرة بالخطوات التنفيذية للمشروع وفق الخطة المرسومة من قبل وزارة الاقتصاد وتم الانتهاء من المرحلة التعريفية للمشروع حيث تم تغطية جميع الخطط والبرامج الخاصة بالمشروع ومعرفة الآلية التي يعمل بها مع الاخذ بعين الاعتبار الخطط المستقبلية لتوسع المشروع وادخال خطط سلع جديدة.

كما تحرص وزارة الاقتصاد واللجنة العليا لحماية المستهلك على توفير آلية فعالة لتخفيض أسعار السلع الرئيسية في الدولة من خلال التعاون مع الجمعيات

التعاونية ومنافذ البيع الرئيسية في الدولة، وذلك بهدف دعم القدرة الشرائية للمستهلكين وتحقيق التوازن في أسواق الدولة.

وتعمل الوزارة من خلال ادارة حماية المستهلك على مراقبة الأسواق بالتنسيق مع الدوائر المحلية المعنية وتقوم بتلقي شكاوي المستهلكين حيث عالجت الادارة العديد من الشكاوي خلال عام ٢٠١٠ حيث بلغ عدد الشكاوي التي وردت الى الوزارة ٣٥١٨ شكوى تم معالجة ٣٤٩٦ منها وتم احالة ١٠ شكاوي فقط الى لجنة تسوية المنازعات و ١٢ شكوى تم تحويلها الى المحاكم المختصة.

* هل سينعكس ارتفاع أسعار المواد الغذائية على معدلات التضخم في الدولة؟ ما توقعاتكم لمعدلات التضخم خلال العام الجاري؟

على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فإن التضخم سيكون تحت السيطرة، ومن المتوقع أن يبلغ التضخم بين واحد و١,٥ في المئة.

* ما توقعاتكم لمستقبل الاقتصاد الوطني، ومعدلات النمو التي يمكن توقعها للعام الحالي؟

من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للامارات بين ٣,٥ و٣ في المئة خلال ٢٠١١.

* ما مدى تأثير استمرار ارتفاع اسعار النفط على الاقتصاد الوطني؟

من الطبيعي أن يعكس هذا الارتفاع بصورة إيجابية على أداء الاقتصاد الوطني ونمو الناتج المحلي الإجمالي كون الإمارات من أكبر الدول المصدرة للنفط.



الأوراق المالية تنظم ملتقى «إعادة هيكلة النظام الرقابي للقطاع المالي» الطريفي: الإمارات تدرس إيجابيات وسلبيات التغييرات على الأنظمة الرقابية بأوروبا وأمريكا

عقدت في العاصمة أبوظبي مؤخرًا فعاليات ملتقى «إعادة هيكلة النظام الرقابي للقطاع المالي»، والذي نظّمته هيئة الأوراق المالية والسلع برعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة، وبحضور عدد من المتخصصين والمهتمين بالقطاعات المالية والمصرفية بالإضافة إلى عدد من المتخصصين بالأسواق المالية ومختلف المجالات الاقتصادية.

استهل المؤتمر فعالياته بكلمة افتتاحية ألقاها سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، قال فيها «إن المؤتمر يأتي بهدف استعراض النماذج المطروحة على صعيد الجهات الرقابية في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة»، مشيراً إلى أن الهدف من إلقاء الضوء على المتغيرات العالمية فيما يخص الدور الرقابي الذي تؤديه الهيئات الرقابية هو تدعيم النظم المالية في دول العالم بما يجعلها أكثر فاعلية في مواجهة الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨.

وأضاف أن التغييرات التي تحدث في النظم الرقابية الحالية ناجمة عن عدد من الأسباب، من أهمها الملاحظات التي أبدتها الخبراء حول بعض النظم الرقابية، والذين دعموا موقفهم بنتائج الأزمة الأخيرة.

وأكد الطريفي: «أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنظر وتراقب عن كثب التغييرات التي تجري على الأنظمة الرقابية بأوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وتدرس إيجابياتها وسلبياتها، وإن كانت تلك التغييرات لازالت في مراحلها الأولى، لكنها جديرة بالدراسة والمتابعة».

ونوه إلى أن لكل دولة مبرراتها لإختيار النموذج المناسب، وأن الكثير من الدول لا تتبنى نموذجاً بعينه، ولكن تأخذ منه ما يلائمها وقد تضيف له أو تجري تعديلات عليه. وأوضح أن النموذج الرقابي المالي الحالي لدولة الإمارات





د.عبيد الزعابي

**النموذج الرقابي
المالي الحالي لدولة
الإمارات أظهر فعاليته
وإيجابياته.. ونهتم
بدراسة التحولات الجارية
على أنظمة الدول
التي استفدنا من
تجاربها في إعداد
أنظمتنا وتشريعاتنا**

أظهر فعالياته وإيجابياته، ولكننا لسنا بعيدين عما يجري في العالم، لأننا نستعين بتجارب الدول الأخرى ومن ثم فإننا نهتم بدراسة التحولات الجارية على أنظمة الدول التي استفدنا من تجاربها في إعداد أنظمتنا وتشريعاتنا.

وتأتي أعمال ملتقى "إعادة هيكلة النظام الرقابي والمالي" لتسليط الضوء عن كتب على تفاصيل التغييرات التي جرت في الأونة الأخيرة من حيث خلفيتها ونتائجها المرجوة، حيث استعرض المتحدثون في المؤتمر التغييرات التي حدثت في عدد من النظم المالية الرائدة في العالم، من حيث طبيعتها، وأهميتها، وما إذا كانت جديرة بتحليل نتائجها والاستفادة منها في دولة الإمارات، ومنطقة الخليج بشكل عام، وتضمن المؤتمر الذي قام بتقديم وقائعه د.عبيد الزعابي مستشار البحوث مدير إدارة التطوير والدراسات ٣ جلسات .

وتناول المؤتمر في جلسته الأولى آخر تطورات الأسواق المالية، وبصفة خاصة إعادة هيكلة النظم الرقابية المقترحة. واستعرضت الجلسة الثانية التغييرات الرقابية من منظور قانوني وتناول تأثيراتها على دول الخليج. وناقشت الجلسة الثالثة الجوانب القانونية المتعلقة بالنظام المالي الرقابي والإشرافي ومدى نجاح الهيئات الرقابية في القيام بدورها الرقابي.



معالم جديدة لنظم رقابية للأسواق المالية

«إعادة هيكلة النظم الرقابية في القطاع المالي»

ومنها: The de-regulatory Gramm-Leach-Commodities Futures-1999 Bliley Act of Modernization Act of 2000. يذكر أن كل من قانون (جرام - ليك - بيلي - Gramm-Leach-Bliley) لعام 1999 قد اتسم بتخفيف صرامة النظم الرقابية والإشرافية، كما أشار أيضا إلى قانون تحديث وتطوير العقود الآجلة لعام 2000.

أما على المستوى العالمي، فقد تعرض ماكو لتقرير Paulson الذي صدر في مارس 2008، والذي أشار إلى تحول بريطانيا إلى نظام رقابي ثلاثي يتكون من كل من المصرف المركزي (Bank of England BOE) ووزارة الخزانة والهيئة الرقابية للخدمات المالية (Financial Services Authority FSA).

واسرد كذلك تبني كل من أستراليا وهولندا لنظام الرقابة والإشراف الثنائي (Twin peaks) فثنائية الرقابة والإشراف، من خلال تحديد الدور الرقابي والجهة المنوط بها الإشراف تبعا للهدف المطلوب، بحيث تتولى جهة الإشراف من أجل تحقيق الرقابة الاحترازية ونظم الحرص والعناية وجهة رقابية أخرى للأشرف على ممارسات السلوك والنشاط في الأسواق بصفة عامة.

ثم تحدث عن قانوني Paulson و Dodd-Frank، اللذين تضمننا الأهداف الثلاثة طويلة الأجل، وهي: قواعد استقرار الأسواق لحصر كافة جوانب استقرار الأسواق المالية التي تؤثر على الاقتصاد الحقيقي، وقواعد الرقابة الاحترازية لحصر قضايا تنظيم الأسواق من خلال الضمانات الحكومية، وقواعد ممارسة العمل (التي تتعلق بلوائح حماية المستهلك) لوضع معايير لممارسة العمل.

وأشار إلى أن تنفيذها يتم من خلال بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي) كمنظّم لاستقرار السوق، ومن خلال الهيئة الجديدة للرقابة الاحترازية المنوط بها دور مراقبة النقد والإشراف على المخدرات.

كما يتم أيضا من خلال الهيئة المختصة بقواعد الممارسة وسلوكيات السوق وتتضمن وظائف هيئة الأوراق المالية والأسواق SEC وكذلك مفضية تداول عقود السلع المستقبلية CFTC بالولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى المؤسسة الاتحادية لضمان الائتمان (المعروفة سابقا ب FDIC)، وهيئة الرقابة على التمويل المؤسسي، إلا أن تقرير Paulson صدر في مارس 2008 وأعقبه انهيار بنك Bear Stearns

قانون دود- فرانك

في مقدمة ورقته ثنائية الرقابة .. أم نظام رقابي تقليدي شامل؟ قانون دود- فرانك، ألقى السيد بول ماكو الذي يعمل في شركة فينسون اند الكينز الضوء على ظهور بعض الأسواق المالية الأجنبية الصاعدة وقدرتها على تقديم بديل من خلال أنظمة رقابية حديثة وذات كفاءة عالية، مما يعد من العلامات البارزة نحو اصلاح وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية بصفة عامة، وللولايات المتحدة الأمريكية وهيكلها الرقابي أيضا، ثم تناول بعد ذلك التطورات التشريعية والقوانين في سلسلة الإجراءات الإصلاحية للنظام الرقابي.

وأضاف أن قانون دود - فرانك Dodd-Frank جاء بمثابة خطوة اصلاحية لسوق المال وحماية المستثمرين، والذي يعد، في الوقت نفسه، استجابة السلطة التشريعية ورد فعل للآزمة المالية العالمية إبان اندلاعها، ومع أن القانون تم توقيعه من قبل الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 21/7/2010، إلا أن الأمر يتطلب إصدار نحو 250 قاعدة عمل والقيام بأكثر من 65 دراسة من جانب مجموعة من الهيئات الرقابية الاتحادية، وذلك قبل استكمال التغييرات التي استحدثتها قانون دود - فرانك Dodd-Frank ووضعها حيز التنفيذ.

وأشار بول ماكو إلى تقرير (Paulson - بولسون)، الصادر بعنوان «الخطوط العريضة للنظم الرقابية الحديثة» وزارة الخزانة الأمريكية - مارس 2008.

وقال ماكو «لقد تبوأ الولايات المتحدة الأمريكية مكان الصدارة لأسواق المال على مدى أحقاب عديدة، استطاعت خلالها أن تتغلب على مواطن الضعف في نظامها الرقابي بما ضمن لها القيادة حتى وقتنا الحاضر، إلا أنه وبعد أن وصل كثير من أسواق المال الخارجية إلى درجات من النضج والتقدم، مكنتها من تقديم حلول ونظما بديلة، تمثل تجديدا وتطويرا للنظم الإشرافية والرقابية في مجال الخدمات المالية بدرجة أكثر كفاءة واقتدار. فقد ألفت هذه النظم البديلة بضغوط وتحديات على النظم الرقابية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد مجديا أن تتذرع الولايات المتحدة بالتمسك بما كان لها من مكانة تاريخية، أو أن تحتفظ بمكان الصدارة للأسواق المالية العالمية كما كانت من قبل».

وأشار للقوانين الأمريكية السابقة في هذا المجال



بول ماكو

قانون دود - فرانك
Dodd-Frank جاء
بمثابة خطوة اصلاحية
لسوق المال وحماية
المستثمرين، والذي
يعد، في الوقت نفسه،
استجابة السلطة
التشريعية ورد فعل
للآزمة المالية
العالمية إبان اندلاعها



الرقابية والأدوار الإشرافية، الظروف الحالية للأسواق والنمو المستقبلي في الدولة والمنطقة المحيطة، وأنه قد يكون النظام Twin peaks الرقابة والإشراف الثنائي ربما يتضمن أكثر من جهتين فيما بعد، كما يجب تجنب التعارض في أدوار ومهام الجهات الرقابية والتنظيمية.

وقال إن وجود عدة جهات رقابية يؤدي لحدوث تدخل بينها قد يسبب حدوث ثغرات تشريعية وهو ما قد يؤدي للإفلات من الرقابة، وتسمح للمترشحين من مثل هذه الثغرات، توافر السلطات الكافية وكافة أنواع الموارد لتحقيق أفضل النتائج للجهات الرقابية، تحقيق الاتساق ما بين التشريعات المتعارضة بما سيكون هاماً في إعادة هيكلة النظام الرقابي، كما أشار إلى أنه يجب ألا ينظر لهيكلة النظام المالي على أنه النهائية، بل يمكن النظر له على أنه النظام الأمثل حتى يمكن تطويره وتعديله. وأضاف أن الهيئات الرقابية تحقق أفضل معدلات الأداء المستهدفة من دورها الإشرافي والرقابي عندما تتوفر لديها الصلاحيات والسلطات بما يمكنها من القيام بأعمال: التفتيش، والإنفاذ للقوانين والنظم، وسريان النظم على الأفراد، والقيام بالدور التدريبي والتثقيفي، ومخصصات التمويل، بالإضافة إلى الموارد الأخرى التي تمكنها من أداء دورها ورسالتها الرقابية. وأوضح أنه يجب تحقيق التناغم والموائمة بين القوانين المتعلقة وتلك المتضاربة، في النظام التشريعي العام كلما أمكن، كضمانة وآلية من آليات دعم الإصلاحات الرقابية.

وتجارة العقارات أو ملكيات التحوط، وكذلك تملك صناديق الأسهم الخاصة.

ومن أهم مكوناته أيضاً توسيع دائرة الملاءة المالية المعمول بها في البنوك لتمتد أيضاً لتشمل الشركات غير البنكية العاملة في مجال الخدمات المالية، والمشتقات المتداولة خارج المقصورة. وتم التوسع في سلطات وصلاحيات حماية المستثمرين المعمول بها في هيئة الأوراق المالية، إضافة إلى التوسع في النظم الرقابية والإشرافية المنظمة لشركات التقييم الائتماني، وتنظيم عمل صناديق التحوط بما يضمن تسجيل مدراء صناديق التحوط، الاحتفاظ بسجلات عن التداول، اعتماد نظام التقارير، وكذلك أعمال الفحص والتفتيش.

كما يتضمن أيضاً إنشاء مكتب الحماية المالية للمستثمرين، ومكتب التأمين الاتحادي. ونظر المحاضر إلى إنشاء مجلس رقابة الاستقرار المالي، أغراض وأهداف المجلس، مشيراً إلى أن قانون Dodd-Frank تضمن عدة عناصر تتعلق بإنشاء المجلس الرقابي للاستقرار المالي الذي يضم في عضويته رؤساء أو ممثلي كافة الجهات الرقابية في القطاع.

واستعراض المحاضر الاعتبارات الواجب مراعاتها في منطقة الخليج والهدف من إعادة هيكلة النظم الرقابية وهي أن القانون يجب مراجعته في سياق كل من التطورات التاريخية ولوائح السوق المالي والثقافة السياسية أخذاً في الحسبان، عند تصميم الأنظمة

وبوادر الأزمة المالية العالمية، لذا فلم يعمل به وإنما تم استبداله كليا بقانون The Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act قانون دود - فرانك لإصلاح أسواق المال وحماية المستثمرين.

وقال إن قانون Dodd-Frank يعتبر أكبر مراجعة لتشريعات الأسواق المالية منذ الثلاثينات، مشيراً إلى أن البنك المركزي Fed هو المنظم لاستقرار السوق، إلا أنه لم يتحرك صوب نظام الرقابة الثنائية Twin peaks، أو قام بتنظيم الهيكل الرقابي للأسواق كما توقع البعض في بدايات عام ٢٠٠٩.

وأضاف أن القانون لم يقدم إعادة هيكلة مؤسستي فاني ماي وفريدي ماك الحكوميتين، كما لم يتناول توسع قائمة بالقضايا والأمور المتعلقة بالأزمة المالية. وأشار إلى أن القانون توسع في زيادة السلطات والصلاحيات الرقابية للهيئات الحالية، والحد من سلطات وصلاحيات نظام رقابة وإشراف الهيئة الواحدة، بالإضافة إلى إنشاء وإيجاد مجلس جديد للهيئات الرقابية. وحول أهم مكونات ومحتويات قانون دود- فرانك Dodd-Frank، قال إنها ١٠ مكونات رئيسية وهي، إنشاء مجلس للرقابة على الاستقرار المالي، التوسع في الصلاحيات الممنوحة لبنك الاحتياط الاتحادي، هيئة التسييل النظامية والتوسع لهيئة تأمين الإيداعات الاتحادية FDIC، تفعيل قاعدة الحظر المعروفة بـ «فولكر Volker Rule» التي تحظر على الجهات البنكية من التداولات



الهيكل الرقابي للنظام المالي الهولندي

وهي المسؤولة عن ممارسة عمل السوق من ناحية الخدمات المالية ومعايير القوانين العامة للشركات، بينما يتحمل البنك المركزي الأسترالي المسؤولية المتعلقة بالشؤون الاحترازية الكبرى.

وقال إن الاقتصاد الأسترالي ونموذجها الرقابي يعتبران من أفضل النماذج التي أثبتت صمودها خلال الأزمة المالية العالمية.

وأضاف «أن تجربة نموذج الرقابة المزدوجة في أستراليا خلال الأزمة اختلفت نوعاً ما عن التجربة الهولندية، مما دفعني للاستنتاج أن الأزمة قد قدمت حجة مزدوجة لصالح نموذج الرقابة المزدوجة وضدها في أن واحد».

وقدم كوستر عرضاً لعدد من الانظمة منها النموذج القطاعي، الذي يتم فيه مراقبة المؤسسات وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها، مما تطلب من هيئة الرقابة أن تزخر بعدد كبير من الخبراء الفنيين.

وحول النموذج المتكامل (الموحد)، قال كوستر إن التجارب في الأونة الأخيرة فيما يتعلق بثغرات رقابية وعملية الموازنة، أدت فيما يبدو إلى دعم الحركة المستمرة نحو النظام المتكامل، إما على أساس التكامل التام أو الرقابة المزدوجة. وأضاف أن الحكومة البلجيكية قررت التحرك نحو نموذج الرقابة المزدوجة، وذلك بدمجها جانب الرقابة الاحترازية لمؤسساتها المالية في البنك المركزي، على عكس الحكومة الإيرلندية التي شكلت مؤسسة رقابية متكاملة وموحدة، بينما قامت فرنسا مؤخراً بتأسيس هيئة رقابية احترازية مرتبطة بالبنك المركزي لتكون الهيئة الرقابية الوحيدة المسؤولة عن إصدار الرخصة للبنوك، ولقطاعات الخدمات الاستثمارية والتأمينية، مشيراً إلى أن هذه التطورات يبدو أنها ناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

وقال كوستر إنه لا وجود لنظام رقابي مثالي، مضيفاً أن البنك المركزي سيظل يلعب دوراً مركزياً في جميع النماذج المذكورة مما يرجح القول إن البنك المركزي هو الجهة الرقابية المتكامل، رغم وجود مخاوف في بعض الأوساط عما إذا كان ممكناً مؤسسة واحدة أن تقوم بإدارة نظام متكامل يشمل المؤسسات الكبرى والصغرى في آن واحد، وإدارة السياسات المالية في نفس الوقت.

واختتم كوستر عرضه بالقول: «إنني على يقين أن الأزمة المالية لم تقدم لنا دليلاً يجعلنا نؤمن بأفضلية هيكل نظامي معين. ففي حالة هولندا فقد استنتج صندوق النقد الدولي في تقرير أصدره مؤخراً أن الرقابة المزدوجة هو الأفضل لهولندا. لكنني أعتقد أن النموذج الأفضل لأي بلد يعتمد على عدة عوامل، تشمل حجم وطبيعة القطاع المالي لذلك البلد ومدى نشاط

هولندا ونظامها الرقابي المالي، قال إن هولندا كانت قبيل عام ٢٠٠٢ تتبنى النموذج القطاعي.

وقال «أنصح خلال تلك الفترة أن القضايا المتعلقة بالقطاعات المعنية هي السائدة في النقاشات المتعلقة برسم السياسات، مما أدى إلى الوصول إلى الإجماع على أن الهيكل الرقابي في حاجة ماسة إلى إصلاح جذري».

وأشار إلى أن الإصلاح الرقابي أدى إلى الفصل بين مسؤوليات الرقابة الاحترازية ومسؤوليات الرقابة على ممارسة الأعمال. وقد تم اتخاذ القرار بإحالة مسؤولية الرقابة الاحترازية إلى البنك المركزي الهولندي ليقوم بالإشراف على جميع المؤسسات المالية بالبلد، بينما تم إحالة مسؤولية الرقابة على ممارسة الأعمال إلى مؤسسة جديدة وهي هيئة الأوراق المالية التي تم تأسيسها وتكليفها بمراقبة التعاملات في الأسواق وحماية المستثمرين.

وأضاف أنه بناءً على ما سبق تم دمج الهيئة الرقابية القائمة آنذاك في الهيئة الجديدة، بينما تم دمج معظم المؤسسات الرقابية للتأمين والمعاشات مع البنك المركزي الهولندي في عام ٢٠٠٤.

وقال رغم أن الاقتصاد الهولندي واجهته صعوبات عدة في السنتين الماضيتين، إلا أنه استطاع أن يصمد بشكل أفضل أمام الأزمة المالية العالمية مقارنة بدول أوروبية أخرى.

وأشار إلى أن صندوق النقد الدولي رحب في تقرير له مؤخراً بالإجراءات التي اتخذتها هيئات الرقابة المالية الهولندية لتعزيز ممارساتها الإشرافية، بل وأوصى الصندوق بتنفيذ إطار عمل يقوم بتنسيق عمل البنك المركزي الهولندي وهيئة الأوراق المالية الهولندية، والوزارة المالية لتسهيل اتخاذ القرارات في حالة نشوب أزمة مماثلة في المستقبل.

وقدم كوستر أيضاً عرضاً موجزاً لنموذج الرقابة المزدوجة التي تتبناها أستراليا منذ أكثر من عقد من الزمن، حيث يوجد هيتان رئيسيتان: الأولى هي: هيئة التنظيم الاحترازي الأسترالية، وهي المسؤولة عن الرقابة الاحترازية على مستوى الشركات.

والثانية هي هيئة الأوراق المالية والاستثمار

قال السيد بول كوستر الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية إن قطاع الخدمات المالية في هولندا يعتبر من أهم القطاعات في اقتصادها الوطني.

وأضاف أن قطاع الخدمات المالية بهولندا يسيطر عليه مؤسسات نظامية بالغة الأهمية، تعمل في أسواق مختلفة حيث تجلب فوائد كبيرة للبلد مثلما تجلب إليه قدراً من المخاطر، مشيراً إلى أن التعامل مع تلك المخاطر يحتاج إلى وجود هيكل نظامي يتمتع بقدرة عالية من الرقابة الشاملة والإشراف على القطاع المالي للدولة.

وتطرق كوستر إلى نظام الخدمات في أوروبا، ولجنة إجراءات لامفالوسوي. وفي عرضه الموجز عن



بول كوستر



تجربة المملكة المتحدة

كفاءة النظام
الرقابي تكمن
في الفلسفة
التي بنى عليها
ذلك النظام
وفي جودة
القرارات التي
تصدر من جرائه

قدم السيد تشارلز تيلور رئيس العمليات، المركز الدولي للأظمة المالية ورقة عمل بعنوان: "إعادة هيكلة الدور الرقابي في القطاع المالي، تجربة المملكة المتحدة". وبدأ تيلور عرضه بمراحل الدورة الرقابية التي حددها بالأربع، حيث قال إن المرحلة الأولى هي مرحلة إدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار، ثم ظهور «الخطة الكبرى» في المرحلة الثانية بالتعاون الدولي من قبل مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي، مما أدى إلى بداية استقرار اقتصاد بعض دول العالم.

أما المرحلة الثالثة، فقد شهدت ظهور عدداً من المقترحات التشريعية المفصلة، كما بدأت بعض اقتصاديات العالم في التعافي من الأزمة المالية العالمية، ثم جاءت المرحلة الرابعة التي تم فيها تجربة المقترحات التشريعية المفصلة، وزاد فيها التقهقر في النمو الصناعي، وضعف القرار السياسي، ليدخل العالم في مرحلة التطبيقات العملية الطويلة للوصول إلى نموذج الهيئات الرقابية المثالية.

وتطرق تيلور إلى اتفاقية بازل التي دخلت عقدها الثالث والمراحل التي مرت عليها والتطور الذي شهدته منذ قيامها في عام ١٩٨٨.

وقال إن عدداً من الخطوات اتخذت في محاولة لإعادة هيكلة الدور الرقابي في القطاع المالي في المملكة المتحدة، حيث عرض المعيار المعمول به في الوقت الراهن في عدة جوانب مالية والمعيار الجديد الذي سيتم تطبيقه.

وأشار إلى أن السياسة المالية في الوقت الراهن تركز على تضخم الأسعار مع الاعتماد على عدم التوازن المالي في المعيار الجديد.

وتناول تيلور موضوع هيكل الرقابة الجديد للمملكة المتحدة، حيث قال إن المملكة المتحدة تحولت بعد الأزمة المالية العالمية إلى نموذج الرقابة المزدوجة، حيث يتولى البنك المركزي المتمثل في هيئة الرقابة الاحترازية الإشراف المالي والاحترازي على البنوك والجمعيات العقارية، وبنوك الاستثمار، وشركات التأمين ومؤسسات مالية أخرى، بينما تقوم هيئة حماية المستهلكين والأسواق بالإشراف على الأسواق وشركات الوساطة في مجال التأمين والاستثمار والرهن العقاري.

وفيما يتعلق بالفلسفة الرقابية الجديدة للمملكة المتحدة، قال تيلور إن معظم سياساتها سيتم رسمها على مستوى الاتحاد الأوروبي وستركز تلك السياسات على أنظمة أكثر فاعلية وعملية، مع إنتاج أسلوب يعتمد بشكل عام على النتيجة.

وأضاف أن هيئة الرقابة الاحترازية ستعمل جنباً إلى جنب مع لجنة السياسات المالية في تقييم أخطار النظام، بينما ستقوم هيئة حماية المستهلكين والأسواق بحماية



تشارلز تيلور

المستهلكين والأسواق تباشر عملها الرقابي مستخدمة نموذج المخاطر الذي يعتمد على التحديد المبكر للمخاطر والأولوية في التدخلات.

وفيما يتعلق بأسلوب هيئة حماية المستهلكين، قال تيلور إن الهيئة تستخدم أدوات خاصة بتحديد المخاطر وتحليلها تحليلاً شاملاً، مع استخدامها أسلوب التدخل المبكر، والتقليل من الاعتماد على النظم الخاصة للشركات وإفصاحاتها لإبقاء المخاطر في أدنى المستويات. وأضاف أن تدخلات الهيئة تكون شاملة للقطاع بشكل عام بدلاً من كونها محددة بالإشراف على شركة معينة مع استمرار الأسلوب الأخير بنفس الوتيرة التي كانت تستخدمها هيئة الخدمات المالية، إلا أن هيئة حماية المستهلكين والأسواق تتمتع بقدرة استخدام مواردها بمرونة لحل المشاكل ومواجهة المخاطر. وبالنسبة لنظمتها الخاصة بمراقبة أعمال أسواق الجملة المالية، قال تيلور إن هيئة حماية المستهلكين والأسواق تهدف إلى حماية مكانة لندن كمركز مالي عالمي، ودعم الثقة في استقرار السوق المالي بالمملكة المتحدة ووحده وكفاءته، كما أنها تمثل المملكة المتحدة لدى هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية. واختتم تيلور كلمته بالقول إن كفاءة النظام الرقابي تكمن في الفلسفة التي بنى عليها ذلك النظام وفي جودة القرارات التي تصدر من جرائه وليس في نوعية هيكل النظام بعينه، وتساءل ما إذا كان نظام الرقابة المزدوجة المكون من هيئتين تلعب كل هيئة دوراً معيناً أفضل من النظام القديم؟ كما تساءل عن ملامح النظام الجديد؟

مصالح المستهلكين مستهدفة خلق التوازن بين القواعد والمبادئ في قراراتها الرديعية والإنصافية، مشيراً إلى أن التحول إلى الهيكل الجديد سيتم في النصف الثاني من العام ٢٠١٢.

وتناول تيلور بالتفصيل الأدوار التي ستلعبها كل من هيئة الرقابة الاحترازية وهيئة حماية المستهلكين والأسواق. وقال إن هيئة الرقابة الاحترازية سيركز دورها على الرقابة الاحترازية، حيث سيتم تزويدها بكل ما تحتاج إليه من الفلسفة والنظم والمهارات لتحقيق الأهداف المرجوة، كما ستعمل على دعم الاستقرار والعملية الاحترازية للنظام المالي، وذلك من خلال تنظيم ومراقبة الشركات المالية كل على حدة بهدف التقليل من التأثير السلبي الذي يمكن أن تسببه أي شركة عند فشلها، كما ستقوم هيئة الرقابة الاحترازية باستخدام عنصر «المحاكمة العقلية» ونماذج المخاطر لتحديد الآثار المرتقبة ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة، أما هيئة حماية المستهلكين والأسواق فهي أشد صرامة في دورها الرقابي حيث تتمتع بنفوذ التدخل السريع، وهي مسؤولة عن تنظيم الأعمال في أسواق الجملة والتجزئة لضمان وحدة السوق، واستقراره، وكفاءته.

وقال إن هيئة حماية المستهلكين والأسواق يتركز دورها بشكل رئيسي على حماية المستهلكين، وهي مسؤولة عن تنظيم أعمال حوالي ٢٥ ألف شركة، بالإضافة إلى ٢٢٠٠ شركة أخرى تحت الرقابة المباشرة لهيئة الرقابة الاحترازية، مضيفاً أن هيئة حماية

التطورات الرقابية في الفترة الأخيرة والبعء النظامي لها

وقال السير أندرو لارج عضو المجلس الاستشاري في هيئة الأوراق المالية والسلع، ورقة جاءت تحت عنوان «التطورات الرقابية في الفترة الأخيرة والبعء النظامي لها، ومدى تأثير دول مجلس التعاون الخليجي بها».

وأوضح أندرو أنه لا يجب استخدام مصطلحي «السياسة الاحترازية الجزئية»، و«السياسة الاحترازية الكلية»، وفضل استخدام مصطلح «السياسة النظامية»، مشيراً إلى أن تعريف «النظامية» يختلف من حيث كونها مؤسسة معينة لها تأثير نظامي أم لا حسب الوقت والحالة والظروف.

وأشار إلى أن أهم الأخطاء السابقة التي برزت وقت الأزمة المالية تمثلت في الفراغ بالسياسات في الناحية الاحترازية، والتي لم تستطع التعامل مع الأزمة لإيجاد حلول، إضافة إلى تصميم الهيكل التنظيمي، وتنفيذ السياسات.

وتعرض المحاضر إلى النماذج المختلفة للهيكل التنظيمية المتبعة في عدة دول متقدمة بالإشارة إلى التفاوتات في مدى نجاح كل من النماذج المختلفة في هذه الدول.

وأضاف «توجد عدة اتجاهات عالمياً لإعادة هيكلة النظام الرقابي المالي، ولكن نرى أن الاتجاه العام الآن هو تبني نظام القمم المزدوجة في معظم الدول التي هي بصدد إعادة هيكلة نظامها الرقابي مثل المملكة المتحدة وبلجيكا، أما إندونيسيا فتتجه للنظام الموحد في حين تتجه أمريكا إلى إنشاء هيئة منفصلة لحماية المستهلك». وأشار إلى أن السبب الجذري للإجهاد النظامي كان الاقتراض المفرط من قبل كل من المصارف وشركات التأمين واستخدام المنتجات التي تحتوي على رفع مالي مثل المشتقات، وكذلك الاقتراض المفرط من قبل مستخدمي الائتمان مثل المستهلكين والشركات والحكومات والمؤسسات المالية مثل صناديق التحوط وصناديق الملكية الخاصة.

وتحدث المحاضر أيضاً حول بعض التحديات العامة والمشاركة ومنها أربعة مجالات للسياسات (الكلية، الجزئية، القرارات، والنقدية). كما تحدث حول تعدد السلطات (وزارة المالية، البنك المركزي، والجهات التنظيمية)، ومهام متعددة عبر السلطات، وكيفية خلق الارتباط والتنسيق، والحكم (السلطات الفردية)، إضافة إلى المساءلة والشفافية.

وحول أهم مكونات إطار سياسة احترازية - نظامية، أشار إلى تحديد أهداف محددة مثل المحافظة على الاستقرار المالي وتوجيهات شاملة تنظر إلى طرفية «النظامية» بتحديد التهديدات

وقال إنه رغم أن هناك مؤشرات معينة قد تشير إلى وجود توترات وضغوط نظامية (مثل أسعار الأصول والفجوة السعرية وعدم التناسق في توريخ الاستحقاق بين الأصول والالتزامات)، إلا أن الأزمات تنشأ من شرارة تكون محفزاتها دائماً غير ظاهرة ولا يمكن التنبؤ بها، أما الأمور الرئيسية التي تواجه التنظيم الاحترازي فأهمها:

الأمر الأول: الفراغ في السياسات وبالأخص السياسة النقدية، النظام الاحترازي الكلي، السياسة المالية، وسياسات المنافسة.

الأمر الثاني: الإفراط في السياسة الاحترازية الجزئية مثل مبادرات كل من Basel ومجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي والاتحاد الأوروبي، التي اهتمت جميعها بالسهولة ورأس المال والمعايير المحاسبية والتصنيفات الائتمانية... إلخ، ولكن أين الإشراف؟ وهل هذه المبادرات مترابطة ببعضها ومن يقوم بتنفيذها؟

فوجب أن يكون هناك ترابطاً بينهم ومشاركة في الإشراف العالمي ويجب أن يكلف أحد بهذه المهمة. الأمر الثالث: بالرغم من أن القضية تعتبر عالمية، إلا أنها تحتاج إلى مبادرات وطنية للتطبيق في كل دولة، حيث تطبق عن طريق القوانين المحلية وحيث توجد السلطة الحكومية والمالية، كما أنها مهمة لكل الدول على حد سواء، مشيراً إلى أنها مسألة صعبة، ولكن لا يجب تجاهلها أو استبعادها.

الأمر الرابع: المشاكل الرئيسية في الاقتصادات الناضجة حيث كان الاقتراض والمديونية المفرطين مثل ما رأيناه في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأماكن أخرى في الاتحاد الأوروبي بسبب توفر الأموال بسهولة كبيرة، ولكنها لم تمثل مشكلة بذات الحجم في كندا وأستراليا والدول الآسيوية الرئيسية بما في ذلك الصين. لكن القضايا الرئيسية تبقى عامة (حيث أنها أثرت على الإمارات وبالأخص دبي) وكذلك الدروس المستفادة.

وتحدث المحاضر أيضاً حول بعض التحديات العامة والمشاركة ومنها أربعة مجالات للسياسات (الكلية، الجزئية، القرارات، والنقدية). كما تحدث حول تعدد السلطات (وزارة المالية، البنك المركزي، والجهات التنظيمية)، ومهام متعددة عبر السلطات، وكيفية خلق الارتباط والتنسيق، والحكم (السلطات الفردية)، إضافة إلى المساءلة والشفافية.

وحول أهم مكونات إطار سياسة احترازية - نظامية، أشار إلى تحديد أهداف محددة مثل المحافظة على الاستقرار المالي وتوجيهات شاملة تنظر إلى طرفية «النظامية» بتحديد التهديدات

وتعرض المحاضر إلى النماذج المختلفة للهيكل التنظيمية المتبعة في عدة دول متقدمة بالإشارة إلى التفاوتات في مدى نجاح كل من النماذج المختلفة في هذه الدول.

وأضاف «توجد عدة اتجاهات عالمياً لإعادة هيكلة النظام الرقابي المالي، ولكن نرى أن الاتجاه العام الآن هو تبني نظام القمم المزدوجة في معظم الدول التي هي بصدد إعادة هيكلة نظامها الرقابي مثل المملكة المتحدة وبلجيكا، أما إندونيسيا فتتجه للنظام الموحد في حين تتجه أمريكا إلى إنشاء هيئة منفصلة لحماية المستهلك». وأشار إلى أن السبب الجذري للإجهاد النظامي كان الاقتراض المفرط من قبل كل من المصارف وشركات التأمين واستخدام المنتجات التي تحتوي على رفع مالي مثل المشتقات، وكذلك الاقتراض المفرط من قبل مستخدمي الائتمان مثل المستهلكين والشركات والحكومات والمؤسسات المالية مثل صناديق التحوط وصناديق الملكية الخاصة.

وتحدث المحاضر أيضاً حول بعض التحديات العامة والمشاركة ومنها أربعة مجالات للسياسات (الكلية، الجزئية، القرارات، والنقدية). كما تحدث حول تعدد السلطات (وزارة المالية، البنك المركزي، والجهات التنظيمية)، ومهام متعددة عبر السلطات، وكيفية خلق الارتباط والتنسيق، والحكم (السلطات الفردية)، إضافة إلى المساءلة والشفافية.

وحول أهم مكونات إطار سياسة احترازية - نظامية، أشار إلى تحديد أهداف محددة مثل المحافظة على الاستقرار المالي وتوجيهات شاملة تنظر إلى طرفية «النظامية» بتحديد التهديدات

وتحدث المحاضر أيضاً حول بعض التحديات العامة والمشاركة ومنها أربعة مجالات للسياسات (الكلية، الجزئية، القرارات، والنقدية). كما تحدث حول تعدد السلطات (وزارة المالية، البنك المركزي، والجهات التنظيمية)، ومهام متعددة عبر السلطات، وكيفية خلق الارتباط والتنسيق، والحكم (السلطات الفردية)، إضافة إلى المساءلة والشفافية.

وحول أهم مكونات إطار سياسة احترازية - نظامية، أشار إلى تحديد أهداف محددة مثل المحافظة على الاستقرار المالي وتوجيهات شاملة تنظر إلى طرفية «النظامية» بتحديد التهديدات



التنسيق العالي بشأن الإصلاح المالي «التحديات والفرص»



أمادو ساني

فهناك استجابة عالمية خرجت للوجود من خلال التقدم في مجال قواعد الرقابة الاحترازية الجزئية، وذلك في إطار قواعد الرقابة الاحترازية الكلية، علماً أن الاستجابة في المجال المصرفي أكبر منه في غيره، بدأت تظهر بوادر الالتزام بدعم وتقوية الإصلاح الرقابي والتنظيمي.

وأضاف أن صندوق النقد الدولي نجح في التعاون مع الهيئات الدولية الأخرى مثل البنك الدولي وبنك التسويات الدولية... الخ، في تصميم مقترح الإصلاح وتحديث الأدوات والوسائل بما يضمن الاتساق الدولي في التطبيق، أما عن أجندة إصلاح القطاع المالي من خلال مساهمات صندوق النقد الدولي، قال المحاضر إنها تمت عن طريق تشخيص وقياس المخاطر النظامية وتقييم المؤسسات المالية الكبرى التي لها تأثير في النظم الرقابية، وتشريعات الرقابة الاحترازية الكلية، والتعامل مع الدورات الاقتصادية والأمور المتعلقة بها، والرقابة الاحترازية على المستوى الجزئي، إضافة إلى رأسمال البنوك والسيولة، وتقوية الإشراف والرقابة على القطاع المالي، وزيادة مرونة الأسواق، منوهاً إلى أن الأمر يتطلب المزيد من التنسيق في الفترة القادمة بشأن عملية الإصلاح الرقابي والتنظيمي. وأوضح أن الاستجابة بعد الأزمة على المستوى العالمي، أدت إلى عقد المزيد من المنتديات وإيجاد الآليات لتنسيق سياسات القطاع المالي العالمية، وهذا عصر جديد للتنسيق الدولي في مجال الإصلاح المالي، إلا أنه يواجه تحديات عدة قد توقف التقدم إذا لم يتم مجابته، موضحاً أن الصندوق كان له دور عميق في تقوية التنسيق والاستجابة للإصلاح الرقابي أخذاً في الاعتبار الاختلافات المحلية كلما أمكن.

أكد السيد أمادو ساني مستشار أسواق رأس المال والنقد بصندوق النقد الدولي في ورقته التي جاءت تحت عنوان «التنسيق العالمي بشأن الإصلاح المالي - التحديات والفرص»، أكد وجود نظرة واقعية الآن لوتيرة التقدم والإصلاح ناجمة عن عدة عوامل، منها: مرور الوقت منذ بداية الأزمة مع العديد من البنود في جدول أعمال الإصلاح لا تزال قيد المناقشة، مشيراً إلى أن بعض البلدان الأكثر تأثراً ينظر إليها على أنها سابقة في الإصلاحات مما يثير قضية عدم الاتساق الدولي. وقال إن بعض البلدان الأقل ترى أنها ليست أزمته، وبالتالي لا تملك الإصلاحات.

وأضاف المحاضر أنه مما يزيد من التحديات التي تواجه قضية إيجاد حلول سريعة هي المنتديات الجديدة والمشاركون، دخول أطراف وأحكام جديدة، ووجود أدوات سياسة ونهج جديدة، منوهاً إلى أن هناك حاجة متزايدة لتحقيق التوازن بين الاستقرار والنمو وهو ما تعاني من نقصه معظم الدول التي تتعافي من آثار الأزمة.

وحول قضية التنسيق التنظيمي والإشرافي، قال إنها لا تزال تعتبر عملاً قيد التنفيذ.

وأضاف أن العلاقات والمسؤوليات المتبادلة في التعاملات بين المشرفين والمصارف المركزية في البلدان المختلفة، لم ترق إلى درجة عالية من الممارسات الجيدة. وبين أن التجمعات الإقليمية الإشرافية ليست فعالة دائماً في كسب المنظورات الإقليمية أو إقامة أرضية مشتركة وأضاف أن المؤسسات التي تضع المعايير العالمية قد تتسبب في بطء الاستجابة لهذه المعايير، كما أن تمثيل الدول في الهيئات التي تضع المعايير مثل (BCBS, IADI, IAIS, IOSCO) ليس موحداً على المستوى الدولي مما قد يبطئ عملية قبول الإصلاح.

وقال إن المعايير الرئيسية ما تزال في مرحلة التطوير، فعلى سبيل المثال عدة أجزاء من المعايير الحالية مثل الإعسار، هامش الأمان، وإدارة الأزمات، وغيرها تحتاج إلى مزيد من الترابط.

وتابع أن من أهم الأمور التي لا تزال بحاجة إلى تعزيز في العديد من الدول وجود العزم على العمل والقدرة على ذلك لدى الجهات التنظيمية، منوهاً إلى أن من أهم العناصر لتعزيز ذلك وجود أمر رسمي واضح، الاستقلال التشغيلي، الموارد الكافية والسلطات الفعالة. وأضاف أن برنامج تقييم مستوى الاستقرار المالي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (FSAP) غير موجود لدى عدة دول تمت دراستها. وقال المحاضر إنه برغم ما سبق من تحديات،

أو المخاطر، تطبيق أدوات السياسة الموضوعية، تنفيذ إجراءات السياسة الموضوعية ومرونة وقوة النظام. وقال «يجب أن يكون البنك المركزي هو المسؤول الرئيسي، ويجب أن يكون لديه الاحترام والاستقلال، الخبرة في النظام الكلي، النشاطات التشغيلية، التفاعل مع العملية السياسية، توزيع السلطة، ولكن يجب أن تكون هناك مشاركة حيوية من الجهات التنظيمية».

ودعا إلى إشراك الأطراف المختلفة في القرارات الخاصة بالسياسات وإنفاذها، مشيراً إلى أن المهارات والمعرفة العملية غير متوفرة من مؤسسة واحدة، لذا يجب إشراك المصرف المركزي والمنظمين والممارسين والحكومة. وقال يجب أن تتوفر الخبرة العملية لديهم في ظروف الأزمات وظروف الاستقرار، مبيناً أن للأكاديميين دوراً مهماً في ذلك.

وحول الأدوات، قال إن منها نسب رأس المال والتي تعالج السبب الجذري وتؤثر على جميع الأطراف التي تتسبب في زيادة نسبة الديون، كما أن لها تسلسلاً هرمياً في الاحترازية الكلية والجزئية مثل Basel.

وأضاف أنه توجد أدوات أخرى لتطبيق السياسة منها السيولة، والأجور، ونسب الدين للقيمة، إلخ، وتطرق المحاضر إلى سلطة التنفيذ، وقال إنها تشمل تلك الرقابة الشاملة بما فيها تقييم البيانات، والاستجابة للأحداث، والسلطة الشاملة بما فيها الحصول على بيانات، فرض تأثير القرارات الخاصة بالسياسات، التأثير على السياسات في مناطق أخرى، السياسة النقدية، السياسة المالية... إلخ.

وحول العلاقة مع السياسة النقدية، قال إنه يجب الأخذ بعين الاعتبار قضايا أسعار الفائدة، أسعار العملات الأجنبية، السياسة النقدية والسياسة النظامية لهما تأثير متبادل...، مشدداً على أهمية الشفافية، وذلك من خلال إعلام الجمهور بالبيانات المستخدمة، وأسس التقييم، وردود الفعل على السياسة المختارة، والانتظام في ذلك. ويؤثر ذلك على التوقعات. وقال المحاضر إن الأسئلة الصعبة تبقى محل النقاش، وهي: جدوى إنشاء مسؤولية تنفيذية مثل السياسة النقدية، التأثير على النمو والرفاهية، معادلة التكاليف والفوائد. وعادة تكون الفوائد تستحق هذه التكاليف، وتكون التكاليف بين 10-20% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأختتم المحاضر ورقته بالقول إنه توجد عدة أفكار تخص دولة الإمارات ومنها الحاجة إلى خلق وتطبيق مدروس لإطار مناسب على المستوى المحلي، وينبغي أن يقود هذه المبادرة المصرف المركزي ولكن بمشاركة من هيئة الأوراق المالية والسلع وغيرها من الكيانات الحكومية.

الحاجة إلى تكامل الأدوار الرقابية في القطاع المالي

مشروع قانون الأوراق المالية والسلع الاتحادي الجديد يعطي هيئة الأوراق المالية والسلع دوراً أكثر أهمية في تنظيم الخدمات المالية ولوائح أكثر تفصيلاً بشأن الإعفاءات في السوق للأوراق المالية المحلية والأجنبية في أو من الدولة



نابيل أوتليه

تفاهم مع مصرف الإمارات المركزي لتعزيز التعاون بينهما وخاصة في مجالات تبادل المعلومات الخاصة بالإشراف على غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى.

واستعرض المحاضر نموذجين مختلفين من دولة الإمارات، حيث يوجد منظم واحد متكامل في دبي وهي سلطة دبي للخدمات المالية DFSA، بينما يوجد عدة منظمين على المستوى الاتحادي.

وقال إن سلطة دبي للخدمات المالية هي منظم واحد متكامل ينظم جميع الخدمات المالية التي تمارس في مركز دبي المالي العالمي وما يرتبط بها من خدمات، ويعتمد هذا الإطار التنظيمي على أساس أفضل الممارسات المالية في الدول الرائدة مثل المملكة المتحدة، وقامت بتوقيع مذكرات تفاهم مع ٥٣ منظمًا في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن لديها قوانينها المدنية والتجارية الخاصة، فإن القوانين الجنائية الاتحادية لا تزال سارية، كما أنه توجد قيود مفروضة على المستثمرين الأفراد. أما بالنسبة للوسطاء المنظمين من قبل DFSA والذين يرغبون في ممارسة أنشطتهم في

الكيانات الثلاثة في التنظيم المالي والتي وزعت الأدوار الرقابية بين البنك المركزي وسلطة الخدمات المالية والخزانة حيث لم يسيطر أي منهم على مستوى المديونية، وحين أتت الإزمة لم يعرف أحد من هي المؤسسة المسؤولة. وقال "الاستقرار النقدي والاستقرار المالي هما وجهان لعملة واحدة وكان أثر الإزمة أن فشل الاستقرار المالي هدد الاستقرار النقدي".

وأضاف المحاضر أن المفاهيم الخاطئة الكثيرة والأداة الإعلامية لـ Bundesbank، والتي لم يتم النظر إليها بعين ناقدة من قبل المنظم في ألمانيا هيئة BaFIN، فقد تم تكميته من قبل وزارة المالية ما أدى إلى فشل المنظم في الكشف ودق جرس الإنذار عن نسبة الالتزامات الائتمانية المبالغ فيها في بنك الصناعة الألماني.

وتابع أن البنوك الأمريكية لعبت الدور الرئيسي في أسوأ انهيار مالي منذ العام ١٩٣٠، أما في دولة الإمارات، فإن إحدى النجاحات الملحوظة هو قيام هيئة الأوراق المالية والسلع بخطوة إيجابية بتوقيع مذكرة

من جهته، قدم السيد نايل أوتليه من شركة كلايد اند كومباني ورقة عمل بعنوان « الحاجة إلى تكاملية الأدوار الرقابية في القطاع المالي » . وقال إن الأهداف الرئيسية لأي نظام لتنظيم القطاع المالي تنقسم إلى نوعين وهما، أهداف محددة، وأهداف عامة.

وبين أن الأهداف المحددة هي إنفاذ القوانين المعمول بها، ومقاومة حالات سوء السلوك في السوق مثل التداول على أساس المعلومات الداخلية، والترخيص لمقدمي الخدمات المالية، وحماية المستثمرين الأفراد، والتحقق في الشكاوى للحفاظ على الثقة في النظام المالي.

وأوضح أن الأهداف العامة: تتضمن القضاء على الصدمات النظامية في الاقتصاد، وحماية المستثمرين، وتعزيز التنمية الاقتصادية، والحد من الإرهاب والجرائم المالية.

واستعرض المحاضر بعض نماذج تنظيم الخدمات المالية في عدد من الدول، مشيراً إلى أن النموذج المنظم الواحد مطبق في مركز دبي المالي العالمي، المملكة المتحدة، سنغافورة، ألمانيا، ونموذج تنظيم كل قطاع مالي من قبل منظم مختلف والمطبق في أستراليا.

كما استعرض نموذج المنظمين المتعددين المطبق في الولايات المتحدة، ونموذج المنظمين المتعددين والمصرف المركزي المطبق في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال "قد نحتاج لوقت أكثر لتحديد من كان أفضلهم في مواجهة الأزمة المالية العالمية وتحديد المقاييس التي يمكن استخدامها في معرفة ذلك مثل مؤشرات الأسواق، ومستوى الدين الحكومي، وحجم ضخ السيولة".

وأضاف أنه تقيماً للنموذج الذي يستخدم منظم واحد مثل النموذج المتبع في المملكة المتحدة وألمانيا وسنغافورة وكذلك للنموذج الذي يستخدم نظاماً فيه عدة منظمين مثل الولايات المتحدة والإمارات، نرى أن هناك بعض مواطن النجاح والفشل لكل من هذه الأنظمة.

وأشار إلى أن سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة نجحت في التطرق لحالات التداول على أساس المعلومات الداخلية في حين فشلت في التعامل مع الأزمة المالية، وأصبح ينظر إلى هذا النظام على أنه فات أوانه، منوهاً إلى أن رئيس سلطة الخدمات المالية (FSA)، قال إنه لن يستمر كيان الـ FSA في وضعه الحالي.

وانتقد رئيس البنك المركزي في إنجلترا نظام



الثقة، إضافة إلى تطبيق القوانين للحفاظ على الثقة والنزاهة.

كما أشار إلى مواصلة المعايير التنظيمية بين دول مجلس التعاون الخليجي وعلى نطاق أوسع، والنظر في الاعتراف المتبادل بين الكيانات المرخص لها عبر دول مجلس التعاون الخليجي مثل المعمول به في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى اعتماد المعايير الدولية وأفضل الممارسات وتخصيصها لبيئة الأعمال والثقافة المحلية.

وشدد المحاضر في نهاية ورقته على أهمية توضيح المهام والأنوار المختلفة لكل من مصرف الإمارات المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع لتكون الهيئة المنظم الرئيسي للخدمات المالية بما في ذلك تنظيم عرض وطرح الأوراق المالية في حين يقوم البنك المركزي بالاهتمام بالسياسة النقدية والنظام المصرفي.

ودعا إلى التركيز على المزيد من الشفافية والأنظمة المفصلة.

وأضاف أن دولة الإمارات سوف تلعب دوراً في وضع المعايير العالمية من خلال عضويتها في مؤسسة IOSCO ودورها في اللجان الفنية مثل لجنة الدول الناشئة، ولكن يجب أن تقوم كل دولة بالنظر إلى الظروف الخاصة بها وكيفية تطبيق المعايير بشكل فردي وعلى دولة الإمارات أن تختار النموذج الأكثر ملاءمة لثقافتها.

التنظيمية. وقال إن قانون الأوراق المالية والسلع الاتحادي الجديد يعطي هيئة الأوراق المالية والسلع دوراً أكثر أهمية في تنظيم الخدمات المالية ولوائح أكثر تفصيلاً بشأن الإعفاءات في السوق للأوراق المالية المحلية والأجنبية في أو من الدولة.

وأضاف أن المصرف المركزي ينظم عرض وبيع الأوراق المالية، منوهاً إلى أن هذه المسؤولية يمكن أن تعطى لهيئة الأوراق المالية والسلع لتنظيم نشاط الاستشارات المالية وفئات معينة من الأوراق المالية والاستثمار، بما في ذلك الإشراف على السوقيين.

وشدد على إصدار اللوائح الجديدة كقوانين الاستحواذ، صناديق الاستثمار الجماعية، وقواعد ممارسة الأعمال.

ونوه إلى أن على المصرف المركزي استبدال استخدامه لمبادئ توجيهية بقواعد صارمة يتم تطبيقها، مشدداً على ضرورة أن تشرف هيئة الأوراق المالية والسلع الهيئة التنظيمية الرئيسية للخدمات المالية في الإمارات.

وقال إن الإصلاح مطلوب، ولكن يجب أن يكون متلائماً مع هذا السوق وثقافة الدولة، ولكن يتم تطبيقها دولياً.

وحول التحديات، أشار المحاضر إلى انشغال المنظمين بمستويات غير مسبوقه من النشاط، والحاجة إلى التأكد أن جميع القوانين واضحة، والتأكد أن العمليات وصنع القرار شفافة لإيجاد

سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية، فإن هيئة الأوراق المالية والسلع ترى أنه يجب ترخيصهم من قبلها أيضاً.

وأضاف أن هناك عدة منظمين على المستوى الاتحادي، حيث يقوم مصرف الإمارات المركزي بدور المنظم الرئيسي للأعمال المصرفية والاستثمارية ويحكمها القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠، أما هيئة الأوراق المالية والسلع فتتنظم فئات معينة من أنشطة الاستثمار والأوراق المالية ومنها على سبيل المثال عمليات البورصة والوساطة المالية وتشرف على الأسواق: سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وبورصة دبي للسلع، أما الإشراف على قطاع التأمين فتتولاه هيئة التأمين.

وبين أن من السليبيات أنه لا يوجد لدى المصرف المركزي سياسة لنشر جميع القوانين واللوائح المفصلة، وأن قوانينه أقل تفصيلاً من تلك المصدره من قبل سلطة دبي الخدمات المالية، وعلى سبيل المثال، قوانين طرح الأوراق المالية في دولة الإمارات، ولا توجد قوانين محددة بشأن تقديم عروض معفاة لعدد محدود من المستثمرين المتطورين، بالإضافة إلى ذلك يوجد عدم وضوح بخصوص من المنظم ولماذا وتوزيع المسؤوليات بين المصرف المركزي والهيئة.

وأشار إلى غياب نظام مالي متخصص لترويج الأدوات والخدمات المالية بين DFA و SCA.

وأضاف أن الهيئات التنظيمية قامت بعدة مبادرات لمعالجة أوجه القصور أو كردة فعل لمبادرات قامت بها دول أخرى، ما يعزز النهج الدولي وردود الفعل الدولية.

واستعرض المحاضر عدداً من المبادرات الإيجابية الأخرى التي قامت بها الهيئات الرقابية في الإمارات، منها الترخيص لمستشاري الاستثمار والمحللين الماليين من خلال نظام أصدرته هيئة الأوراق المالية والسلع في العام ٢٠٠٨، والذي يفرض الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه إلحاق الضرر بالأسواق ووجوب الالتزام بمبادئ النزاهة والموضوعية والشفافية. وقيام مصرف الإمارات المركزي بحظر بيع المنتجات المهيكلة للمستثمرين الأفراد، إضافة إلى قيام سلطة دبي الخدمات المالية DFA بتعديل قوانين المستثمرين الأفراد وأنظمة ممارسة الأعمال.

وأضاف أن ما يجب القيام به في هذا الإطار من قبل دولة الإمارات هو متابعة المبادرات التي تقوم بها الأنظمة الأخرى وزيادة النهج الدولي ودراسة ما إذا كنا بحاجة إلى هيكل إشرافي جديد.

وفي إطار الإصلاح في الاقتصاد الجديد والمتوسع في دولة الإمارات، شدد المحاضر على وجوب العمل على الانسيابية بين المنظمين المتعددين لزيادة الكفاءة

نماذج الرقابة المالية في ظل الأزمة المالية الحالية



د. منذر بركات

يتولى الرقابة الاحترازية على المستوى الكلي والجزئي بينما تتولى هيئة الأسواق المالية الرقابة على قواعد ممارسة العمل، ونتيجة الأزمة المالية فقد قام البنك المركزي بالمبادرة ببعض التغييرات الهيكلية مثل إطلاق منهج تحليل المخاطر للمؤسسات المالية، وذلك بهدف تحديد المخاطر الرئيسية لها، تبني استراتيجية منفتحة وذات اتصالات فعالة مع الحكومة ومع هيئة الأسواق المالية، استحداث مجلس الإشراف المالي ليتولى التأكد على تبادل المعلومات المتواصل ما بين الهيئات الرقابية.

كما تطرق الباحث الي تجربة اسنراليا التي تعتمد نظام Twin Peaks حيث تتولى هيئة الرقابة الاحترازية APRA مسؤولية الرقابة الاحترازية على البنوك وشركات الاستثمار والتأمين وصناديق التقاعد، أما هيئة الأوراق المالية والاستثمار ASIC فهي مسؤولة عن الرقابة على الأسواق المالية لضمان نزاهة الأسواق وحماية المستهلك، أما بنك الاحتياط فيتولى الإشراف على الاستقرار المالي من خلال تأثيره في السياسة النقدية، وأخيراً مفضية المنافسة والمستهلك فتتولى مسؤولية قواعد حماية المنافسة.

أما فرنسا فتعتمد النوع الوظيفي وتوجد في النظام بعض عناصر نظام القمم المزدوجة Twin Peaks مع أنها لا زالت لديها العديد من الجهات الرقابية ويتم التنظيم والرقابة على السوق المالي الفرنسي من خلال هيئتين: بنك فرنسا وهيئة

الاحترازية على المستوى الكلي، أما التغيير الذي يحدث حالياً فهو تغيير الإطار التنظيمي نحو نظام القمم المزدوجة Twin Peaks، وسيتم بالتدريج تفكيك FSA وإنشاء

قدم الدكتور منذر بركات مستشار بحوث رئيسي في هيئة الأوراق المالية والسلع ورقة عمل بعنوان «نماذج الرقابة المالية في ظل الأزمة المالية الحالية».

وتعرض بركات في ورقته للاتجاه العالمي لتأسيس أو تفعيل أنظمة رقابية مالية في عدة دول منها سنغافورة عام ١٩٧١ وإنجلترا عام ٢٠٠٠ وبلجيكا وهولندا عام ٢٠٠٤، ثم ألقى الضوء على تصنيفات الأنظمة أو النماذج الرقابية المالية العالمية المتبعة وهي المؤسسي والوظيفي والمتكامل والقمم المزدوجة والمتفرد.

وتطرق الدكتور منذر بركات إلى آلية التحول لنظام Twin Peaks، والذي يكون من خلال تحويل ودمج الإشراف على قواعد ممارسة الأعمال في كل من البنوك والأوراق المالية والتأمين في جهة رقابية واحدة، كما يتم دمج الإشراف على الرقابة الاحترازية للجهات الثلاث المذكورة في جهة رقابية أخرى مع التنسيق بينهما.

وتطرق بعد ذلك إلى ممارسات عالمية لمجموعة من الدول والأنظمة التي تطبقها والتحويلات التي انتهجتها، فمثلا الولايات المتحدة طبقت نظاما مختلطا ما بين الوظيفي والمؤسسي، ويتجه حالياً لنظام مختلط ما بين Twin Peaks ومتكامل، حيث تم إصدار قانون Dodd-Frank لعام ٢٠١٠ والذي يعتبر إطار عمل لتشخيص وتقليل الرقابة النظامية Systemic risk من خلال استحداث المجلس الرقابي للاستقرار المالي FSOC، والذي يهدف لتشجيع الاتصالات والتعاون بين الهيئات الرقابية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، استحداث نظام للإعسار والإفلاس، قاعدة Volcker التي تحظر عمليات التداول للحساب الخاص من قبل البنوك والمؤسسات المالية، حد أدنى من متطلبات رأس المال وقواعد للرافعة المالية، قواعد جديدة للمشتقات، قواعد جديدة لحماية المستثمرين في مجال الأوراق المالية، ومكتب حماية المستثمر المالي BCFP.

وتطرق المحاضر الى بريطانيا، مشيراً إلى أن هيئة الخدمات المالية FSA تملك كافة الصلاحيات لمراقبة قواعد العمل وتولي الرقابة الاحترازية الجزئية، وذلك مع بنك إنجلترا الذي يتولى الرقابة

Prudential Regulation Authority (PRA) لتتولى الرقابة الاحترازية الجزئية للشركات المالية، كما سيتم إنشاء Consumer Protection & Markets Authority لتتولى الرقابة على الشركات التي تقدم الخدمات المالية للمستهلكين من حيث قواعد ممارسة العمل، وكذا لجنة السياسة المالية FPC والتي تتولى مسؤولية الأمور على المستوى الرقابي الكلي والتي تؤثر على الاقتصاد والاستقرار المالي، وأخيراً وكالة الجرائم الاقتصادية والتي تتولى القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية والمالية. وتطرق المحاضر الى هولندا، مشيراً إلى أن البنك المركزي كان يتولى الرقابة الاحترازية الكلية، وكانت تتولى بعض الهيئات التنظيمية مسؤولية الرقابة الاحترازية الجزئية وكذا قواعد ممارسة العمل، أما عن التغيير فهو في عام ٢٠٠٤ حيث نظام القمم المزدوجة Twin Peaks (فيه أصبح البنك المركزي

هناك بعض المزايا لنظام Twin Peaks منها الحيلولة دون إعطاء الرقابة الاحترازية الأسبقية أو الأفضلية على قواعد ممارسة العمل



المالية وقواعد ممارسة العمل وحماية المستهلك (جهة رقابية للأوراق المالية)، ووزارة المالية تشرف على الرقابة الاحترازية والنظامية (المصرف المركزي)، حيث تكون الجهتان مستقلتان (قواعد ممارسة العمل وحماية المستهلك من جهة والرقابة الاحترازية من جهة أخرى) تحت سقفين منفصلين (وزارة الاقتصاد ووزارة المالية).

وقال إن الجدول الزمني المقترح للتنفيذ اعتباراً من يناير ٢٠١١ حيث يتم إنجاز المرحلة الأولى وهي وضع الاستراتيجية والمستهدفات نحو ٦ أشهر، والمرحلة الثانية وهي التخطيط وتستغرق نحو ١٢ شهر وهي وضع الهيكل المؤسسي التفصيلي والقواعد والتشريعات، والمرحلة الثالثة وهي التنفيذ وتستغرق نحو ٦ أشهر وفيها يتم تنفيذ ما خطط له، والمرحلة الأخيرة وتستغرق نحو ١٢ شهراً لإتمام واستكمال الهيكل التنظيمي وقواعد العمل وحل أية مشاكل قد تطرأ.

الرقابة المالية المتداخلة دون حدود واضحة تعتبر تحدياً كبيراً وموضع اهتمام للتغيير

تحدياً كبيراً حيث الفصل والاستقلال ما بين الجهات الرقابية هو عنصر هام لفعالية الرقابة، وأن إعطاء الحماية القانونية للجهات الرقابية عن تصرفاتها أمر هام، وأكد على الفحص والتوازن بين الجهات الرقابية من خلال جعل تبعية لوزارات مختلفة. وأخيراً استعرض النظام الرقابي المقترح لدولة الإمارات حيث تشرف وزارة الاقتصاد على الأسواق

الأوراق المالية وعدد من الهيئات الأخرى الفرعية، أما أعمال التأمين فيشرف عليها من قبل هيئة مستقلة، أما عن التغيير فكان صدور قانون البنوك والمالية الجديد لعام ٢٠١٠ والذي تم إصداره لتقوية وتدعيم سوق رأس المال الفرنسي، حيث تم إنشاء مجلس الرقابة المالية والمخاطر النظامية، مع تقوية دور هيئة الأسواق المالية من حيث قواعد ممارسة العمل وحماية المستثمرين، وإنشاء هيئة الرقابة الاحترازية، ثم إصدار قواعد للمشتقات والبيع على المكشوف ومؤسسات التصنيف الائتماني وتشريعات لمقدمي المنتجات المالية والخدمات.

أما سنغافورة، بحسب بركات، فهي تعتمد النظام المتكامل حيث تتولى الهيئة النقدية MAS الرقابة على أعمال البنوك والأوراق المالية والتأمين، أما التغيير فمن خلال إطلاق عدة مقترحات للتعديل على لوائح الأوراق المالية.

وأوضح أنه وفقاً لتقرير مجموعة الـ ٣٠، هناك بعض المزايا لنظام Twin Peaks منها الحيولة دون إعطاء الرقابة الاحترازية الأسبقية أو الأفضلية على قواعد ممارسة العمل، كما قد يكون نظام Twin Peaks أمثل من حيث التأكيد على قضايا الشفافية ونزاهة وعدالة الأسواق كما أن حماية المستهلك تعطى أهمية قصوى، وأنه وسيلة للحصول على كل من مزايا النظم المتكاملة مع التركيز الواضح على حماية المستثمرين خاصة الأفراد، مشيراً إلى أن كل من الجهتين الرقابيتين يمكن أن يعين موظفين لهم خبرات مناسبة للأعمال المنوطة بهم، وأن فصل المسؤوليات في جهات منفصلة يمكن أن يؤدي إلى تقليل تعارض المصالح.

وأضاف أنه اتجاه عام لمعظم اقتصادات العالم بعد الأزمة: أستراليا وهولندا سابقاً وكذلك بريطانيا وأمريكا وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا، مشيراً إلى أنه وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي عن هولندا، فإن نظام Twin Peaks في هولندا مكن البنك المركزي من النظر وتفحص النظام ككل وكذا القدرة على الاستجابة السريعة والحاسمة، وتم اختبار مصداقية الهيئات المسؤولة عن الرقابة الاحترازية، وكان البنك المركزي رائداً في هذا المجال، وأن الجهود والاستجابة المنسقة بين وزارة المالية والبنك المركزي وهيئة الأسواق المالية خلال الأزمة كانت فعالة، وأنه بوجه عام طورت هولندا إطار عمل رقابي قوي أظهر تطبيقاً سليماً لمبادئ IOSCO.

وأشار إلى أن هناك حاجة للتغيير، والطلب المتزايد على فعالية ومصداقية الجهات الرقابية، وأن الرقابة المالية المتداخلة دون حدود واضحة تعتبر

التوصيات العامة للمتحدثين في المؤتمر

إن الاهتمام الأساسي هو تحديد أدوار الجهات الرقابية المختلفة، أخذاً في الاعتبار:

- توضيح دور كل جهة بدقة.
- تجنب تعارض المصالح والمهام لكل جهة.
- تجنب منح سلطات متداخلة للجهات الرقابية، وذلك لمنع حدوث ثغرات تشريعية أو اختناقات.
- تحتاج الجهات الرقابية لسلطات وللشريعة التي تمكنها من الإشراف والفحص والتقصي وفرض الإجراءات العقابية والتنظيمية.
- يجب التأكيد على وجود نظام للفحص والتوازن Checks and balances.
- يجب حماية والحفاظ على استقلالية الجهات الرقابية عن تصرفاتهم الرسمية.
- يجب الحفاظ على تناسق وتناغم التشريعات المتضاربة في إطار النظام التشريعي، ويجب أن تكون القواعد واللوائح واضحة.
- إن تبادل المعلومات بين الجهات الرقابية في الوقت المناسب وبكفاءة هو أمر حيوي.
- أي نظام رقابي سواء متكامل أم Twin peaks له مزاياه وله عيوبه، ولا يجب النظر للنظام على أنه النهائية بل على أن يكون الأمثل. إن جودة الأحكام وفلسفة النظام المالي هي التي تحدد فعالية النظام الرقابي.
- التعاون الدولي هام وحيوي، ولكن التطبيق يجب أن يكون محلياً في إطار كل دولة لتطبيق إجراءات نظامية ملائمة، ويجب تنسيق الجهود المحلية والدولية.
- اختيار النظام أو النموذج المناسب يعتمد على الخصائص والسمات الاقتصادية والسياسية المميزة لكل دولة.
- إن العامل الأساسي الفاعل في أي دولة هو أن الإصلاح الهيكلي الرقابي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر النية والقدرة على العمل.
- تعتبر الشفافية أمراً هاماً جداً في الجهات الرقابية خاصة فيما له علاقة بسلوك السوق.

الهيئة تنظم ندوة «الصاديق الاستثمارية» للوسطاء

مزولة الصندوق لنشاطه، وإجراءات إصدار الصندوق لوحده وإدراجها وتداولها.

وشرح عدداً من الأمور الهامة والمتعلقة بأسس تقييم أصول وتسعير وحدات الصندوق وآلية التوزيعات والاسترداد، وأصول الصندوق والقروض والتقارير المالية، قروض الصندوق ومسؤوليته عن الالتزامات، طبيعة الجمعية العمومية للملكي وحدات الصندوق، اختصاصات مجلس إدارة الصندوق، الإفصاح وتوفير المعلومات، تعارض المصالح وعضوية الصندوق في مجالس إدارة الشركات، الرقابة والتفتيش على صناديق الاستثمار، وحالات إلغاء الترخيص وانقضاء الصندوق، ومهام مدير الاستثمار والحافظ الأمين.

وشرح المحاضر الشروط الواجب توافرها لترويج صندوق الاستثمار الأجنبي داخل الدولة، وآلية الحصول على موافقة الترويج من الجهات المختصة، والتزامات الموزع المعتمد للصندوق الأجنبي.



وحدود وضوابط اقتراض الصندوق بما يتناسب مع طبيعته الاستثمارية، وآلية تعديل السياسة الاستثمارية. كما أكد على وجوب تناسب السياسة الاستثمارية لصندوق الاستثمار المحلي مع طبيعته ونوعه ومدته والهدف منه وأدواته الاستثمارية وأية عناصر أخرى ترتبط بتلك السياسة، بالإضافة إلى أحكام نظام الاستثمار في الأوراق المالية.

وتطرق المحاضر إلى شرح مفصل عن شروط وآلية الاكتتاب في وحدات صناديق الاستثمار المحلية، وبدء

وبين المحاضر أهمية تضمين السياسة الاستثمارية للصندوق المحلي حصراً لأدوات الاستثمار المتاحة للصندوق وتوظيف أمواله فيها وحدود تلك التوظيفات، وتحديد المخاطر الاستثمارية المرتبطة بكل أداة من أدوات الاستثمار ومدى تأثيرها المستقبلي المتوقع على تحقيق أهداف الصندوق الاستثمارية، وكيفية تعامل أدوات الاستثمار في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الصندوق، والقيود المرتبطة بتوظيف أموال الصندوق في صناديق الاستثمار الأخرى، وسياسة

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع محاضرة توعية موجهة للوسطاء والمحليين الماليين العاملين في شركات الوساطة بالدولة بعنوان "الصاديق الاستثمارية"، وذلك في كل من مدينتي أبوظبي ودبي. ألقى المحاضرة د. منذر بركات مستشار رئيسي للدراسات والبحوث بالهيئة.

تم خلال الندوة شرح مشروع نظام "صناديق الاستثمار"، الذي تعرضه الهيئة على موقعها الإلكتروني للاستئناس بآراء وملاحظات الشركاء الاستراتيجيين، كما أشار المحاضر إلى أن أحكام النظام المقترح تسري على صناديق الاستثمار المحلية والترويج للصناديق الأجنبية داخل الدولة. واستعرض المحاضر الشروط الواجب توافرها في الشركات التي ترغب في تأسيس صندوق استثمار محلي، كما شرح آلية الترخيص لصندوق الاستثمار المحلي وهيكلية ومحتوى النظام الأساسي للصندوق وأهم البيانات الواجب توافرها وآلية تعديل النظام الأساسي.

.. وندوة «آليات فض المنازعات في مجال الأوراق المالية»



إجبارياً، فيجب أن يكون هناك اتفاق على التحكيم حتى يمكن التمسك به؛ لقيام التحكيم على مبدأ سلطان الإرادة وليس سلطان التنظيم القانوني، ويستوي أن يكون شرط التحكيم وارداً باتفاقية فتح الحساب أو في اتفاق مستقل، وقد يكون اتفاق التحكيم سابقاً على نشوب النزاع أو لاحقاً إليه.

كانت اتحادية أو محلية، وفقاً لموضوع المنازعة بالفصل في هذه المنازعات وفقاً لقانون الإجراءات المدنية. ثم تناول آلية التحكيم كوسيلة بديلة عن اللجوء لجهات القضاء لفرض المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية فيما بين المتعاملين بالسوق، مشدداً على أن التحكيم اختياري للأطراف وليس

وشركات الوساطة من جانب السوق المعنى المدرجة به الأوراق المالية محل الموضوع "آليات فض المنازعات في مجال الأوراق المالية". ناقشت الندوة حرص المستثمرين على توافر آليات سريعة ومتنوعة وناجزة للفصل في المنازعات باعتبارها من أهم وسائل جذب الاستثمارات في هذا المجال. قدم المادة العلمية للندوة الدكتور مظهر فرغلي محمد المستشار القانوني بالهيئة حيث عرض بالتفصيل لهذه الآليات، والجهد الذي تقوم به الهيئة من أجل تطويرها ومعالجة أية مطالب قد يظهرها التطبيق. وبين المحاضر أن هذه الآليات تتنوع بين آليات إدارية، والتقاضي، والتحكيم. وأشار إلى أن الآليات الإدارية تشمل الفصل في شكاوى المستثمرين

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع ندوة توعية في أبوظبي ودبي تناولت موضوع "آليات فض المنازعات في مجال الأوراق المالية". ناقشت الندوة حرص المستثمرين على توافر آليات سريعة ومتنوعة وناجزة للفصل في المنازعات باعتبارها من أهم وسائل جذب الاستثمارات في هذا المجال. قدم المادة العلمية للندوة الدكتور مظهر فرغلي محمد المستشار القانوني بالهيئة حيث عرض بالتفصيل لهذه الآليات، والجهد الذي تقوم به الهيئة من أجل تطويرها ومعالجة أية مطالب قد يظهرها التطبيق. وبين المحاضر أن هذه الآليات تتنوع بين آليات إدارية، والتقاضي، والتحكيم. وأشار إلى أن الآليات الإدارية تشمل الفصل في شكاوى المستثمرين

تراجع المؤشرات يعود لأسباب اقتصادية وليست إجرائية

المطالبة بتحفيز الشركات على إدراج أسهمها في الأسواق المالية



الشماع خلال لقاء المحاضرة

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع ندوتين توعويتين في أبوظبي ودبي في ٢٣ و ٢٤ مايو ٢٠١١ تحت عنوان: الأدوات والأليات المستخدمة في السوق المالي " ألقاهما الدكتور همام الشماع المستشار الاقتصادي لشركة الفجر للأوراق المالية.

وقال الدكتور الشماع، خلال الندوة، إن انخفاض مصادر السيولة والتمويل الخارجي للمصارف حال دون معالجة أوضاع العقار وتوفير القروض المناسبة للحيلولة دون تراجعها، مؤكداً ضرورة القيام بعمليات توريق للقروض العقارية بمصادر تمويل متأتية من خارج دورة الدخل، كشرط أساسي لتخفيف ضغوط التسييل على الأسهم .

وأضاف أن هذا التوريق سيحرر قرابة ١٦٥ مليار درهم هي قيمة القروض برهن عقاري. وجدد مطالبته بتيسير الإقراض المصرفي من خلال مراجعة أسعار الفائدة باتجاه تخفيضها والتخلي عن الأسلوب غير المباشر في تحديد سعر الفائدة، مضيفاً أن الأسلوب الحالي وهو تأثير سعر الفائدة من خلال شهادات الإيداع قليل الفاعلية، الأمر الذي يعطي مجرد مؤشر غير ملائم للمصارف في تحديدها لأسعار الفائدة كما يخلق هوة كبيرة بين سعر الفائدة للإيداع وسعر الفائدة للإقراض. وعزا الشماع التراجع المستمر في مؤشرات الأسواق إلى مشكلة اقتصادية وليست إجرائية، داعياً إلى ضرورة اتخاذ عدد من التدابير التي تحسن من مستويات التداول والتميز بين السياسات المحفزة والسياسات الإنقاذية.

فالدولة قد اتخذت العديد من الإجراءات الإنقاذية والوقائية، ولكنها لم تفعل الشيء ذاته بالنسبة للإجراءات التحفيزية.

وأشار إلى حزمة السياسات الإنقاذية التي اتخذتها الحكومة وتمثلت بتقديم الدعم للقطاع المصرفي إبان الأزمة

كما أن لهذه المؤشرات تأثيرات مباشرة على رفع مستويات التداول، وليس بالضرورة على تحسن أداء المؤشر. وأشار الشماع إلى أن ضغط التسييل المتأتي من أسواق العقار ما كان ليسمح لأسواق الأسهم بالارتفاع إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية وهو ما يعرف بـ "سلسلة الانتكاسات". بيد أن انقطاع مصادر السيولة والتمويل الخارجي عن المصارف حال دون معالجة أوضاع العقار وتوفير القروض المناسبة للحيلولة دون تراجعها.

وطالب الشماع بضرورة القيام بعمليات توريق القروض العقارية بمصادر تمويل متأتية من خارج دورة الدخل، مضيفاً إلى أن هذا التوريق سيحرر قرابة ١٦٥ مليار درهم هي قيمة القروض برهن عقاري.

وجدد مطالبته بتيسير الإقراض المصرفي من خلال مراجعة أسعار الفائدة باتجاه تخفيضها والتخلي عن الأسلوب غير المباشر في تحديد سعر الفائدة، مضيفاً أن الأسلوب الحالي وهو تأثير سعر الفائدة من خلال شهادات الإيداع قليل الفاعلية، الأمر الذي يعطي مجرد مؤشر غير ملائم للمصارف في تحديدها لأسعار الفائدة كما يخلق هوة كبيرة بين سعر الفائدة للإيداع وسعر الفائدة للإقراض.

عن تطوير التقارير المالية المنشورة لكي تتضمن المعلومات الهامة مثل المؤشرات غير المالية والسيولة والأصول غير الملموسة. كما طالب بوضع النموذج الموحد للبيانات المالية يسهل قراءته من قبل غير المتخصصين بالأمور المحاسبية، إلى جانب توحيد المصطلحات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية.

من جانب آخر، أوضحت الندوة أن ما يحرك الأسواق والتداولات هو وجود مؤشرات تصدر بفترات متقاربة تدفع وتحفز المستثمرين نحو الدخول أو الخروج من الأسواق، فكلما ازدادت هذه المؤشرات كلما ارتفعت مستويات التداول، ومن هذه المؤشرات مؤشر أسعار المستهلكين الذي يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات.

وأوضح أن هذا المؤشر يؤثر في قيمة التداول من خلال إدراك المستثمرين في السوق، بأن ارتفاع المؤشر يمكن أن يجعل أسعار الأسهم أرخص نسبياً من السابق بمقياس القوة الشرائية للنقد فيدخلون إلى السوق للشراء،

ودعا الشماع إلى تحفيز الشركات على إدراج أسهمها في الأسواق واعتمادها كمصدر أساسي لتمويل الاستثمار في الاقتصاد، مضيفاً أن تزايد عدد الشركات المدرجة يرفع من أعداد المتداولين ومن أوامر البيع والشراء كما يتيح فرصاً أكبر لتنوع المحافظ الاستثمارية نتيجة ارتفاع عدد

القطاعات المدرجة في السوق والتي تعكس بصورة أوضح أداء الاقتصاد الوطني.

وأكد الشماع ضرورة رفع مستوى شفافية الأسواق بهدف تحقيق متطلبات استقطاب المستثمرين الأجانب وتطبيق جميع المعايير التي تنطويها وكالات التصنيف لإدراج أسواق الدولة في المؤشرات العالمية.

وعبر الشماع عن رأيه في أهمية إنشاء جهاز في هيئة الأوراق المالية والسلع يتولى متابعة ومراقبة أداء مكاتب المحاسبة والمراجعة لضمان أداء مهامه، على أن يتم ذلك من خلال لجان داخلية في الشركات، فضلاً

توريق القروض العقارية يحرر ١٦٥ مليار درهم

صناديق المؤشرات المتداولة



أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع كتيباً يتناول صناديق المؤشرات المتداولة، وهي إحدى الأدوات الاستثمارية الحديثة نسبياً، وذلك ضمن سلسلة الإصدارات التي تحرص الهيئة على تقديمها بهدف إلقاء الضوء على أهم المنتجات الاستثمارية المتاحة في أسواق المال. وعرف الكتيب، الذي جاء في ٢٠ صفحة من القطع الصغير، صناديق المؤشرات المتداولة بأنها وحدات صناديق مشتركة تتداول في أسواق المال، عادة ما تكون صناديق مفتوحة حيث أن وحدات هذا النوع من الصناديق تشتري وتباع في أي وقت أثناء أوقات التداول في أسواق المال. وتدرج هذه الصناديق في أسواق المال، لذلك فإنه يمكن للمستثمر بيع وشراء وحداتها بواسطة الوسطاء المرخصين والمسجلين في تلك الأسواق، ويتم إدارة تلك الصناديق على أساس تتبع أداء المؤشرات المقارنة.

المعتمدون) وهم الذين يتعاملون مع الصندوق مباشرة من خلال عملية تكوين الوحدات وإعادة شرائها، علماً بأن هذه العملية تتم في السوق الأولي وليس في السوق المالي.

أما النوع الثاني من المستثمرين فهم المستثمرون العاديون في السوق المالي.

وأشار إلى أن لكل صندوق مؤشر متداول قيمتان هما: صافي قيمة الأصول، وسعر التداول، منوهاً إلى أنه قد يحصل هناك تفاوت سعري لصناديق المؤشرات المتداولة. وحول خطوات تكوين صناديق الاستثمار، قال الكتيب إن الخطوة الأولى هي الحصول على الموافقة لتكوين صندوق المؤشرات من الهيئة المنظمة لأسواق المال. وتبرم إدارة الصندوق أو الوكيل اتفاقاً مع المفوض المعتمد، صانع السوق أو مستثمر مؤسسي كبير باستطاعته تكوين أو إعادة شراء وحدات صناديق المؤشرات. ويقوم المفوض المعتمد باقتراض الأسهم لتكوين وحدات صندوق المؤشرات، كما يقوم المفوض المعتمد بطرح وحدات صناديق المؤشرات للجمهور من خلال أسواق رأس المال المفتوحة.

وتطرق الكتيب إلى خطوات إعادة شراء أسهم صناديق المؤشرات، مبيناً أنه يمكن للمستثمر أن يبيع أسهم صناديق المؤشرات في الأسواق المفتوحة وهذا هو الاختيار الأكثر شيوعاً، كما يمكن للمستثمر المؤسسي تجميع كمية كافية من وحدات صناديق المؤشرات لتكوين مجموعة من الوحدات، ومقايضتها بالأسهم المكون على أساسها وحدات صندوق المؤشرات. وتطرق الكتيب إلى دور الحافظ الأمين، مشيراً إلى أن دور الحافظ الأمين يتمثل في حفظ الأوراق المالية المكونة للمؤشر وبوحدات التكوين للصندوق بهدف تأكيد ضمانات الشفافية والمهنية وضمان حقوق المستثمرين.

المستثمر بيع أو شراء أسهم هذه الصناديق في أي ساعة من ساعات التداول

الاعتيادية للسوق، لذلك، فبإمكان المستثمر معرفة قيمة استثماراته بهذا الصندوق في أي وقت أثناء جلسة التداول أو بعدها.

وعدد الكتيب عدداً من ميزات هذه الصناديق، مشيراً إلى أنها تتميز بالمرونة والبساطة، وقلة التكلفة نسبياً، وإمكانية شراء كميات قليلة، مما يعني أنها تصلح للتداول من قبل صغار وكبار المستثمرين على حد سواء. كما تصلح هذه الصناديق عند تداول أسهمها للمضاربة اليومية، وكذلك للاستثمار طويل الأجل كما هو الحال في الأسهم العادية، كما تتميز بإمكانية الاستثمار في أسهم بعض الشركات التي لا يمكن شراء أسهمها بالطرق العادية.

وحول السلبية، قال إن أسهمها تتعرض لنفس المخاطر التي تتعرض لها أسهم الشركات الموجودة بالمؤشر، إضافة إلى اختلاف أسعارها عن صافي قيمة الأصول وخاصة إذا حصل نقص في سيولة تداولها... وبين أن هناك نوعان من المستثمرين في هذه الصناديق، أولهما: كبار المستثمرين (المفوضون

وبين الكتيب أن القائمين على الصندوق يقومون بإعلان نشرة إصدار الصندوق، والتي تحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بالصندوق وأهدافه ومخاطره والمؤشر المعتمد والرسوم والعمولات وغير ذلك من التفاصيل.

وقال الكتيب إن السهم الواحد (الوحدة الواحدة) من أسهم هذه الصناديق المتداولة يمثل أداء كل أو معظم أسهم الشركات الموجودة في المؤشر، مشيراً إلى أن الشراء في أسهم هذا الصندوق يتيح التملك بطريقة غير مباشرة في حصص كافة الشركات المكونة لهذا المؤشر.

وأوضح الكتيب أن التنوع في الشركات الموجودة في مؤشر الصندوق يقلل من مخاطر الاعتماد على أسهم بذاتها، مشيراً إلى أنه لو حصل تراجع جوهري أو انهيار لأداء إحدى الشركات الموجودة في مكونات المؤشر، فليس من الضروري أن ينسحب ذلك على أداء الشركات الأخرى،

وأشار إلى أن التنوع في الشركات الموجودة في مكونات مؤشر الصندوق المتداول لا ينحصر في طبيعة عمل الشركة أو القطاع الذي تنتمي إليه، بل قد يشمل التنوع في مستوى أسعار أسهم ذات قيمة سوقية عالية أو متوسطة أو منخفضة بحيث يتناسب ذلك مع أهداف المستثمرين، موضحاً أن التنوع قد يشمل وجود صكوك أو سندات قصيرة وطويلة الأجل داخل المؤشر.

وأضاف أن تداول هذا النوع من الأسهم يصلح للمبتدئين والعاديين من غير المتحمسين بأعمال الاستثمار في الأوراق المالية، كما أنه يصلح للتداول من قبل الأشخاص ذوي الإطلاع والخبرة.

وحول كيفية التداول بأسهم هذه الصناديق، أوضح الكتيب أنه يتم تداول وحدات (أسهم) صناديق المؤشرات المتداولة بالسوق المالي بسهولة ويسر تماماً مثل الأسهم العادية وتعتمد أسعارها على العرض والطلب، وتخضع لعمليات التفاضل والتسوية بالسوق، ويكون تداولها عبر شركات وساطة الأسهم العادية، ويستطيع

التنوع في الشركات الموجودة في مؤشر الصندوق يقلل من مخاطر الاعتماد على أسهم بذاتها

ارتفاع السيولة في القطاع المصرفي يدعم انتعاش أسواق المال المحلية

الودائع	القروض	
1105.1	1048.1	مارس 2011
1079.0	1049.2	فبراير 2011
1057.0	1043.4	يناير 2011
1049.6	1031.3	ديسمبر 2010
1049.8	1040.7	نوفمبر 2010
1053.8	1037.7	أكتوبر 2010

يتوقع ان يساهم ارتفاع مستويات السيولة في القطاع المصرفي الاماراتي في دعم حركة التداولات في أسواق المال المحلية خلال المرحلة المقبلة، خاصة مع تراجع معدلات الفائدة وعودة البنوك إلى التوسع في الإقراض خلال الأشهر الماضية.

وارتفع إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بالدولة مع نهاية شهر مارس الماضي إلى 1105.1 مليار درهم مقارنة مع 1049.2 مليار درهم في نهاية العام 2010 بنسبة نمو بلغت 5.3٪، مقارنة مع 1022 مليار درهم في نفس الفترة من العام الماضي، بحسب احصائيات مصرف الإمارات المركزي.

وفي نفس الوقت، ارتفع إجمالي القروض الممنوحة من البنوك مع نهاية مارس الماضي إلى 1048.1 مليار درهم مقارنة مع 1031.3 مليار درهم في نهاية العام الماضي بنمو بلغت نسبته 1.62٪، وبواقع 16.8 مليار درهم.

التحسن في مستويات السيولة الذي تشهده البنوك في الدولة حالياً، جاء متوازياً مع تراجع كبير في معدلات الفائدة، فقد انخفض سعر الفائدة المرجعي بين بنوك الإمارات "أيور" إلى أدنى مستوياته خلال مايو الماضي، وبلغت الفائدة البنينية المرجعية لفترة 3 أشهر 1.88375٪، نزولاً من 1.98٪ في بداية الشهر.

وساعدت الودائع في الربع الأول من العام الجاري، والتي ارتفعت بنحو 55.5 مليار درهم على تحسين السيولة المصرفية ما ساهم في تراجع سعر الفائدة المرجعي.

ويترافق هذا التحسن مع لجوء بنوك متعددة خلال المرحلة الحالية إلى محاولة تسويق قروضها لأكبر شريحة من المستهلكين الموثوقين، في الوقت الذي خفضت فيه معظم البنوك من أسعار الفائدة التي تفرضها على القروض إلى معدلات

ربما تصل إلى 4.0٪، مع التوقعات بأن تستمر موجة التراجع في أسعار الفائدة مع استمرار زيادة السيولة لديها. ورغم أن هناك تفاؤلاً كبيراً بأن تنعكس هذه التوجهات على حركة الاقتصاد الوطني ككل، بما فيها أسواق رأس المال، إلا أن بعض الخبراء يرون أن السيولة التي دخلت على شكل ودائع خلال الربع الأول من العام الجاري، هي سيولة أنية لفترة محدودة تمتد بين فترة 3 أشهر وسنة، وهو ما يدفع البنوك إلى الاحجام عن التمادي في منح قروض كبيرة، ويدفعها إلى التشدد في سياسات الإقراض. يذكر أن الودائع الأنية التي تبحث عن عائد بنكي تبلغ 544.7 مليار درهم، بحسب احصائيات المصرف المركزي كما في نهاية شهر فبراير الماضي، تشكل نحو 62٪ من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي، تحصل على عائد لا يتجاوز 1٪ سنوياً، وهو ما يتوقع أن يدفع الأفراد والمؤسسات إلى استثمار جزء

من ودائعهم في أسواق الأسهم بصورة تدريجية، والتي تعود بمرود أفضل من هذه النسبة.

ويشير الخبراء إلى أن تردد البنوك حتى الآن في التوسع في منح القروض يعود إلى أن أغلب السيولة لديها هي سيولة مؤقتة، رغم أن الودائع طويلة الأجل التي تزيد مدتها عن سنة ارتفعت إلى 21.5٪ في فبراير الماضي مقارنة مع 17٪ في أكتوبر من العام 2010، لترتفع بنحو 44 مليار درهم في الوقت الذي بلغت قيمة إقراض المصارف خلال هذه الفترة 11.5 مليار درهم فقط. ورغم حذر البنوك في التوسع بالإقراض خلال هذه المرحلة، إلا أن معهد التمويل الدولي اعرب مؤخراً عن تفاؤله في القطاع المصرفي بالدولة، وذلك مع استمرار تحسن مستويات السيولة لديه.

وتوقع المعهد أن يتراجع معدل القروض إلى الودائع خلال العام الحالي إلى 94.8٪ مقارنة مع 97.2٪ في العام 2010، و103.6٪ في 2009، مما يعكس التحسن في مستويات السيولة، الذي يتوقع أن يدفع البنوك

ساعد ارتفاع الودائع في البنوك خلال الربع الأول من 2011 على تحسين السيولة المصرفية ما ساهم في تراجع سعر الفائدة المرجعي

للعودة إلى الإقراض مجدداً. ويدعم هذا التوجه تراجع المخصصات التي تجنّبها البنوك خلال العام الحالي مع نجاح شركات كبرى في إعادة هيكلة ديونها، وهو ما يدعم تحقيقها للأرباح كما حصل مع معظمها خلال الربعين الماضيين.

ويرى الخبراء أن أسواق الأسهم المحلية ستكون المستفيد الأكبر خلال المرحلة المقبلة من موجة ارتفاع السيولة، كون العائد المتوقع على الاستثمار فيها على المدين المتوسط والطويل أكبر مما تحصله هذه السيولة من الاستثمار كودائع في البنوك.

ويتزامن هذا الطرح مع التوقعات بصعود قرار مورجان ستانلي بترقية مؤشرات أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مرتبة الأسواق الناشئة، ما يمنحها

المزيد من القوة والرفع لمخدراتها التنافسية على المستوى العالمي، ويساهم في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الأسواق، ويشجع بالتالي مزيداً من المستثمرين المحليين والمؤسساتيين على الاستثمار في الأسهم المحلية. يذكر أن الأموال التي تدار وفق مورجان ستانلي تقدر قيمتها بنحو 3 تريليون دولار ما يعادل 11 تريليون درهم، ويتوقع مراقبون أن يتحول جزء من هذه الأموال للاستثمار في أسواق المال المحلية فور صدور قرار الترقية المرتقب بعد أن نجحت هيئة الأوراق المالية والسلع في تنفيذ كل المتطلبات اللازمة لذلك.

على صعيد متصل، تواصل الهيئة مساعيها من أجل تعزيز وجذب الاستثمارات الأجنبية للأسواق المالية من خلال تحديث التشريعات وتقديم تشريعات جديدة تنظم آليات عمل الأسواق. ويتوقع ان يساهم نظام صانع السوق بعد اقراره والعمل فيه في تعزيز التداولات ورفعها في أسواق المال بالتزامن مع الدخول المتوقع للمستثمرين خلال المرحلة المقبلة.



الطريفي والجسمي خلال توقيع الاتفاقية بحضور عدد من المسؤولين من الهيئة والمعهد

الهيئة توقع ٦ مذكرات تفاهم محلية ودولية خلال ٦ أشهر

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع ٦ مذكرات تفاهم منذ ديسمبر ٢٠١٠ وحتى نهاية شهر مايو ٢٠١١، وذلك في إطار استراتيجيتها العامة لتعزيز التعاون مع شركائها الاستراتيجيين على الصعيدين الخارجي والداخلي. ووقعت الهيئة مذكرة تفاهم دولية مع الاتحاد الدولي للمحللين الفنيين ومذكرة مع الاتحاد الدولي للمطابقة خلال هذه الفترة. ووقعت الهيئة مذكرات تفاهم مع ٤ جهات محلية وهي جامعة زايد ومعهد الامارات للدراسات المالية المصرفية وجمعية المحاسبين ومدققي الحسابات وجامعة الشارقة.

المؤهلة والماهرة لتلبية احتياجات قطاع الأوراق المالية وخاصة شركات الوساطة العاملة في الأسواق المالية. كما تضمنت المذكرة العمل على النهوض بدور الطاقات المواطنة، ورفع كفاءة جميع العاملين والمهتمين في هذه القطاعات الحيوية عبر التعاون وتقديم مختلف أصناف الدعم والتأهيل فيما يتعلق بالتوعية بالاستشارات المهنية والتطوير وتنظيم المؤتمرات وورش العمل والسندوات المتخصصة في التخصصات المالية والاقتصادية ومجالات تنمية الموارد البشرية بالدولة. وبمقتضى المذكرة، اتفق الطرفان على أن يتم التعاون بين المعهد والهيئة في مجال تبني برامج أكاديمية مستقبلية متخصصة لمنح شهادة الدبلوم، أو أي شهادة أخرى يتم الاتفاق عليها، كما يتم تحديد المنهج الأكاديمي الخاص بهذه البرامج والكاثر المتخصص الذي سيتولى عملية التعليم والتأهيل وشروط منح الشهادة بما يتفق مع القوانين والأنظمة التي تحكم عمل الطرفان.

الاتحاد الدولي للمطابقة

وتنص الاتفاقية التي وقعتها الهيئة مع الإتحاد الدولي للمطابقة على التعاون بين الجانبين، والاستفادة

المتخصصة في المجال المالي والمصرفي. من جانبه، أكد سعادة جمال الجسمي مدير عام المعهد أن المعهد منذ تأسيسه في عام ١٩٨٣، سعى وبالتعاون مع كافة الشركات من مؤسسات حكومية وهيئات ولجان رسمية إلى دعم جهود التوطين وخلق كوادر وطنية قادرة على الأنخراط في مجال القطاع المصرفي والمالي، من خلال برامج التدريبية والأكاديمية والشهادات المهنية. وأشار إلى أن القطاع المصرفي قد شهد تطوراً نوعياً في نسبة التوطين لديه إذ وصلت إلى ٣٥,٤٪ في عام ٢٠١٠ بعدما كانت النسبة لا تزيد عن ٩,٤٪ في عام ١٩٩٧، مبيناً أن عدد المواطنين فيه قد ارتفع من ١٢٧٨ مواطناً ومواطنة إلى ١٢٩٨٣ يعملون الآن في ٩٠٥ فرعاً، فضلاً عن أن نسبة التوطين لدى منصب مدراء الفروع قد ارتفعت ووصلت إلى ٧١,٧٪. وتنص المذكرة على العمل من أجل تسهيل وتبادل المعلومات والإمكانات والخبرات والقوى العاملة الوطنية، وتطوير وتسهيل الإجراءات في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة، بالإضافة إلى التعاون في مجال التدريب وتبادل الخبرات، وتشجيع النحاق الكوادر المواطنة للعمل في قطاع الأوراق المالية، وزيادة عرض قوة العمل الوطنية

وتستهدف مذكرات التفاهم التي وقعها سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، تعزيز أطر التعاون مع هذه الجهات بما يخدم برامج الهيئة وينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني. وقال الطريفي "تحرص الهيئة باستمرار على الدخول في شراكات إستراتيجية جديدة مع أطراف ومؤسسات رائدة محلية ودولية، وذلك بهدف تعزيز تبادل الخبرات والمعرفة، والاستفادة المثلى من البرامج التدريبية المتخصصة في مجالات التحليل الفني للأسواق المالية والاستثمار في أسواق المال".

تطوير الكوادر المواطنة

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية تستهدف تعزيز التعاون بين الجانبين في المجالات ذات الصلة على الوجه الذي يرتقي بالأداء في قطاع الأوراق المالية، ويسهم في نمو وتطور الأسواق المالية وأسواق السلع.

وأشادت الهيئة بالدور الذي يقوم به معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية في إعداد الكفاءات المواطنة

برامج مشتركة بين الهيئة وجامعة الشارقة

أبرمت هيئة الأوراق المالية والسلع وجامعة الشارقة مذكرة تفاهم، تنص على قيام الطرفين بالتعاون في مجال الاستشارات المهنية والدعم والتطوير المؤسسي بشكل عام والتنمية البشرية والإدارية والاجتماعية بشكل خاص، والتعاون المشترك في تنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات المتخصصة والبرامج التدريبية التي تناقش وتستعرض أحدث التطورات وأفضل الممارسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

كما تنص كذلك على توفير التسهيلات المتعلقة بإجراء برامج ومشاريع مشتركة تدعم توجهات وأهداف الطرفين.

وبمقتضى بنود المذكرة، تتخذ جامعة الشارقة عدداً من المبادرات التي من شأنها العمل على تعزيز جهود الهيئة نحو التميز في الممارسات الإدارية والمالية والقيادية، وتوسيع دائرة تأثيرها في المجتمع، إضافة إلى إتاحة فرصة الاستفادة من منشآت الجامعة لعقد برامج وفعاليات الهيئة، والمشاركة في الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات التي تقيمها الجامعة، وتسهيل الاستفادة من مكتبة الجامعة وفقاً للأنظمة السائدة.

وتقوم الهيئة، بمقتضى المذكرة، بإلحاق طلبة جامعة الشارقة ببرامجها للتدريب الصيفي والعلمي، وتسهيل إجراءات البحث العلمي والدراسات الميدانية التي يعدها أعضاء هيئة التدريس وطلبة الجامعة في المجالات ذات العلاقة بعمل الهيئة، وتتيح الفرصة للخريجين، الذين ترشحهم الجامعة، للانضمام إلى برنامج "التمكين الحقيقي للكفاءات البشرية المواطنة" SHARE أو الالتحاق بالعمل في الهيئة، وذلك بعد اجتيازهم جميع مراحل الاختبارات بنجاح ووفق قانون الهيئة وأنظمتها.

وأكد الدكتور سامي محمود مدير جامعة الشارقة حرص الجامعة من خلال خبراتها وأساتذتها على تحقيق التميز والجودة، مؤكداً على أهمية الشراكة المجتمعية والتي تمثل عنصراً رئيسياً في رسالة الجامعة، بدعم ومتابعة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة رئيس ومؤسس جامعة الشارقة، الذي يوجه بضرورة طرح أعلى المستويات والمعايير في كافة المناهج والبرامج وتقديم الخدمات العلمية للمؤسسات والهيئات تجسيدا لدور الجامعة في خدمة المجتمع.

يأتي التوقيع على هذه المذكرة في إطار الاستراتيجية العامة للهيئة في عقد شراكات مع الجهات المحلية ذات الصلة والمؤسسات الأكاديمية من أجل الارتقاء بالأداء والوصول به إلى أرفع المستويات وفق أفضل المعايير الدولية.

تطوير آفاق العمل المشترك بينهما والاستفادة من الخبرات والقدرات المتاحة في ضوء المجالات المتصلة بتخصصات الجانبين.

وتنص المذكرة على قيام الطرفين بالتعاون في مجال الاستشارات المهنية والدعم والتطوير المؤسسي بشكل عام والتنمية البشرية والإدارية والاجتماعية بشكل خاص، والتعاون المشترك في تنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات المتخصصة والبرامج التدريبية التي تناقش وتستعرض أحدث التطورات وأفضل الممارسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك، كما تنص كذلك على توفير التسهيلات المتعلقة بإجراء برامج ومشاريع مشتركة تدعم توجهات وأهداف الطرفين.

وقال الدكتور سليمان الجاسم مدير جامعة زايد إن الاتفاقية تتضمن قيام معهد خدمة المجتمع التابع للجامعة بتقديم الاستشارات المهنية و طرح برامج علمية وعملية لتطوير الموارد البشرية والإدارية بما ينعكس إيجاباً على الدعم والتطوير المؤسسي لدى الهيئة.

وتقوم الهيئة، بمقتضى المذكرة، بإلحاق طلبة جامعة زايد ببرامجها للتدريب الصيفي والعلمي، وتسهيل إجراءات البحث العلمي والدراسات الميدانية التي يعدها أعضاء هيئة التدريس وطلبة الجامعة في المجالات ذات العلاقة بعمل الهيئة، وتتيح الفرصة للخريجين، الذين ترشحهم الجامعة، للانضمام إلى برنامج "التمكين الحقيقي للكفاءات البشرية المواطنة" SHARE أو الالتحاق بالعمل في الهيئة، وذلك بعد اجتيازهم جميع مراحل الاختبارات بنجاح ووفق قانون الهيئة وأنظمتها.

من برامج التأهيل والتدريب المقدمة من الاتحاد على النحو الذي يساهم في تطوير أسواق المال وصناعة الخدمات المالية بالدولة والارتقاء بمستويات الأداء المهني للعاملين في المجال.

وقال سعادة عبد الله الطريقي إن الهيئة تسعى من خلال المذكرة الموقعة إلى اعتماد أساليب التدريب المهني المتخصص للمساهمة في تطوير أسواق المال والارتقاء بالمستويات المهنية للعاملين في مجال الخدمات المالية، إضافة إلى العملية الاستثمارية في الدولة، وذلك من خلال وسائل وآليات عدة من بينها تطوير التعاون والتفاهم المشترك مع الإتحاد الدولي للمطابقة في مجالات التدريب.

ووفقاً للمذكرة، يلتزم الإتحاد الدولي للمطابقة بتوفير مناهج التأهيل وأنظمة التدريب المعتمدة في مجال الخدمات المالية وتقنية إدارة المخاطر اللازمة، وذلك في إطار مستويات عالية الكفاءة وأداء متميز، كما يتعين عليه القيام بتنظيم برامج تدريبية للمهنيين العاملين في مجالات الخدمات المالية، وما يتعلق بها من تقنية إدارة المخاطر بناء على احتياجات الهيئة، إضافة إلى تقديم المشورة اللازمة لها فيما يتعلق بهذه المجالات.

ووقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع الإتحاد الدولي للمحللين الفنيين، وذلك بهدف وضع الأسس والقواعد اللازمة لتأسيس إطار للعمل والتعاون المشترك، وتسهيل تبادل المعلومات والإمكانيات المتعلقة بمجال تطوير برامج التعليم والتأهيل الخاصة بالتحليل الفني للمهنيين العاملين في أسواق المال.

جامعة زايد

ووقعت الهيئة وجامعة زايد مذكرة تفاهم في أبوظبي، وذلك انطلاقاً من حرصهما على

جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تعاون مع جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بهدف تعزيز وتسهيل تبادل المعلومات والإمكانيات المتعلقة بمجال المحاسبة والمراجعة المالية، ورفع معايير أداء موظفي الهيئة وتحقيق أهدافها المنسجمة مع متطلبات التطور السريع في مجالات عمل إدارات الأسواق المالية. وأكدت الهيئة أن المذكرة تستهدف تعزيز أطر التعاون بين الجانبين، وبناء الشراكة النوعية بما يساهم في تطوير وتسهيل الإجراءات بين الجانبين في ضوء القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة، إضافة إلى التعاون في مجال تدريب وتأهيل موظفي الهيئة، وتبادل الخبرات، وتأسيس فريق عمل مشترك لتابعة بنود الاتفاق، وكذلك الأمور المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والسرية، وسريان العمل، ونحو ذلك.

من جانبه، قال سعادة الدكتور عبد الكريم الزرعوني رئيس مجلس إدارة الجمعية إن المذكرة استهدفت تعزيز التعاون المهني المشترك وتبادل الخبرات والإمكانيات في مجال المحاسبة والمراجعة وبناء شراكة فاعلة بهدف خدمة أعضاء الجمعية والمجتمع المحاسبي والنهوض بالمهنة ورفع أداء مزاويلها من خلال عقد البرامج والدورات التدريبية المشتركة وتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة وإعداد الدراسات والبحوث المشتركة المتعلقة بالمهنة.

٧١ شركة التزمت بضوابط الحوكمة حتى نهاية عام ٢٠١٠

«الأوراق المالية» .. مسيرة الانجازات في حوكمة أداء الشركات



اكتسب موضوع حوكمة عمل الشركات في الدول العربية والخليجية أهمية كبيرة في الأونة الأخيرة، وبرغم حداثة هذا المصطلح على المنطقة، إلا أن النتائج الايجابية التي أسفرت عنها عملية تطبيق المبادئ التي يتضمنها، شجعت الدول على المضي قدما في إلزام الشركات والمؤسسات بهذا الأسلوب في تطوير مستوى الإدارة، والذي يهتم أيضا بمستوى الإفصاح عن المعلومات التي تهم المستثمرين والدائنين على حد سواء.

وبصفة عامة، يقصد بحوكمة الشركات مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها إضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة. وتتضمن هذه القواعد أموراً تتعلق بقانون الشركات، وقوانين الأوراق المالية، وقواعد القيد في بورصة الأوراق المالية، والمعايير المحاسبية المعمول بها لدى الشركات المقيدة، وقوانين المنافسة، وقوانين الإفلاس وغيرها.

ولم يعد من قبيل المبالغة في شيء انه وبرغم قصر المدة التي تم فيها تنفيذ أحكام القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي في دولة الإمارات، فقد اثمرت عملية التطبيق عن نتائج جيدة مقارنة مع ما هو معمول به في العديد من الدول على مستوى العالم.

وفي إطار سعيها الدائم لتعزيز الشفافية والإفصاح في كل ما له علاقة بعمل أسواق المال والشركات المساهمة العامة المدرجة وإدارتها وغيرها من الأطراف الأخرى، فقد جاءت تأكيدات هيئة الأوراق المالية والسلع مؤخرا بضرورة الالتزام بما نصت عليه ضوابط الحوكمة في البند الخاص بانتخاب أعضاء مجالس إدارة الشركات ليشكل تحولا جديدا في تعميق مستوى الشفافية في قضية انتخاب أعضاء مجالس إدارات الشركات وذلك للمرة الأولى منذ بدء تأسيس الشركات في دولة

الإمارات العربية المتحدة قبل أكثر من ٤ عقود .

فقد طلبت هيئة الأوراق المالية والسلع من جميع الشركات المساهمة العامة في حال انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بموجب إعلان يتم نشره في صحيفتين يوميتين إحداهما تصدر على الأقل باللغة العربية وفقا للنموذج والإجراءات التي حددتها الهيئة، مؤكدة على ضرورة أن يوضح في الإعلان أن الشركة ستقوم بنشر أسماء المرشحين وبياناتهم الخاصة بالترشيح في لوحة الإعلانات الموجودة في الشركة أو على الموقع

تحقيقها. وفي التعميم الذي دأبت الهيئة على إصداره للعام الثاني على التوالي بشأن اجتماعات الجمعيات العمومية السنوية للشركات المساهمة العامة، فقد تم التنبيه إلى ضرورة أن يظل باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة مفتوحا لمدة لا تقل عن شهر من تاريخ الإعلان، ولكل مساهم توافرت فيه شروط الترشيح وفقا للقانون ولنظام الشركة أن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة الشركة بموجب طلب يتقدم به مرفقا به نبذة تعريفية عنه والصفة التي يرغب في ترشيح نفسه على أساسها .

الإلكتروني الخاص بها أو أية وسيلة أخرى توافق عليها الهيئة، وذلك قبل موعد عقد الجمعية العمومية للشركة بأسبوعين على الأقل مع موافاة الهيئة بقائمة أسماء المرشحين.

وتأتي هذه الخطوة الجديدة انسجاما مع أحكام القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي، كما أنها تنسجم مع جهود هيئة الأوراق المالية والسلع التي تستهدف دعم ونمو تطور أسواق الأوراق المالية بالدولة كأحد الأهداف الإستراتيجية للهيئة التي تعمل على

متى بدأ تطبيق الحوكمة في العالم

في عام ١٩٩٩ قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بإصدار اعلان مبادئ تحت مسمى "مبادئ أو قواعد حوكمة الشركات" وفي عام ٢٠٠٤ أضيف إليها مجموعة جديدة هامة حول الاطار القانوني للحوكمة، تساهم في تقييم مستوى تطبيق حوكمة الشركات من الناحية العملية. وتتضمن المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات ستة أقسام رئيسية، ويترجم تحت كل قسم مجموعة من المبادئ الفرعية. وبذلك تشمل الأقسام الرئيسية لحوكمة الشركات مايلي:

أولاً: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

ثانياً: حقوق المساهمين

ثالثاً: المعاملة العادلة للمساهمين

رابعاً: دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة لحوكمة الشركات

خامساً: الإفصاح والشفافية

سادساً: مسؤوليات مجلس الإدارة

وطبقاً لأحدث الإحصائيات، فقد بلغ عدد الشركات التي التزمت بتزويد هيئة الأوراق المالية والسلع بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة مع نهاية العام ٢٠١٠ نحو (٧١) شركة وبنسبة ٨٨٪ من إجمالي الشركات المعنية بالتطبيق، فيما بلغ عدد الشركات التي لم تلتزم بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة (١٠) شركة بنسبة ١٢٪. وبذلك فإن إجمالي عدد الشركات التي أصبحت ملتزمة بأحكام القرار وصل الى (٨١) شركة، فيما يبلغ عدد الشركات غير المعنية بتطبيقه (٤٨) شركة وهي شركات الاستثمار والبنوك والمصارف وشركات التمويل، وذلك نظراً لكون عمل الشركات السابقة خاضعة لتعليمات المصرف المركزي. كما يستثنى من القرار الشركات الأجنبية المدرجة في الأسواق المالية بالدولة.

ويرى الكثير من خبراء الاقتصاد والمال أن التزام الشركات بترسيخ الشفافية في عملية انتخاب اعضاء مجالس الادارات يعد خطوة غاية في الأهمية لجهة تعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين في عمل الشركة وهو ما ينعكس ايجابيا بالتالي على التعاملات في اسهمها المدرجة في اسواق المال، كما انها تساهم، بالإضافة الى الحرص على الإفصاح واستمرار تدفق المعلومات بسهولة وعدالة لجميع المعنيين في استقطاب المزيد من السيولة سواء في السوق المحلي او العالمي، وترفع من درجة تصنيفها الائتماني، وهي عوامل تساعد في حصيلتها النهائية في زيادة قوتها وملاءتها المالية.

ويؤكد الخبراء على ان درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة بات يعد أحد أهم المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية واشتداد المنافسة بين الشركات والمؤسسات المختلفة لدخول أسواق المال سواء المحلية أو العالمية من أجل الاستثمار، ومن ثم فإن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة

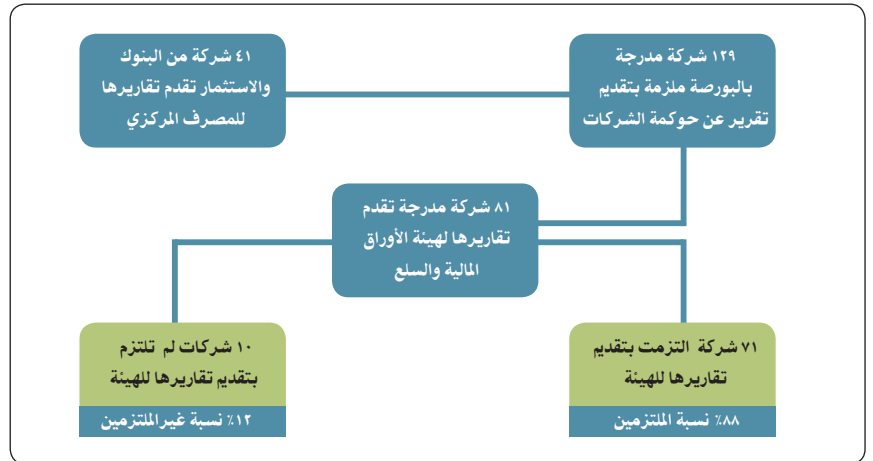
تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق هذه المبادئ، وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل، وذلك من خلال ما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية في معاملاتها وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وفي جميع عمليات الشركة بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين.

وبالعودة الى تفاصيل الجهود التي بذلتها هيئة الأوراق المالية والسلع في تطبيق ضوابط الحوكمة، فانه من الملاحظ وعي صاحب القرار لأهمية التدرج في التطبيق، لذلك لم يكن من المستغرب اعطاء مهلة للشركات من أجل الالتزام بهذه الضوابط الأمر الذي أعطى الفرصة الكافية لها من أجل التطبيق الأمثل للضوابط وعلى النحو الذي يساهم في الوصول إلى الأهداف المتوخاة من الناحية الاقتصادية لمثل هذا القرار.

وبعد اقرار النظام الخاص بحوكمة الشركات في عام ٢٠٠٧، فقد اصدر معالي سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع القرار الوزاري رقم

(٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي، وهو القرار الذي يأتي تعديلاً لضوابط الحوكمة التي أصدرتها الهيئة في السابق، والتي تبعتها قرار بمنح الشركات فترة اختيارية للتطبيق، وذلك بهدف التعرف على رأي الشركات المساهمة العامة والمؤسسات التي بدأت في تطبيق هذه الضوابط، والاستفادة من النتائج التي خلصت إليها هذه الشركات في إجراء تعديلات تمكن من تحقيق النتائج المرجوة من إصدار القرار؛ خصوصاً ما يتعلق بالارتقاء بمستوى التنظيم والرقابة المالية. ومن التعديلات التي تضمنها القرار الجديد تحديد الشركات الملزومة بتطبيق ضوابط الحوكمة في جميع الشركات والمؤسسات التي أدرجت أوراقاً مالية لها في أحد أسواق الأوراق المالية بالدولة وعلى أعضاء مجالس إدارتها، ونظراً للطبيعة الخاصة بهيكل الملكية لبعض الشركات فقد تم استثناء الشركات والمؤسسات المملوكة بالكامل للحكومة الاتحادية أو إحدى الحكومات المحلية من تطبيق هذه الضوابط. وتضمن القرار تحديداً لشرط المعاملات المالية ذات الأهمية، والذي يعد أحد الشروط الواجب التحقق منها لتحديد استقلالية عضو مجلس إدارة الشركة، بحيث تعتبر المعاملات المالية ذات أهمية إذا تجاوزت في مجموعها نسبة ٥٪ من رأس مال الشركة المدفوع أو مبلغ خمسة ملايين درهماً أو ما يعادلها من عملة أجنبية أيهما أقل.

كما تضمن القرار تعديلاً هاماً بشأن مهام لجنة الترشيدات والمكافآت، فأصبح من بين مهامها إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين فيها، ومراجعتها بشكل سنوي، وأناط القرار باللجنة التحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة لإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتتناسب وأداء الشركة.



الهيئة تتخذ إجراءات لدعمها عودة نشاط الاكتتابات الأولية في أسواق المال المحلية



يتوقع أن تشهد أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة عودة قوية خلال العام الجاري ٢٠١١ لنشاط الاكتتابات الأولية مع تجدد ثقة المستثمرين بأسواق المال وعودة السيولة إليها مجدداً.

وشهدت دولة الإمارات نجاح أول اكتتاب منذ عامين ونصف العام، بعد أن نجحت "شركة دار التأمين" التي أدرجت أسهمها في سوق ابوظبي للأوراق المالية في تغطية اكتتابها خلال مارس الماضي بنسبة ١٠٠٪، وهو ما يشير لعودة السيولة إلى الأسواق واتجاهها إلى أسواق الأسهم على وجه الخصوص. وكانت لجنة المؤسسين لشركة "دار التأمين" قد أعلنت عن تغطية اكتتابها بالكامل ونجاحه في تحصيل الجزء المطروح للاكتتاب العام من أسهم الشركة والبالغ قيمته (٦٦,٠٠٠,٠٠٠) ستة وستين مليون درهم.

واستطاعت الشركة كسر الجمود الحاصل في سوق الاكتتابات الأولية في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أكثر من عامين ونصف العام، وتحقيق النجاح في ظل تحسن الأوضاع المالية العالمية والمحلية.

كما قامت الشركة الوطنية للتكافل بطرح ٥٥٪ من أسهمها في شهر إبريل الحالي بعد أن تمت الموافقة على تأسيسها كشركة مساهمة عامة في ابوظبي. برأسمال قدره ١٥٠ مليون درهم وقد أسستها ٤ جهات هي شركة "أديف" التابعة لبنك ابوظبي الوطني، وشركة ابوظبي الوطنية للتأمين "ادنك"، وشركة ابوظبي الوطنية للطاقة "طاقة"، وشركة الدار العقارية.

وكذلك حصلت شركة إشراق العقارية وهي شركة مساهمة عامة مقرها إمارة ابوظبي على موافقة الهيئة على طرح ٥٥٪ من رأسمالها أي ما يوازي (٨٢٥,٠٠٠,٠٠٠) ثمانمائة وخمسة وعشرون مليون سهم لإكتتاب عام بدأ في الأول من مايو من العام الحالي.

واختتم الاكتتاب العام في أسهم وطنية للتكافل، الذي افتتح في ١٨ إبريل ٢٠١١، بعد أن شهد إقبالا قويا من المستثمرين تجاوز حدود الإصدار بسبع مرات، ومع اختتام الاكتتاب العام، تم تلقي طلبات للحصول على ٥٩٠ مليون سهم، فيما بلغ إجمالي الأسهم التي طرحت للاكتتاب العام ٨٢,٥ مليون سهم.

وبلغت حصة الأسهم التي تم تحديدها للمستثمرين الإماراتيين من الأفراد فقط نحو ٢٠ مليون سهم، أو ما يعادل ٣٣.١٪ من إجمالي أسهم رأس المال، فيما تم طرح ٦٢ مليون سهم لجميع المستثمرين من الأفراد والمؤسسات.

يقال عن ١٠٠٠٠ سهم، مع اكتتابات إضافية بمضاعفات ال ١٠٠٠ سهم. وسيتم إدراج الأسهم في سوق ابوظبي للأوراق المالية.

وعلى الصعيد ذاته، تجاوزت حصيلة اكتتاب شركة

وأُتيح للمستثمرين الأفراد الإماراتيين إمكانية الاكتتاب في ٥٠٠٠ سهم بتخصيص مضمون يبلغ ٢٠٠٠ سهم للطلب، في حين استطاع بقية المستثمرين من الأفراد والشركات التقدم بطلبات للاكتتاب في ما لا



”أشراق“ العقارية الحجم المطلوب الذي حددته الشركة والبالغ ٢٠٦,٢ مليون درهم، ما يعادل ٢٥٪ قيمة القسط الأول الذي طلبته الشركة من المكتتبين.

وطرحت شركة ”أشراق“ العقارية وهي ثالث اكتتاب عام في أبوظبي خلال شهرين نحو ٥٥٪ من رأسمالها البالغ ١,٥ مليار درهم للطرح العام مطلع مايو ٢٠١١، وطلبت الشركة من المكتتبين سداد ٢٥٪ من قيمة الاكتتاب والباقي خلال عامين، في محاولة من جانبها لتخفيف الضغط على المكتتبين في ظل شح السيولة التي تعاني منها الأسواق. وبلغ عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام نحو ٨٢٥ مليون سهم، بقيمة ٨٢٥ مليون درهم بقيمة درهم واحد للسهم إضافة إلى مصاريف إصدار بقيمة فلسين عن كل سهم، وسعت الشركة إلى جمع ٢٥٪ من قيمة الاكتتاب بما يعادل ٢٠٦,٢ مليون درهم على أن يتم سداد الباقي خلال عامين.

ويؤكد نجاح اكتتاب شركة عقارية في ظل ظروف السوق الحالية انجازاً كبيراً لسوق الاكتتابات الأولية وفي ذات الوقت يدفع الشركات الراغبة في الطرح العام إلى الإقدام على خططها شريطة أن يكون المنتج المطروح جيداً ويلبي حاجة السوق الذي ينتظر شركات جيدة تتماشى مع رؤية إمارة أبوظبي ٢٠٣٠.

وكانت هيئة الأوراق المالية والسلع قد أعلنت في وقت سابق من العام الجاري أنها تتوقع أن تشهد أسواق دولة الإمارات اكتتابات جديدة لأربع شركات قبل نهاية منتصف العام الجاري.

ورغم أن الاكتتابات التي تمت والمنووعة صغيرة الحجم بإستثناء شركة أشراق العقارية، إلا أن نجاحها يعتبر مؤشراً على عودة نشاط الاكتتابات بقوة، حيث يتوقع أن تلجأ شركات كبيرة إلى اكتتابات عامة في المستقبل القريب.

إلى ذلك، أكدت بنوك الاكتتاب أن هناك نية لعدد كبير من الشركات لطرح أسهمها في اكتتاب عام أولي، معتبرة أن الوقت بات مشجعاً خلال المرحلة الحالية للتوجه إلى أسواق المال. وأشارت دراسات حديثة إلى أن سوق الاكتتابات في الإمارات والمنطقة مرشح لأن يشهد انتعاشاً قوياً خلال العام الجاري، بعد أن شهد تراجعاً على الصعيد العالمي خلال السنتين الماضيتين. وأشارت إلى أن أسواق الإمارات مرشحة لتحصل على حصة كبيرة من هذه الاكتتابات خاصة أن أصول الأسهم والسلع باتت مغرية للاستثمار عند مستويات الأسعار الحالية. وأشارت إلى أن أسواق الأسهم مرشحة لموجة من الاكتتابات خاصة مع ارتفاع ثقة المستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي أسواقها المالية. وبين استطلاع أجراه معهد المحللين الماليين المعتمدين ”سي أف ايه“ أن ثقة كبار المستثمرين الماليين في النمو الاقتصادي لأعمالهم في الإمارات فاقت ثقة نظرائهم في المنطقة، حيث ضم الاستطلاع ٢٠٠ شخصية من كبار مديري المحافظ والمحللين وكبار المسؤولين

التنفيذيين ومستشاري الاستثمار وواضعي خطط استثمار المعاشات في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن ولبنان. وبين الاستطلاع ان ٥٩٪ من المستطلعين أشاروا إلى نمو حجم أعمالهم بشكل قوي. وتوقع الاستطلاع وغيره من التقارير الصادرة عن شركات كبرى نمو سوق الاكتتابات خلال المرحلة المقبلة. وسبق هذه التوقعات توجه عدد من المستثمرين لإنشاء شركات مساهمة عامة ذات نشاطات متعددة، حيث بلغ عدد رخص الشركات المساهمة التي منحتها دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي خلال العام الماضي ٥ شركات، بحسب تقرير التراخيص السنوي الذي يصدر عن الدائرة، وهو ما يدعم الاتجاه نحو العودة النشطة للاكتتابات في أسواق الدولة.

يأتي ذلك، في الوقت الذي لا تدخر هيئة الأوراق

الأسواق مرشحة لموجة من الاكتتابات خاصة مع ارتفاع ثقة المستثمرين في دولة الإمارات وفي أسواقها المالية

المالية والسلع فيه جهداً لمواكبة التطورات العالمية ومحاولة تيسير العملية الاستثمارية بما يخدم اقتصاد الدولة والمستثمرين والشركات. وأكدت الهيئة أنها بصدد إتباع آلية جديدة تترك الحرية للشركات الراغبة في طرح أسهمها للاكتتاب العام لتحديد نسبة المدفوع من القيمة الإسمية للسهم بما يتوافق وظروف كل شركة وحسب رغبتها ومراعاة ظروف الأسواق، على أن يتم مراعاة ألا يقل المدفوع عن ربع القيمة الإسمية للسهم، وذلك وفقاً للقانون. وأشارت إلى أن هناك تفاؤلاً كبيراً

إزاء هذه الأطروحات الجديدة من قبل الأسواق التي لديها رغبة في إدراج شركات جديدة. وأكدت الهيئة أنها تدرس مع عدد من الجهات المالية في الدولة إمكانية أن تلعب هذه الجهات دور التعهد بتغطية الاكتتابات.

وحرصاً من الهيئة على تهيئة الأسواق المالية بالدولة للتوسع، والزيادة في عدد عمليات الطرح الأولي وعمليات تحول الشركات إلى شركات مساهمة عامة وإدراج أسهمها للتداول في أحد الأسواق المالية بالدولة، أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع القرار الوزاري رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠١٠ في شأن تخصيص الأوراق المالية للمكتتبين والعوائد الناجمة عن الاكتتاب لتلتزم بموجبه بنوك الاكتتاب برد المبالغ الفائضة والعوائد التي تربت على عمليات الاكتتاب، والتي لم يتم تخصيص أوراق مالية مقابلها إلى المكتتبين في الدولة. حيث ستقوم بنوك الاكتتاب باحتساب عائد وفقاً للقواعد المصرفية المطبقة على حصيلة الاكتتاب في الفترة من تاريخ غلق باب الاكتتاب وحتى اليوم السابق لرد الأموال الفائضة للمكتتبين. وعلى الصعيد ذاته، ستقوم البنوك برد المبالغ الفائضة والعوائد التي تربت عليها، والتي لم يتم تخصيص أوراق مالية مقابلها إلى المكتتبين. أما بالنسبة للأموال التي تم تخصيص أوراق مالية بشأنها فتودع العوائد المترتبة عليها في حساب الشركة.

يذكر أن إعادة العوائد الناجمة عن الأموال التي لم تخصص أسهم مقابلها يتوافق مع القواعد القانونية، ويمثل تشجيعاً للمستثمرين للاكتتاب في أسهم الشركات، وهو ما يعني أن المكتتب لن تفوته فرصة تحقيق عوائد إذا قام بإيداع أمواله لدى البنوك عند الاكتتاب في أسهم الشركة، وهو ما يساهم في زيادة معدلات الإقبال على الاكتتابات وتغطيتها. وستمثل معدلات تغطية الاكتتابات تشجيعاً للشركات على طرح أسهمها والحصول على التمويل المطلوب من خلال الأسواق الأولية مما يساهم في نجاح الأسواق الأولية في تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في توفير التمويل للشركات وبالكلفة المناسبة.

اجتماع الجمعية العمومية العادية الخامس والعشرون / الجمعية العمومية غير العادية 25th Ordinary General Assembly / Extraordinary General Assembly



عقدت ١٦٣ جمعية عمومية

الشركات توزع ١٧,٢ مليار درهم نقداً ومنحة في ٢٠١٠

١,١٢ مليار درهم وبنسبة تقارب ٧٪ أيضاً، فيما بلغ إجمالي قيمة توزيعات قطاع التأمين نحو ٨٨٠ مليون درهم، مشكلة نحو ٥٪ من إجمالي التوزيعات، تلاه باقي القطاعات الاقتصادية. وتساوى قطاعا البنوك والاتصالات في قيمة التوزيعات النقدية بقيمة إجمالية بلغت ٤,٣ مليار درهم للقطاعين، تلاهما قطاع التأمين بقيمة ٧٥٠ مليون درهم.

وعلى مستوى الشركات، تصدرت الشركة العربية للصناعات الثقيلة،

٧٥٪ بقيمة ١٢,٨ مليار درهم، بينما تمثل توزيعات أسهم المنحة ٢٥٪ منها بقيمة ٤,٣٦ مليار درهم.

وتصدر قطاع البنوك جميع القطاعات الاقتصادية من حيث إجمالي التوزيعات بقيمة بلغت ٦,٢ مليار درهم مستحوذاً على ٣٧٪ من إجمالي التوزيعات، يليه قطاع الاتصالات بإجمالي توزيعات بلغت نحو ٥ مليارات درهم وبنسبة ٢٩٪ من إجمالي التوزيعات، يليه قطاع الطاقة بنحو ١,٢٢ مليار درهم وبنسبة ٧٪، يليه قطاع الاستثمار والخدمات المالية بنحو

المنعقدة في الدولة العام الماضي، منها ٤٢ جمعية عمومية عادية و ٢١ جمعية عمومية غير عادية.

وبلغ إجمالي عدد الجمعيات العمومية المنعقدة في إمارة أبوظبي ٤٦ جمعية عمومية مشكلة ٢٧٪ من إجمالي الجمعيات العمومية المنعقدة في الدولة. منها ٣١ جمعية عمومية عادية، و ١٥ جمعية عمومية غير عادية خلال عام ٢٠١٠.

وعقد في إمارة رأس الخيمة ٢١ جمعية عمومية منها ١٣ جمعية عمومية عادية و ٨ جمعيات عمومية غير عادية، تلته إمارة الشارقة التي شهدت انعقاد ١٦ جمعية عمومية عادية وغير عادية، تلته إمارة الفجيرة بسبع جمعيات عمومية عادية وغير عادية، فيما شهدت إمارة عجمان انعقاد ٦ جمعيات عمومية عادية وغير عادية، تلته إمارة أم القيوين التي شهدت انعقاد ٤ جمعيات عمومية وغير عادية.

وبلغ إجمالي قيمة التوزيعات التي أقرتها الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام الماضي نحو ١٧,٢ مليار درهم، تمثل التوزيعات النقدية منها

بلغ عدد الجمعيات العمومية التي عقدت خلال عام ٢٠١٠ بأنواعها المختلفة ١٦٣ جمعية، منها ١٠٧ جمعية عمومية عادية و ٥٦ جمعية عمومية غير عادية، أقرت توزيعات نقدية وأسهم منحة بقيمة ١٧,٢ مليار درهم.

واستحوذ قطاع التأمين على مركز الصدارة فيما يخص عدد الجمعيات المنعقدة بإجمالي ٣٩ جمعية عمومية، تلاه قطاع البنوك بإجمالي ٣٥ جمعية، تلاه قطاع الصناعة بإجمالي ٢٢ جمعية، وبلغ إجمالي عدد الجمعيات العمومية لقطاع السلع الاستهلاكية ١٨ جمعية، فيما شهد قطاع الاستثمار والخدمات المالية عقد ١٤ جمعية، تلاه قطاع العقار بإجمالي ١٣ جمعية عمومية، تلاه قطاع الخدمات بإجمالي ١١ جمعية، فيما بلغ عدد الجمعيات العمومية في قطاع النقل ٥ جمعيات، تلاه قطاع الطاقة بواقع ٤ جمعيات، وقطاع الاتصالات الذي شهد انعقاد جمعيتين عموميتين.

واستحوذت إمارة دبي على العدد الأكبر من الجمعيات العمومية بعدد ٦٣ جمعية عمومية مشكلة نحو ٣٩٪ من إجمالي عدد الجمعيات العمومية





٢٣,٧ مليار درهم قيمة إصدارات الشركات من أدوات الدين خلال ٢٠١٠

بنود نظامها الأساسي خلال جمعياتها العمومية المنعقدة العام ٢٠١٠ بخلاف زيادة أو تخفيض رأس المال. وشهد قطاع التأمين انعقاد ٦ جمعيات عمومية تلتها ٣ شركات من قطاع البنوك ومثلها من قطاع الاستثمار والخدمات المالية، فيما شهد قطاع الصناعة وقطاع الخدمات وقطاع السلع الاستهلاكية جمعيات لكل منها، بينما شهد قطاع الطاقة جمعية واحدة. وأقرت الشركة الوطنية للتبريد المركزي "تبريد" تخفيض رأس مالها بنسبة ٨٠٪، حيث بلغت قيمة التخفيض ٩٧٠ مليون درهم. وأقرت ٤ شركات في جمعياتها العمومية خلال العام ٢٠١٠ تعديل أو تغيير شكلها القانوني.

كما أقرت الجمعية العمومية لبنك الإمارات دبي الوطني إصدار سندات عادية بقيمة ٤ مليارات درهم، وقد تلتها الجمعية العمومية لشركة أعمار العقارية التي أقرت إصدار ١,٨٣ مليار درهم كسندات قابلة للتحويل. وكذلك أقرت الجمعية العمومية لبنك رأس الخيمة الوطني إصدار سندات عادية بقيمة ١,٧٨ مليار درهم، تلتها الجمعية العمومية لشركة الواحة كابيتال التي أقرت إصدار سندات قابلة للتحويل بقيمة مليار درهم، فيما أقرت الجمعية العمومية للشركة العالمية القابضة لزراعة الأسماك إصدار سندات قابلة للتحويل بقيمة ٢١٠ مليون درهم. وبلغت قيمة زيادات رأس المال عن طريق تحويل أدوات الدين إلى أسهم نحو ٦١٦,٧٧ مليون درهم، فيما أقرت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو" زيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب، وبلغت قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب ٥٧١,٦ مليون درهم. وأقرت ٢٠ شركة تعديلات على

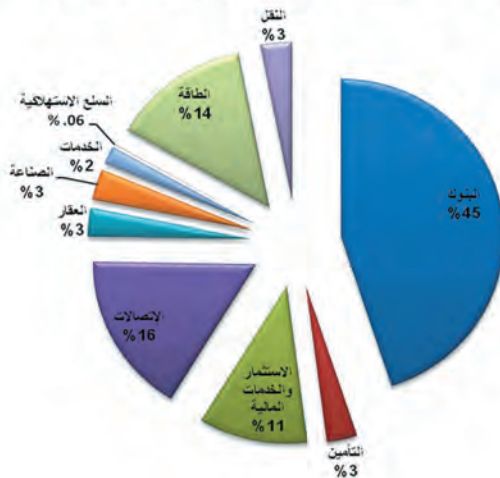
وشركة الخليج للمواشي كافة الشركات التي أقرت توزيعات نقدية بجمعياتها العمومية، وذلك من حيث نسبة التوزيعات النقدية إلى رأس المال بنسبة توزيعات بلغت ١٠٠٪ لكل منهما، تلتها شركة العين الأهلية للتأمين بنسبة توزيعات بلغت ٧٥٪ من رأس مالها ومؤسسة الإمارات للاتصالات والمؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق بنسبة توزيعات بلغت ٦٠٪ من رأس مالها.

وبلغ إجمالي القيمة الإسمية لتوزيعات أسهم المنحة التي أقرتها الجمعيات العمومية المنعقدة خلال العام الماضي نحو ٤,٤ مليار درهم.

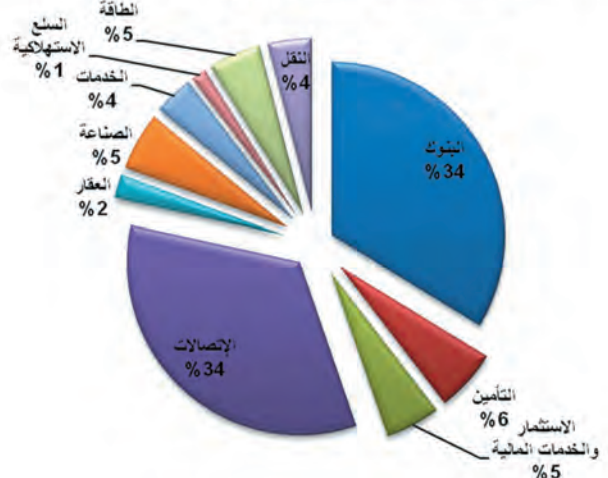
وتصدر قطاع البنوك القطاعات الاقتصادية من حيث إجمالي قيمة توزيعات أسهم المنحة بقيمة اسمية إجمالية بلغت نحو ١,٩٥ مليار درهم، يليه قطاع الاتصالات بقيمة اسمية إجمالية بلغت نحو ٧١٨ مليون درهم، ثم قطاع الطاقة بقيمة اسمية إجمالية بلغت نحو ٦٠٠ مليون درهم، وعلى مستوى الشركات، تصدرت شركة الالينس للتأمين كافة الشركات التي أقرت توزيع أسهم منحة بجمعياتها العمومية، وذلك من حيث نسبة التوزيع إلى رأس المال بنسبة توزيعات بلغت ٣٣٪، يليها شركة دار التمويل بنسبة توزيعات بلغت ٢٥٪ وكل من مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك رأس الخيمة الوطني بنسبة توزيعات بلغت ٢٠٪ لكل منهما.

إلى ذلك، بلغت قيمة أدوات الدين "سندات أو صكوك" التي أقرت الجمعيات العمومية لعدد ٧ شركات مساهمة إصدارها خلال العام الماضي نحو ٢٣,٧ مليار درهم، منها ١٦,٤٦ مليار درهم سندات عادية، و ٧,٢٤ مليار درهم سندات قابلة للتحويل. حيث أقرت الجمعية العمومية لبنك المشرق إصدار أكبر حجم للسندات، ١٠,٦٨ مليار درهم كسندات عادية، تلتها الجمعية العمومية للشركة الوطنية للتبريد المركزي "تبريد" والتي أقرت إصدار سندات قابلة للتحويل بقيمة ٤,٢ مليار درهم.

توزيعات أسهم المنحة لعام 2010 حسب القطاع



التوزيعات النقدية لعام 2010 حسب القطاع



إطلاق المؤشر الجديد لسوق الإمارات للأوراق المالية وفقاً للتصنيف القطاعي الموحد للشركات المدرجة بالأسواق المحلية



البلوشي: مبادرة تتواءم مع الزيادة المتنامية في عدد الشركات الحالية والمتوقعة مستقبلاً

وفق المعايير الدولية لتصنيف القطاعات، المعدة من قبل مؤسستي ستاندر أند بورز ومورجان ستانلي، علماً أن تلك المعايير معتمدة في تصنيف القطاعات بسوق دبي المالي منذ العام ٢٠٠٦. واستناداً إلى التصنيف الجديد فقد أصبح بمقدور المستثمرين الاستفادة من مؤشرات الأسواق بصورة أكبر واتخاذ القرارات الاستثمارية بناء على قراءات وتحليلات

بدوره، قال عيسى كاظم، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، شركة سوق دبي المالي: "يحرص سوق دبي المالي دائماً على التعاون الوثيق مع الهيئة، ومواكبة جهودها في مختلف الاتجاهات. وتتبع أهمية التطور الأخير في أنه يساهم في توحيد القطاعات لدى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق دبي المالي، وسوق أبو ظبي للأوراق المالية



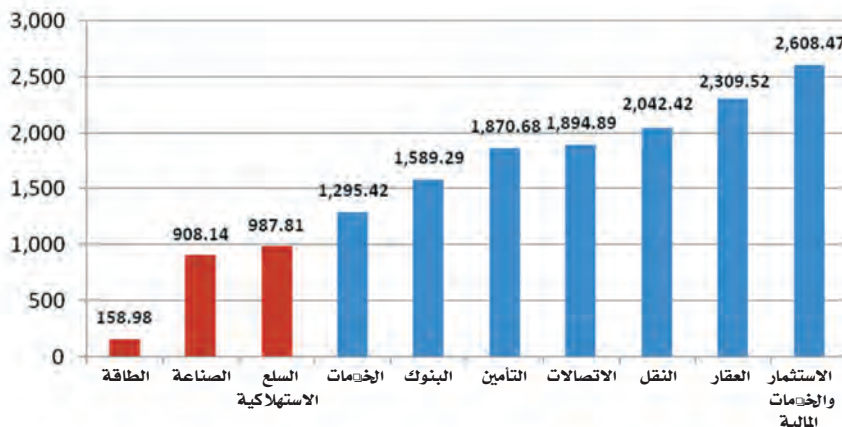
كاظم: الإجراء يساهم في توحيد القطاعات وفق المعايير الدولية لتصنيف القطاعات

وأنشطتها المختلفة وبالتالي للقطاعات داخل السوق. ولفت الطريفي إلى أن الهيئة تقوم بمتابعة المستجدات العالمية في هذا الشأن وتضع في اعتبارها أهمية مواكبة أي تغييرات يمكن أن تطرأ على واقع قطاعات سوق الإمارات للأوراق المالية ونوعيتها للارتقاء بمستوى السوق المالية بالدولة وفقاً لأفضل المعايير المطبقة عالمياً.

أطلقت هيئة الأوراق المالية والسلع المؤشر الجديد لسوق الإمارات للأوراق المالية مع بداية شهر مايو ٢٠١١.

ويضم المؤشر الجديد ١٠ قطاعات عوضاً عن ٤ قطاعات في السابق. والقطاعات التي تم اعتمادها هي: البنوك ويضم ٢٦ شركة، الاتصالات ويضم ٥ شركات، العقار ويضم ١٢ شركة، التأمين ويضم ٢٨ شركة، الاستثمار والخدمات المالية ويضم ١٣ شركة، الطاقة ويضم شركتان، الصناعة ويضم ١٨ شركة، الخدمات ويضم ١٠ شركات، النقل ويضم ٤ شركات، فيما يضم قطاع السلع الاستهلاكية ١٠ شركات.

وقال سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع إنه في إطار جهود الهيئة التي تهدف إلى تطوير الأداء في الأسواق المالية بالدولة، قامت الهيئة بتوحيد التصنيف القطاعي للشركات المدرجة في الأسواق المالية بالدولة وإعادة توزيع الشركات على تلك القطاعات بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية المعتمدة من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الكبرى، وذلك بهدف تعزيز إجراء الدراسات والتحليلات اللازمة لتحديد أداء تلك القطاعات الاقتصادية تمهيداً لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وذلك باعتبار أن المؤشرات يجب أن تعكس الواقع الفعلي للشركات المدرجة



المؤشرات القياسية حسب التصنيف الجديد للشركات

تنطلق من أسس سليمة للمقارنة ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستويين الإقليمي والعالمي أيضاً".

وأضاف: "فيما يخص انعكاسات الترتيبات الجديدة على سوق دبي المالي، فإن الأمر يقتصر على إعادة تسمية بعض القطاعات، حيث سيتم إعادة تسمية قطاع المرافق العامة ليصبح قطاع الخدمات، كما تعاد تسمية قطاع المواد ليصبح قطاع الصناعة، إضافة إلى نقل جميع الشركات المدرجة في قطاع المواد إلى قطاع الصناعة. وعلاوة على ذلك، يستبدل مسمى مؤشر قطاع الخدمات بمؤشر قطاع المرافق العامة، ومسمى مؤشر قطاع الصناعة بمؤشر قطاع المواد. ومن بين القطاعات العشرة المعتمدة من جانب هيئة الأوراق المالية والسلع سيتم تصنيف الشركات المدرجة في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي على أساس 9 قطاعات، حيث يتوفر قطاع النقل في سوق دبي فقط، بينما يتوفر قطاع الطاقة في سوق أبوظبي وحده".

من جانبه، قال راشد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي مدير عمليات سوق أبوظبي للأوراق المالية إن واقع الرؤية المشتركة لهيئة الأوراق المالية والسلع وكل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية نحو تطوير الاستراتيجية التنافسية لدولة الإمارات العربية المتحدة دفعت بطبيعة الحال لحث الخطى نحو توحيد التصنيف القطاعي للشركات المدرجة بالأسواق المالية المحلية وفق أفضل الممارسات والأنظمة الدولية والذي يعد مطلباً يتناسب مع التطورات الدولية المعتمدة. وأضاف أن توحيد التصنيف القطاعي، الذي أقرته اللجنة المشتركة بين الهيئة والأسواق، سيؤدي إلى معالجة التباين في التصنيف القطاعي وتلافي صعوبة تحديد أداء تلك القطاعات كما سيسهل من إجراء الدراسات والتحليلات ودعم عمليات أنشطة البحوث الاقتصادية اللازمة لتخطيط القرارات الاستثمارية المناسبة، حيث أن القطاعات الجديدة والمؤشرات المنبثقة عنها بعد تطبيقها في الأول من شهر مايو القادم للسنة الحالية ٢٠١١ ستعكس بكل تأكيد الواقع الفعلي للشركات المدرجة وانشطتها المختلفة

البنوك

١	بنك أبوظبي التجاري
٢	مصرف أبوظبي الإسلامي
٣	مصرف عجمان
٤	شركة أملاك للتمويل
٥	بنك الشارقة
٦	بنك دبي التجاري
٧	البنك التجاري الدولي
٨	بنك دبي الإسلامي
٩	مصرف الإمارات الإسلامي
١٠	بنك الإمارات للاستثمار
١١	الإمارات دبي الوطني
١٢	بنك الخليج الأول
١٣	دار التمويل
١٤	بنك الاستثمار
١٥	بنك المشرق
١٦	بنك أبوظبي الوطني
١٧	بنك الفجيرة الوطني
١٨	بنك أم القيوين الوطني
١٩	مصرف الشارقة الإسلامي
٢٠	رأس الخيمة الوطني
٢١	تمويل
٢٢	البنك العربي المتحد
٢٣	بنك الإتحاد الوطني

الصناعة

١	شركة إسمنت الإتحاد
٢	إسمنت أم القيوين
٣	رأس الخيمة لصناعة الإسمنت الأبيض
٤	اسمنت الشارقة
٥	شركة رأس الخيمة للإسمنت
٦	شركة سيراميك رأس الخيمة
٧	أبوظبي لمواد البناء (بلدكو)
٨	أركان لمواد البناء
٩	العربية للصناعات الثقيلة
١٠	شركة أبوظبي لبناء السفن
١١	الفجيرة لصناعات البناء
١٢	اسمنت الفجيرة
١٣	شركة إسمنت الخليج
١٤	الإسمنت الوطنية
١٥	الخليج للصناعات الدوائية (جلفار)

التأمين

١	ميثاق للتأمين التكافلي
٢	الهلال الأخضر للتأمين
٣	شركة دبي للتأمين
٤	شركة دبي الوطنية للتأمين
٥	شركة الإمارات للتأمين
٦	الفجيرة الوطنية للتأمين
٧	شركة العين للتأمين
٨	شركة البحيرة للتأمين
٩	المشرق العربي للتأمين
١٠	اللاينس للتأمين
١١	دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين
١٢	شركة الخزنة للتأمين
١٣	شركة أبوظبي الوطنية للتأمين
١٤	الإسكندنافية للتأمين
١٥	الصقر الوطنية للتأمين
١٦	شركة الوثبة الوطنية للتأمين
١٧	دار التكافل
١٨	شركة الظفرة للتأمين
١٩	رأس الخيمة الوطنية للتأمين
٢٠	الشركة الوطنية للتأمينات العامة
٢١	شركة عمان للتأمين
٢٢	الشارقة للتأمين
٢٣	الإسلامية العربية للتأمين
٢٤	تكافل
٢٥	شركة الإتحاد للتأمين
٢٦	شركة التأمين المتحدة
٢٧	تكافل الإمارات

الخدمات المالية

١	شعاع كبيتال
٢	الواحة كابيتال
٣	سوق دبي المالي
٤	شركة دبي للإستثمار
٥	الخليجية للإستثمارات العامة

النقل

١	الخليج للملاحة القابضة
٢	العربية للطيران
٣	أرامكس

العقار

١	شركة إعمار العقارية
٢	دريك أند سكل
٣	شركة دبي للتطوير
٤	شركة ديار للتطوير
٥	شركة أرابتك القابضة
٦	الدار العقارية
٧	رأس الخيمة العقارية
٨	صروح العقارية
٩	شركة الإتحاد العقارية

الخدمات

١	الشركة الوطنية للتبريد المركزي - تبريد
٢	الجرافات البحرية
٣	الفردوس القابضة
٤	شركة طيران أبوظبي
٥	شركة أبوظبي الوطنية للفنادق
٦	مركز الفجيرة التجاري
٧	شركة الإمارات للقيادة
٨	الخليج الطبية
٩	المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق

السلع الاستهلاكية

١	كابيارا للالبان
٢	الأغذية المتحدة
٣	رأس الخيمة للداجن و العلف
٤	الخليج للمواشي
٥	غلفا للمياه المعدنية
٦	فودكو القابضة
٧	الإمارات للمطربات (جيما)
٨	دبي للمطربات
٩	الشركة العالمية لزراعة الأسماك
١٠	مجموعة أغذية

الاتصالات

١	الاتصالات المتكاملة - دو
٢	مؤسسة الإمارات للاتصالات

الطاقة

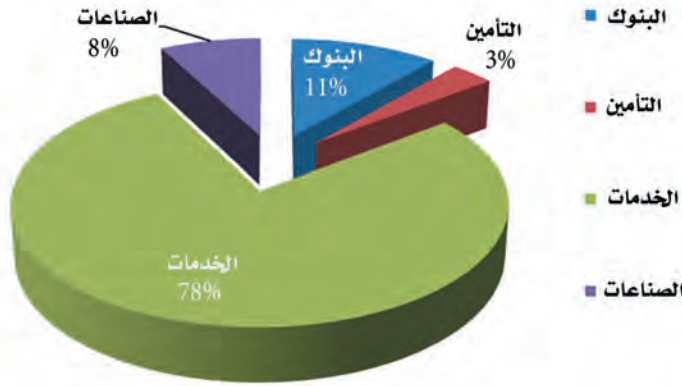
١	دانه غاز
٢	أبوظبي الوطنية للطاقة

الأوراق المالية والسلع باعتماد التصنيف الجديد للمؤشرات القطاعية والمؤشر الرئيسي لسوق الأسهم في الإمارات العربية المتحدة سيسهم في توحيد تلك المؤشرات في كل من سوق دبي المالي

من الأمور الضرورية المحفزة للاستثمار المحلي والجانبة لرؤوس الأموال. ومن جهته قال محمد علي ياسين، الرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة كاب ام للاستثمار: "إن مبادرة هيئة

لكافة القطاعات وفي كل سوق على حدة. وبين أن هذه الخطوة جاءت لتتواءم مع الزيادة المتنامية في عدد الشركات الحالية والمتوقعة مستقبلاً التي تنجم عن عمليات الإكتتاب والإدراج والذي يعد

نسب التراكمي حسب القطاعات
من بداية العام 2011 وحتى تاريخ 2011/04/15



وسوق أبوظبي للأوراق المالية، كما سيوفر رؤية موحدة من جانب المستثمرين إزاء المؤشرات في أسواق الأسهم في الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الخطوة تساعد أيضاً في مواكبة مؤشرات الأسواق المحلية للمعايير العالمية المعمول بها في هذا الصدد، الأمر الذي يحقق فهماً أفضل لتلك المؤشرات من جانب المؤسسات الاستثمارية العالمية. ويجعل مقارنة المؤشرات أوضح. وتبعاً لذلك، فإن هذا الأمر قد يساعد على إبراز القيمة الكامنة في بعض الشركات الممتثلة في تلك المؤشرات قياساً إلى نظيراتها على المستوى الإقليمي. وبوجه عام فإنني اعتقد أن هذا التطور يمثل خطوة جديدة على طريق مواكبة المعايير المعمول بها في الأسواق العالمية".

بدوره، قال زياد الدباس المستشار في بنك أبوظبي الوطني: إن قرار هيئة الأوراق المالية بإطلاق مؤشر جديد لسوق الإمارات يأتي ترجمة وخطوة هامة لما تقوم به الهيئة من مبادرات لتعزيز أداء الأسواق المالية ورفع مستوى الإفصاح والشفافية وتشجيع الاستثمار الأجنبي على الدخول للأسواق المحلية من أجل رفع مستوى نضجها وكفاءتها.

وأضاف أن إطلاق الهيئة المؤشر الأول لسوق الإمارات عند تأسيس الأسواق المالية عام ٢٠٠٠ كان يفي بالغرض في تلك الفترة في ظل محدودية عدد المستثمرين في الأسواق وعدم السماح للأجانب بالتملك ومحدودية التداولات في الأسواق.

وبين أن توزيع الشركات المدرجة في الأسواق المالية على عشرة قطاعات بدلاً من أربعة قطاعات يساهم في مساعدة المستثمرين والمحللين والمراقبين ومدراء المحافظ الاستثمارية والصناديق الاستثمارية على متابعة أداء الشركات حسب قطاعاتها، باعتبار أن دمج العديد من الشركات تعمل في قطاعات مختلفة في قطاع واحد

خطوة جادة ومهمة على طريق الدمج الذي قد يطول بعض الشيء.

وأضاف أن توحيد القطاعات في السوقين سيؤدي أولاً إلى جعل مؤشر سوق الإمارات منسجماً من حيث القطاعات مع كلا السوقين، فمؤشر سوق الإمارات المستخدم من قبل المحللين عند تناولهم أداء الأسواق في الإمارات كان إلى الآن يتضمن أربع قطاعات فقط بصورة اضطرارية لكي يتمكن من التغلب على تباين القطاعات في كلا السوقين. وأضاف: لو استبعدنا قطاعي المصارف والتأمين، فإن قطاعي الخدمات والصناعة في مؤشر سوق الإمارات كانا يضمنان خليطاً من الشركات التي لا تعبر عن الأداء القطاعي، وبعد توحيد القطاعات سيكون بالإمكان الانتقال إلى مؤشر موحد ومتجانس يعبر عن اقتصاد واحد في دولة موحدة. وطبعاً فإن ذلك يساعد المستثمر الأجنبي على تفهم أداء الأسواق بصورة أفضل من السابق. فقطع العقار على سبيل المثال في كلا السوقين يواجه نفس الظروف مع اختلاف الحدة في درجة تراجع أقيام العقار والإيجارات ولكن كون الاقتصاد واحد، فإن انتقال الأشخاص والأموال ما بين الإمارات أدى إلى تساؤل الفروقات التي كانت كبيرة في البداية ولكنها ما لبثت أن تقلصت المصارف هي الأخرى رغم كون بعضها يعود إلى إمارة دون أخرى، إلا أنها تعمل في ساحة اقتصادية واحدة ويصيبها ما يصاب المصارف في الإمارات الأخرى من تغير في الأنظمة والتعليمات ومن تزايد أو تراجع في المخصصات أو الأرباح. الحال نفسه ينطبق على جميع القطاعات. والتي كان عدم تماثل توزيعها يصعب من رؤيتها بصورة شمولية ويقلل من إمكانية إجراء المقارنات فيما بينها. وقال: نحن الآن على أعتاب مرحلة جديدة من تطور أسواق الدولة إلى أسواق ناشئة بفضل روح المثابرة التي بذلتها هيئة الأوراق المالية والسلع بالتعاون مع سوق دبي وأبوظبي الماليين.

لا يساهم بالقدر الكافي في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب بالدقة الكافية بالإضافة إلى وجود بعض الصعوبة في متابعة أداء أسهم الشركات حسب قطاعاتها المختلفة، فعلى سبيل المثال دمج قطاع الاتصالات مع قطاع العقارات في قطاع واحد قد لا يساهم في معرفة حركة وأداء كل قطاع بينما يساهم التوزيع الجديد للقطاعات في سهولة متابعة أداء أسهم الشركات المختلفة حسب قطاعاتها وخاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب والذين يركزون في استثماراتهم على قطاعات محددة.

بدوره، نوه همام الشماخ المستشار الاقتصادي لشركة الفجر للأوراق المالية إلى جهود هيئة الأوراق المالية والسلع لتطوير الأداء وتوحيد التصنيف القطاعي للشركات المدرجة في الأسواق وإعادة توزيع الشركات على تلك القطاعات، بالتعاون والتنسيق مع كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي، لتضيف

إجراءات تعديل المؤشر

الخطوات المتبعة لعملية احتساب المؤشر بأثر رجعي

١. تم تصنيف الشركات حسب القطاعات العشرة الجديدة.
٢. تم اعتماد تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ بداية احتساب مؤشر القطاعات العشرة من ١٠٠٠ نقطة بينما تم اعتماد مؤشر العام من نقطة ٢٤، ١٦٥٧ أي النقطة التي كان عليها بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١.
٣. تم تحضير بيانات الشركات المدرجة في الأسواق المالية كما هي بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ وذلك بالاستعانة بكل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.
٤. تم تجهيز بيانات إغلاق الأسعار وعدد أسهم الشركات في تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١.
٥. تم حصر جميع التداولات وإجراءات الشركات المدرجة التي تمت من تاريخ البداية (٢٠٠٤/٠١/٠١) وتطويعها بشكل يتناسب مع قراءتها إلكترونياً بواسطة نظام الكتروني تم تطويره من قبل إدارة تقنية المعلومات في الهيئة ليكون المشغل الرئيسي في عملية الاحتساب وذلك لتفادي أي خطأ قد ينتج عن عملية احتسابه يدوياً من ناحية ومن ناحية أخرى سرعة إعادة الاحتساب ودقتها وبشكل آلي وممنهج.
٦. تم احتساب القيمة العادلة للأسعار التاريخية لأسهم الشركات التي كان لديها إجراءات (Corporate Actions) من شأنه عدلت عدد الأسهم وبالتالي أصبح من الممكن لأي شخص مهتم بأن يقارن أسعار الأسهم الحالية مع سعرها التاريخي العادل.

أسواق الإمارات تطبق آلية «التسليم مقابل الدفع»



تحولت أسواق الأوراق المالية في الإمارات إلى آلية التسوية الجديدة "التسليم مقابل الدفع DvP"، اعتباراً من يوم ٢٨ أبريل الماضي، الأمر الذي يضع أسواق الدولة من بين أوائل الأسواق الإقليمية المطبقة لتلك الآلية. وتعكس تلك الخطوة حرص كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية على تطوير بنية سوق الأوراق المالية المحلية وتبني أفضل الممارسات العالمية.

وكان سوقاً دبي المالي وأبوظبيي للأوراق المالية قد أنجزا، بالتنسيق مع هيئة الأوراق المالية، مختلف الترتيبات والاختبارات اللازمة للنظم التقنية، إضافة إلى صياغة الإجراءات التشغيلية المعتمدة لتطبيق هذه الآلية. كما تم عقد مجموعة من ورش العمل التجريبية على النظام والإجراءات المتبعة بالنسبة لمصارف الحفظ الأمين والوسطاء.

وقالت هيئة الأوراق المالية والسلع أن تطبيق الآلية الجديدة يأتي في إطار السعي لتبني أفضل الممارسات العالمية وفق توصيات المنظمة الدولية لهيئات الرقابة المالية "أيوسكو"، وعملاً من أجل الوفاء بمتطلبات ترقية أسواق الدولة إلى فئة الأسواق العالمية الناشئة وفق مؤشر مورجان ستانلي إنترناشيونال كابيتال، وهو أمر من شأنه أن ينعكس إيجاباً على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي (الفردى والمؤسسي).

وأوضحت أن الأسواق المالية بالدولة وشركات الوساطة قد قامت باتخاذ الترتيبات اللازمة للتحويل إلى آلية التسوية الجديدة بعد إنجاز المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق تلك الآلية وإجراء عدد من التجارب عليها، وأن الهيئة قد رخصت خلال العام الماضي لعدد من الشركات والمصارف لتقديم خدمات الحفظ الأمين، بما يفي بكافة العناصر المطلوبة للعمل بنظام التسليم مقابل الدفع.

وتعد آلية "التسليم مقابل السداد" إحدى أفضل الممارسات التي دعت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو" إلى تبنيها من خلال ورقة توصيات "نظام تسوية الأوراق المالية" الصادرة في نوفمبر من العام ٢٠٠١. وتتسم هذه الآلية بالفعالية الكبيرة والحد من المخاطر، وهي مطبقة في بورصات عالمية مرموقة ومنها بورصة نيويورك وبورصة لندن وبورصة هونغ كونغ.

ويتوقع لآلية "التسليم مقابل الدفع" أن تساهم في الحد من المخاطر الناتجة عن إتمام عمليات استلام وتسليم الأوراق المالية؛ حيث سيتم تنفيذ عملية نقل الملكية ودفع أثمان الأوراق المالية بصورة متزامنة. وتتيح هذه الآلية للمستثمر الاعتراض على تسوية صفقات الشراء أو البيع المنفذة بدون تعليمات منه أو بطريقة تخالف تعليماته بما يعفيه من الالتزام بالسداد

الحفظ الأمين المحلية القدرة على رفض تسوية صفقات البيع و/ أو الشراء الأمر الذي يضمن وجود الأوراق المالية تحت السيطرة التامة لتلك المؤسسات ليصبح من غير الضروري العمل وفق حسابات مزدوجة".

وتجدر الإشارة إلى أن التسليم مقابل السداد لا يغير من الدورة الزمنية للتسوية في سوق دبي المالي التي ستستمر بنظام يومي التسوية T Plus 2، كما لا يلغي الحاجة إلى "التحقق المسبق" من وجود الأوراق المالية المراد بيعها في حساب التداول الخاص بالعميل.

ومن جهته، قال سعادة راشد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي مدير عمليات سوق أبوظبي للأوراق المالية إن هذا الإجراء يأتي في إطار المتطلبات التي يسعى لها كل من المستثمرين المحليين والشركاء من جانب، والسوق من جانب آخر بهدف تطوير الأداء وإيجاد السبل والأدوات التي تساهم في دعم التداول بالقدر الذي يعكس مستوى الخدمات المتميزة الذي يقدمها السوق للمستثمرين، كما أنه يتجاوب مع الاهتمام الذي لمسه من قبل المستثمرين الأجانب، خلال الحملات الترويجية التي قام بها سوق أبوظبي للأوراق المالية في الأسواق الخارجية.

وتوقع أن يكون لهذه الآلية أثر إيجابي في إحداث نقلة نوعية للسوق المحلية من خلال شركات التصنيف العالمية. وبوجه عام، فإن الإجراء الجديد يمثل آلية دفع جديدة في السوق المحلية تؤمن المزيد من الشفافية وتساهم في تعميق السوق على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ونوه البلوشي إلى أن سوق أبوظبي أخذ على عاتقه عهداً ألا يدخر جهداً في سبيل تطوير الخدمات التي يقدمها للمستثمرين وذلك بالتعاون مع كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي.

أو بنقل ملكية الأوراق المالية.

وقال سعادة عيسى كاظم، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، شركة سوق دبي المالي: "يمثل التحول إلى آلية "التسليم مقابل السداد" تطوراً مهماً لأسواق الأوراق المالية بدولة الإمارات فقد كان افتقاد السوق لتلك الآلية إحدى أهم الملاحظات المطلوبة لترقية أسواق الإمارات إلى فئة الأسواق العالمية الناشئة ضمن مؤشرات "ام اس سي أي" لدى مراجعة التصنيف في العام ٢٠١٠، ونحن نأمل أن يساهم ذلك في تصنيف أسواقنا ضمن فئة الأسواق العالمية الناشئة الأمر الذي من شأنه المساهمة في جذب المزيد من صناديق الاستثمار العالمية".

وأضاف كاظم: "يولي نظام التسوية "التسليم مقابل السداد" أهمية كبيرة لحماية حقوق المستثمرين، وقد أصبح بمقدور المستثمر، الذي يتعامل من خلال الحافظ الأمين، رفض صفقة البيع أو الشراء في حال لم تتوافق مع الأمر الصادر عنه، ومن ثم فإن الآلية الجديدة تحد من المخاطر المرتبطة بتنفيذ الصفقات، وتضمن انتقال ملكية الأسهم المبيعة تزامناً مع تلقي قيمة تلك الأسهم والعكس بالعكس. علاوة على ذلك تتيح تلك الآلية مؤسسات

**تساهم آلية التسليم
مقابل الدفع في الحد
من المخاطر المصاحبة
لإتمام عمليات استلام
وتسليم الأوراق المالية**

التداولات في «دبي للذهب والسلع» تسجل رقما قياسيا جديدا

اعتماد آلية خاصة بعقود وخيارات الذهب الآجلة

وقامت شركة أومنيستيس تكنولوجي الهندية بتركيب خادم (سيرفر) في مركز المعلومات التابع لبورصة دبي للذهب والسلع، لتكون هي السوق المالي الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يقدم للأعضاء وللشركات التي تتبع برامج الحاسوب المستقلة التسهيلات التي تسمح لهؤلاء تركيب أجهزةهم في مركز المعلومات التابع للسوق.

التاريخ مراكز مفتوحة على العقود Open Interest ، حيث تجاوزت في ٥ مايو من العام الجاري حاجز عشرة آلاف عقدا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار اميركي، ما يعكس الثقة المتنامية لجميع الأطراف والمستثمرين في التداولات وتثبيت المواقف في التداولات التي تجري في البورصة في المعادن الثمينة، والطاقة، والعملات.

٢٠١١ مسجلة رقماً قياسياً جديداً في حجم العقود اليومية التي بلغت ١١,٩٦٨ عقداً في تاريخ ٥ يناير ٢٠١١ بقيمة قدرها أكثر ٥٢٥,٢١ مليون دولار أمريكي (١,٩٣ مليار درهم).

ووقعت البورصة عقدا مع مؤشرات داو جونز، يسمح لها بإدراج العقود الآجلة على مؤشرات داو جونز، بما في ذلك مؤشر تايوانس ال ١٠٠ للسوق الإسلامي.

وتمنح الاتفاقية، التي أجازتها الهيئة، البورصة ترخيصا لتجلب إلى منطقة الشرق الأوسط تداولات العقود الآجلة والمؤشرات الإسلامية بينما تقوم شركة داو جونز بتوفير تلك المؤشرات في ذلك السوق. وسجلت بورصة دبي للذهب والسلع في ٢٠١١ رقماً قياسياً في عدد التداولات ، حيث تجاوزت للمرة الثانية على التوالي حاجز المليون عقداً في ١١/مايو/٢٠١١.

وبلغ حجم التداولات المسجل منذ بداية العام وحتى ١١ مايو الماضي مليون وخمسة آلاف وثمانمائة وواحد وأربعون عقداً (١,٠٠٥,٨٤١) بقيمة إجمالية قدرها ٤٩,١ مليار دولار أمريكي، ويشكل ذلك ارتفاعاً قدره ٥٢٪ مقارنة بحجم العقود المسجل في نفس الفترة من العام الماضي، كما ارتفع معدل حجم العقود اليومية المسجلة ليصل ٥١٪ أي ما يعادل ١١,٠٥٣ عقداً. كما تجاوزت البورصة حتى ذلك

وافقت هيئة الأوراق المالية والسلع على آلية بورصة دبي للذهب والسلع الخاصة بعقود الذهب وخيارات الذهب الآجلة.

وتتيح الآلية لبائع عقود الذهب، وبعد استلامه للعقد، أن يشتكي للبورصة في حالة عدم رضا ب جودة أو وزن سبائك الذهب التي استلمها، وفي تلك الحالة ستتدخل البورصة، وذلك بتفويض جهة ثالثة محايدة بفحص جودة الذهب ووزنه، وإذا ما ثبتت صحة الشكوى سيتعرض البائع للعقوبة، لكن إذا ثبت العكس، فإن المشتكي سيتحمل تكاليف تلك الإجراءات.

واعتمدت الهيئة التغيير على اللوائح الداخلية للبورصة المتعلقة بتداول العقود الآجلة للروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي، بحيث يتطابق اليوم الأخير لتداول العقود المماثلة المدرجة في أسواق السلع الهندية.

وساهم هذا الاعتماد في ارتفاع كبير في فرص العقود الآجلة لهذه السلعة بين بورصة دبي للذهب والسلع وأسواق السلع الهندية، مما جعل الروبية الهندية من أكثر العملات تداولاً في الأسواق الآجلة.

وواصلت العقود الآجلة للروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي أداءها المتميز في بورصة دبي للذهب والسلع طيلة عام ٢٠١٠، واستمر ذلك في عام

عقود السلع	الهامش الأولي للعقد الواحد (بالدولار)
عقود الذهب الآجلة	١,١٠٠
عقود الفضة الآجلة	٢,٦٠٠
عقود فولاذ ريبار الآجلة	-
عقود خام ويست تكساس (WTI) الآجلة	٥,٨٠٠
عقود خام برنت الآجلة	٦,١٠٠
عقود زيت وقود الفجيرة الآجلة	٢,٤٠٠
عقود الروبية الهندية X الدولار الآجلة	٤٠٠
عقود اليورو X الدولار الآجلة	١,٢٠٠
عقود الجنيه الإسترليني X الدولار الآجلة	١,٢٠٠
عقود الين الياباني X الدولار الآجلة	١,٢٠٠
عقود الدولار الأسترالي X الدولار الآجلة	١,٠٠٠
عقود الدولار الكندي X الدولار الآجلة	٦٠٠
عقود الفرنك السويسري X الدولار الآجلة	١,٠٠٠
هامش عقود السلع المسجل في ١٨/مايو/٢٠١١	

الشهر	الحجم	القيمة (بمليون دولار أمريكي)	عدد الصفقات
أكتوبر ٢٠١٠	٢٠٩,٩٩٤	١٠,٦٠٧,٩٨	١١٠,٦٢٩
نوفمبر ٢٠١٠	١٩١,٨٤٣	٩,٦٠٤,٣	١٠٠,٣٤٠
ديسمبر ٢٠١٠	١٦٤,٨٩٣	٧,٩٣٨,٦٥	١٠٠,٨٥٨
يناير ٢٠١١	٢٤٤,٣٨٥	١١,٦٨١,٩٩	١٤٦,٧٥٧
فبراير ٢٠١١	٢١٠,٣٣٠	١٠,٠٦٥,١٥	١٣٢,٧٧١
مارس ٢٠١١	٢٢٨,٧٧٧	١١,٢٤٥,٥٨	١٣٦,٠٥٠
إبريل ٢٠١١	٢٢٧,٤٢١	١١,٣٧٢,٩١	١٢٥,٦٤٧

في أي وقت وفي أي مكان تواصلوا معنا بلا حدود



حمل التطبيق مجاناً من: <http://www.sca.ae/arabic/pages/smartphonesapp.aspx>



الآن.. وبعد أن أصبحت خدمات هيئة الأوراق المالية والسلع
بمتناول يدك أينما كنت وفي أي وقت شئت على أي من أجهزة
أي باد وأي فون، فقد أصبح بإمكانك الإطلاع على قانون الهيئة
والأنظمة الصادرة بمقتضاه وكذلك التعميمات والقرارات ذات
الصلة، بالإضافة إلى مطالعة مؤشرات أسواق الإمارات وأبوظبي
ودبي للأوراق المالية، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية.

www.sca.ae